

تركيب الرقيم السومري للنشر والتوزيع

2026

المؤتمر العلمي الدولي الثاني الدوري الموسوم: من الأصالة الإنسانية إلى آفاق الابتكار والحدثة العلمية

جمع نخبة عالمية لتوظيف البحث العلمي في المزاوجة
بين الأصالة المعرفية والابتكار التقني خدمة للتنمية
المستدامة والإنسان.

الطبعة : الاولى

<https://sss-publisher.com/>

أعدّ بواسطة
نخبة من الباحثين



كتاب وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني الدوري

الموسوم

من الأصالة الإنسانية إلى آفاق الابتكار والحدثة العلمية

الجزء الثامن

المنعقد بالتعاون مع عدد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية
في رحاب كلية ابن خلدون الجامعة بغداد - العراق للمدة من 23 ولغاية 24 آب 2026



المؤتمر العلمي الدولي الثاني الدوري

الموسوم: من الأصالة الإنسانية إلى آفاق الابتكار والحدثة العلمية

برعاية كريمة وبإشراف السادة الأفاضل:

الأستاذ الدكتور أسامة إسماعيل المشهداني رئيس جامعة نينوى.

الأستاذ الدكتور كوسار محمد علي رئيس جامعة السليمانية.

الأستاذ الدكتور وسام صلاح عبد الحسين رئيس جامعة قرطبة.

الأستاذ الدكتور حاتم هذال عبد الحميد مدير عام دائرة البحوث والدراسات.

الأستاذ رباح إبراهيم آل جعفر مدير عام دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية.

الأستاذ الدكتور صالح عبد المهدي الخالدي عميد كلية ابن خلدون الجامعة.

الأستاذة الدكتورة سوزان صابر حيدر عميد كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة السليمانية.

الدكتور علي مهدي كاظم عميد كلية العلوم - جامعة قرطبة.

الدكتور علاء ثابت جاسم رئيس مؤسسة أجيال الرافدين لتطوير التعليم.

الأستاذ المساعد الدكتور علي عبودي نعمة المدير التنفيذي لمؤسسة أجيال الرافدين لتطوير التعليم.

الدكتور أحمد جميل مجيد المدرس مدير مركز وعي للاستشارات وبناء القدرات.

ديباجة المؤتمر

انطلاقاً من الدور المحوري للبحث العلمي ونشر الأبحاث العلمية في معالجة القضايا الراهنة وتقديم الحلول المستقبلية وسعيًا نحو تعزيز الحوار الأكاديمي البناء بين مختلف التخصصات يسرنا أن نعلن عن عقد هذا المؤتمر العلمي الدولي. يهدف المؤتمر إلى جمع نخبة من الباحثين والأكاديميين من مختلف أنحاء العالم لتبادل الرؤى والخبرات العلمية والبحث في كيفية المزاجية بين "الأصالة الإنسانية" التي تمثل الجذور المعرفية العميقة وبين "آفاق الابتكار" التي تفرضها متطلبات الحداثة العلمية والتقنية إن هذا المحفل العلمي يسعى لتجسير الفجوة بين التراث المعرفي والتقنيات المعاصرة لخلق توازن يدعم التنمية المستدامة ويواجه التحديات العالمية بمنظور علمي مبتكر يضع الإنسان وقيمه في صلب التطور التكنولوجي.

الجهات الراعية والمنظمة للمؤتمر

عُقد المؤتمر في رحاب كلية ابن خلدون الجامعة في العراق – بغداد بالتعاون مع جامعة نينوى وجامعة السليمانية وجامعة قرطبة ودائرة البحوث والدراسات ودائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية ودار نور العلم للطباعة والنشر والتوزيع – إربد الأردن ومركز الخيميائي للتدريب والاستشارات – العقبة الأردن ومركز وعي للاستشارات وبناء القدرات ومؤسسة أجيال الرافدين لتطوير التعليم – العراق للفترة (23 – 24 / 8 / 2026).

المؤتمر العلمي الدولي الثاني الدوري الموسوم: من
الاتصال الإنسانية إلى آفاق الابتكار والحداثة العلمية
:(الجزء الثامن)

المؤتمر العلمي الدولي الثاني الدوري الموسوم: من الأصالة
الإنسانية إلى آفاق الابتكار والحداثة العلمية: (الجزء الثامن)
نخبة من الباحثين
التصنيف : الاقتصاد، المحاسبة وإدارة الأعمال

ISBN: 978-9922-7963-52

DOI: 10.62909/978.9922.7963.52



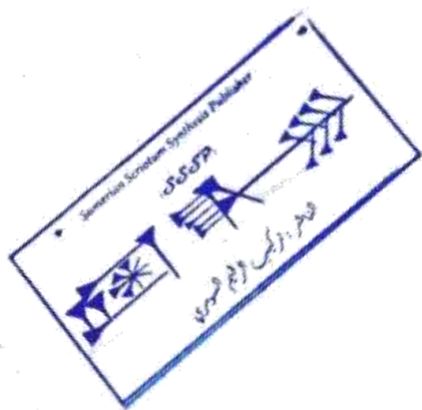
دار تركيب الرقيم السومري للطباعة والتوزيع والنشر الإلكتروني
العراق - ديالى - بعقوبه - شارع الاوقاف
هاتف : 07775262892
manager@sss-publisher.com

جميع حقوق النشر محفوظة، ولا يحق لأي مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو وساطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر.

المؤتمر العلمي الدولي الثاني الدوري الموسوم: من الأصالة الإنسانية إلى آفاق الابتكار والحداثة العلمية: (الجزء الثامن)

نخبة من الباحثين





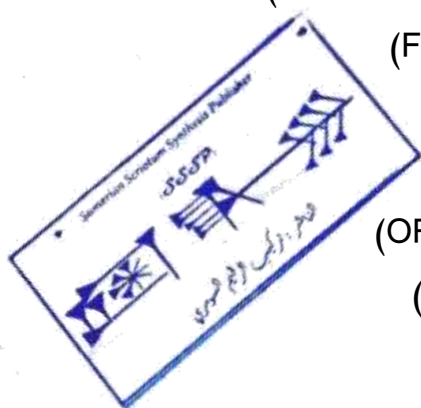
تنفيذ الكتاب
معهد الترجمة والكتاب
«ماليزيا»

تصميم الغلاف
معهد التكنولوجيا
«الهند»

مراجعة لغوية
الدكتور محمد محمد كاظم
«العراق»

التوزيع والنشر الإلكتروني ، تمت فهرسة هذا الكتاب في عدد من
الفهارس والمنصات الدولية، منها:

(CrossRef)	كروس ريف
(OpenAlex)	أوبن ألكس
(OUCI)	مؤشر الاقتباس المفتوح الأوكراني
(ROAR)	سجل مستودعات الوصول المفتوح
(Semantic Scholar)	سيمنتك سكولار
(Dimensions)	دايمشنز
(ResearchGate)	ريسرش غيت
(Fatcat)	فات كات
(IAS)	المعيار الدولي للترقيم
(SCI)	مؤشر الاستشهاد العلمي
(ORCID)	أوركيد
(Scilit)	سايليت



الموقع الرسمي لدار النشر الرقيم السومري للنشر والتوزيع

يتوفر هذا الكتاب عبر الموقع الرسمي لدار النشر، مع تخصيص مُعرّف رقمي دائم (DOI)
خاص به: <https://doi.org/10.62909/978.9922.7963.52>



فهرس المحتويات

اسم المؤلف	عنوان البحث	ر-ص
كفاء عبدالكريم شاكر	دور جودة الخدمات البنكية في تعزيز القدرة التنافسية للمصارف	1-28
حسام علي عبد السادة الغزالي	إعادة النظر في جودة المعلومات المحاسبية: لماذا ينبغي اعتماد الخصائص النوعية بدلاً من جودة الأرباح بوصفها الإطار الرئيس لقياس الجودة	29-85
علي عمران حسين الطائي = نمارق قاسم حسين	قياس العلاقة طويلة الاجل بين الإنفاق العسكري، حجم القوات المسلحة وواردات الأسلحة في العراق باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM للمدة (2004-2023)	86-112
عباس محمد وحيد	الحداثة العلمية كمدخل استراتيجي لتطوير إدارة الموارد البشرية في ظل التحولات الرقمية والابتكار المؤسسي	113-145
شيماء محمد خطار حسين الذبحاوي - قمازي نجوم	العنوان البحث التحول نحو التكامل الرقمي بين مهنتي المحاسبة والتدقيق: إطار نظري لتعزيز الموثوقية المالية في ظل اقتصاد المعرفة	146-174
ابتسام احمد فتاح	دور الادارة الالكترونية في تعزيز فعالية الاتصال التنظيمي و تحسين بيئة العمل بمنظمات الاعمال الحديثة .	175-210
سعاد هاشم راهي	أثر حجم الأصول والسيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية	211-258
بيان جوامير مائخان المندلاوي	اثر تقنيات التحول الرقمي في تعزيز ممارسات الرقمنة المحاسبية وتخفيض الكلف :	258-289
شذى سالم دولاب - رسل كاظم جعفر	التحول الرقمي والأداء الاقتصادي: مراجعة تحليلية منهجية للأدبيات المعاصرة واستشراف الفجوات البحثية	290-328
زهراء عبد العباس عبد - مريم عثمان ابراهيم	دور النشاط الاقتصادي للشركات الصناعية العراقية في تحقيق التنمية المستدامة	329-348



دور جودة الخدمات البنكية في تعزيز القدرة التنافسية للمصارف

The role of the quality of banking services in enhancing the banks'
ability to compete

كفاء عبدالكريم شاكر

الجامعة العراقية – كلية الهندسة kifaa.kareim@gmail.com

Kifaa abud alkareem shaker

المستخلص

إن تزايد توجه العالم نحو العولمة بكافة أشكالها في العقود الماضية أدى إلى حدوث الكثير من التغيرات من حيث تنقل رؤوس الأموال وتنامي الاستثمارات لزوال الحواجز والقيود العالمية كذلك تسهيل التبادل التجاري نتيجة للإتفاقات الإقتصادية الأمر الذي أدى إلى تزايد المنافسة في القطاع المصرفي كأحد قطاعات الخدمات. حيث يلعب قطاع الخدمات المصرفية دوراً مهماً ومميزاً في إقتصاديات الدول وتسعى المصارف لتحقيق رضا العملاء الأمر الذي يُمكنها من البقاء في السوق والوقوف في وجه المنافسة, حيث نجد أن جودة الخدمة قد أصبحت السمة المميزة للقرن الواحد والعشرين والعنصر الأكثر أهمية في تحقيق أهداف المؤسسات سواء الإنتاجية منها أو الخدمية, وتُعد جودة الخدمة من القضايا الحديثة في الفكر التسويقي.

يقوم هذا البحث على إثارة الأهتمام بموضوع جودة الخدمة المصرفية لتعزيز القدرة التنافسية بين المصارف على أساس التنويع في تقديم الخدمات أو على أساس الابتكار والتجديد كإستراتيجية للمنافسة تستطيع المصارف من خلالها التميز عن باقي المنافسين وبالتالي تحقيق أهدافها.

يتكون البحث من ثلاثة مباحث يقوم المبحث الأول بعرض مفهوم الخدمة البنكية وخصائصها وميزاتها بينما يتطرق المبحث الثاني إلى أهمية جودة الخدمة البنكية في تعزيز القدرة التنافسية للمصارف وسلط المبحث الثالث الضوء على محاور العمل لتطوير وتحسين جودة الخدمة البنكية في توسيع القدرة التنافسية. وخلص البحث إلى إستنتاج رئيسي هو أنه يعتمد معيار جودة الخدمة البنكية لدى العميل على قدرة البنك في تقديم خدمات لعملاءه تتطابق مع توقعاتهم ورغباتهم ومع ما يطمح إليه العملاء في تعاملاتهم مع البنوك.

وإعتماداً على ذلك جاءت توصية البحث الرئيسية هي على البنوك أن تقوم بدراسات لمعرفة كل جديد يتعلق بالخدمة البنكية للوصول الى الميزة التنافسية

Abstract

The increase in the world's tendency towards globalization in all its forms in the past decades has led to a lot of changes, from the transference of capitals and the growth of investments to the removal of global blocks and restrictions, as well as facilitating commercial trading as a result of the economical agreements which led to an

increase in competition in the banking sector as one of the service sectors. The sector of banking services plays an important and special role in the economics of countries, and the banks work hard to achieve client satisfaction which enables them to stay in the market and not lose to other competitors, where it is evident that service quality has become the characteristic of the twenty first century and the most important element in achieving the goals of institutions; whether they were production or service related, and service quality is one of the recent matters in marketing ideology.

This research invokes the subject of the quality of banking services to enhance the ability to compete between banks based on diversification in offering these services, or innovation and novelty as a strategy to compete, through which banks can stand out amongst other competitors and consequently achieve their goals.

The research consists of three chapters; the first chapter presents the concept of banking services, their traits, and their characteristics, while the second chapter looks into the importance of the quality of

the banking services in enhancing the ability of banks to compete, and the third chapter sheds light on the axes of efforts to develop and improve the quality of banking services in broadening the ability to compete.

The research has reached a main conclusion which is that the criteria of the quality of banking services, according to the client, depends on the ability of the bank to deliver services to its clients that rise up to their expectations, desires, and aspirations in their transactions with banks.

And depending on that, the main recommendation of the research was that the banks should conduct studies to reach new findings related to banking services to achieve the characteristic of competition.

المقدمة

نتيجة عولمة النشاط المصرفي وتحرير الخدمات المالية والمصرفية أفرزت هذه المتغيرات العالمية تحديات تنافسية كبيرة لذلك كان من الضروري أن تتكيف الإدارات المصرفية مع تلك المتغيرات وتتصدى لأثارها السلبية وفي نفس الوقت تستفيد من الأرباح التي تحصل عليها جراء ذلك وعليه فقد أصبح تحسين الخدمات

المصرفية والتماشي مع التطورات التكنولوجية المستمرة في مجال الصناعة البنكية الى جانب الأعتناء بجودتها عند تنفيذ رغبات العملاء هي أحد المداخل الرئيسية التي تقود الى زيادة قدرة المنافسة للمصارف.

منهجية البحث

أولاً- أهمية البحث: إظهار دور وأهمية جودة الخدمة المصرفية في تعزيز قُدرَة مُنافسة البنوك.

ثانياً- هدف البحث : إن هدف البحث هو التعرف على أبعاد وخصائص كفاءة الخدمات البنكية والسعي الى لفت إنتباه الدارسين والباحثين الى أهمية تطبيق فلسفة ادارة الجودة الشاملة في حقل الخدمة المصرفية للوصول الى خدمة عالية الكفاءة وملبية جميع إحتياجات العميل محققة رضاه وإرتيابه.

ثالثاً- مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في التساؤل التالي :- ما هو تأثير جودة الخدمة البنكية في زيادة القدرة التنافسية للمصارف؟

وللإجابة على هذا التساؤل يتطلب منا البحث للإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية التالية : -

1- ماالمقصود بجودة الخدمة البنكية ؟

2- ماهو تأثير جودة الخدمة البنكية على زيادة القدرة التنافسية للمصارف؟

3- ماهي مقتضيات تحسين جودة الخدمة البنكية ؟

رابعاً- فرضية البحث:- بناءً على ما جاء في مُشكلة البحث تقوم فرضيته على أن هناك علاقة وثيقة بين جودة الخدمة البنكية من جهة وبين زيادة القدرة التنافسية للمصارف من جهةٍ أُخرى.

خامساً- منهج وإسلوب البحث: إستند البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ومعرفة مفهوم الخدمة البنكية وفعاليتها في تعزيز القدرة التنافسية للمصارف.

سادساً- خطة البحث: يحتوي البحث على ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول الى عرض مفهوم الخدمة البنكية وكذلك خصائصها ومميزاتها, أما المبحث الثاني فيعرض أهمية جودة الخدمة البنكية في تعزيز القدرة التنافسية للمصارف أما المبحث الثالث فقد قدم محاور العمل لتطوير وتحسين جودة الخدمة البنكية في توسيع القدرة التنافسية.

المبحث الأول

مفهوم الخدمة البنكية وخصائصها ومميزاتها

أولاً - مفهوم الخدمة البنكية

إن الخدمة البنكية هي تصرف أو نشاط أو أداء يقدم من جهة إلى جهة أخرى وهذه الخدمة غير ملموسة ولا ينتج عنها نقل ملكية لأي شيء كذلك أن تقديم أي خدمة قد تكون مرتبطة أو غير مرتبطة بمنتج ملموس ومادي (زيود وآخرون, 2005: 56) وعليه يمكن القول بأن الخدمة المصرفية هي نشاط أو منفعة أو إشباع حاجة تقدم من طرف (البائع) الى طرف آخره(المشتري) وتكون غير ملموسة بطبيعتها ولا

يتحقق من بيعها نقل ملكية لأي شيء وقد يرتبط إنتاجها وتقديمها أو لا يرتبط بمنتج ملموس ومادي وقد يمزج البعض بين السلع والخدمات فالتفرقة الصحيحة بين السلع والخدمات تتضح في أن الخدمات ليست شيئاً ملموساً ومادياً كما لا يمكن تملك الخدمة وعلى سبيل المثال فإنك في حال إستأجرت غرفة في فندق ما فإنك لا تأخذ شيئاً مادياً عند تركك الفندق ولكن فقط تحصل على نوع من الإشباع في الخدمة التي حصلت عليها وهي شيء غير مادي وغير ملموس كذلك حالنا عندما نقدم إلى البنك لغرض إجراء عملية تحويل مبلغ مالي إلى أحد أقاربنا مثلاً فنحن لا نحصل على شيء ملموس ومادي وإنما فقط نحصل على الرضا والإشباع عندما قمنا بتحويل المبلغ المالي.

ثانياً - مميزات وخصائص الخدمة البنكية

بالرغم من الإتفاق حول خصائص الخدمات بين المفكرين فإن الملفت للنظر أن هناك اختلاف في الخصائص المميزة للخدمات البنكية وذلك بسبب خصوصية وطبيعة النشاطات المصرفية هذا من ناحية وأما الناحية الأخرى فهي بسبب طبيعة الخدمة المصرفية من حيث تنوعها وتعددتها وإستجابتها للتغيرات بشكل مستمر ودائم.

ونستعرض في الآتي خصائص الخدمات البنكية بحسب آراء بعض المفكرين والكتاب أصحاب الإختصاص في حقل ترويج الخدمة البنكية.

أهم خصائص الخدمات البنكية :- (الملا حسن، 2006: 54)

1- إنها غير قابلة للتلف لأنها غير مادية وغير مجسمة وعليه لا يمكن تخزين الخدمة.

2- إنها لا تتمتع بحماية براءة الاختراع ومن حق كل بنك أن يقدم نفس الخدمة التي يقدمها باقي البنوك.

3- إنها تتصف بالتكامل فلا يمكن تجزئة الخدمة أو تقسيمها عندما يقدمها البنك.

4- يعتمد تسويقها على الموظف مقدم الخدمة بشكل كبير وذلك من خلال التقابل الشخصي مع الزبون.

وآخر يُعدد خصائصها (أبو ميرز, 2019: 16) كالتالي :-

1- هي تُنتج وتُقدم في ذات اللحظة التي يطلبها الزبون من البنك وعليه لا يمكن صنعها مقدماً أو تخزينها.

2- لا ترسل إلى الزبون كعينة لأخذ موافقته عن جودتها قبل شراءه للخدمة.

3- عند وجود خطأ أو عيب عند تقديمها فليس هناك بديل غير الاعتذار وترضية الزبون أمام الموظف مقدم الخدمة.

4- غير قابلة للفحص من قبل الموظف مقدم الخدمة قبل أن يقوم بتقديمها للعميل.

5- إن طبيعة الخدمات المصرفية غير روتينية وتختلف طرق تقديمها من عميل لآخر بحسب درجة التواصل بين موظف المصرف والزبون.

ثالثاً - مفهوم جودة الخدمة البنكية (محمود, 2015: 37)

تُعتبر جودة الخدمة البنكية من المواضيع التي تتصدر اهتمام المفكرين الممارسين والأكاديميين منهم على حد سواء ولذلك تمخضت عن ذلك الكثير من الدراسات والبحوث ساهمت في معالجة هذا الموضوع، فبعض هذه الدراسات انصب اهتمام فيها على وضع تعريف لجودة الخدمة البنكية بالدرجة الأولى ومن ثم إعطاء

إيضاح لمفهومها، أما دراسات أخرى فقد ركزت على أبعاد طرق قياس الخدمة وجودتها لذلك يُلاحظ المتتبع لهذه الجهود أن هناك تبايناً فيها بما يتعلق بإيجاد تعريف يخص جودة الخدمة البنكية، وعليه نرى أن من اللازم عرض مفاهيم خاصة بتعريف الجودة البنكية كمدخل نستعرض فيه تعريف جودة الخدمة البنكية مع مفهومها وأهميتها.

فقد ركزت المساعي التي تختص بتعريف وقياس الجودة من ناحية تاريخها في مجال السلع المادية غير أن المعلومات المتوفرة عن مفهوم الجودة الخاصة بالسلع المادية تُعتبر غير كافية للوصول الى تحقيق فهم واضح عن جودة صناعة الخدمات، والخدمات البنكية بشكل خاص أما صعوبة تعريف جودة الخدمة فيستمد من خصائص الخدمة المصرفية المميزة لها وكما سبق ذكر ذلك عندما تعددت آراء الباحثين في مفهوم جودة الخدمة البنكية عندما حدّدها بعضهم في أبعاد أربعة رئيسية كالآتي :-

- 1- الخدمات البنكية.
- 2- اسلوب إعطاءها.
- 3- خدمة الزبون.
- 4- الموارد البشرية والوسائل المادية والإلكترونية.

رابعاً - الأبعاد الرئيسية في قياس جودة الخدمة البنكية (النجار وآخرون, 2016: 78) تكون من خلال الآتي :-

1- الموثوقية :- أي إنجاز الخدمات بصورة سليمة وأفضل من السابق كذلك وفاء البنوك بما تعد به عملائها مع ثبات الأداء وهذا يحتوي على:

- صحة حسابات البنوك وملفاتها مع تفادي حدوث الأخطاء من أي نوع.

- أداء الخدمات المصرفية بشكل دقيق وسريع.

- الوفاء بتقديم الخدمات المصرفية في الموعد والوقت المحدد لها.

- إستقرار مستوى أداء الخدمة المقدمة من حيث الجودة.

2 - سرعة إستجابة العاملين :- وهي الإستجابة الفورية لطلبات الزبائن مع إستعداد العاملين في تقديم

الخدمات لهم ومساعدتهم في الرد الفوري على استفساراتهم.

3 - الكفاءة والقدرة :- وهي إمتلاك المهارة والمعرفة اللازميتين عند أدائهم للخدمات مع تفهم الزبائن

وإمتلاك روح الإتصال معهم.

4 - سهولة إنجاز الخدمة :- وتعني قصر فترة الحصول على الخدمة بسبب سهولة الاتصال من طرف العميل

وذلك لوجود منافذ متعددة عند الحصول على الخدمة البنكية وكذلك ملائمة ساعات العمل مع العميل.

5 - لباقة العاملين :- وهي تمتع موظفي البنك وبشكل خاص اللذين لهم اتصال بالزبائن على قدر من

حسن المظهر وإمتلاكه لروح الود والصدافاة عند تعامله مع عملاء البنك.

6 - الإتصال :- ويعني تهيئة المعلومات للزبائن وباللغة التي يفهمونها والمزايا التي تترتب عن الخدمة وكذلك البدائل المتاحة بعد توضيح وشرح حول طبيعة الخدمة وكلفتها.

7 - الصدق :- لكي تولد الثقة بين الطرفين (البنك والعميل) يجب مراعاة البنك للأمانة والصدق عند تعامله مع زبائنه لأن العمل المصرفي أساساً قائم على المصداقية والثقة.

8 - الثقة :- أن تكون المعاملات البنكية خالية من الشك والخطورة مع الحفاظ على سرية المعاملات التي تخص العميل.

9 - فهم العميل :- الإهتمام بالعمل من حيث فهم احتياجاته والقيام بالتوجيه وإعطاء النصح والاستشارة له.

10- التسهيلات المادية :- بدءاً بالمظهر الخارجي للبنك وإنهاءً بالأجهزة والوسائل المستخدمة لأداء خدمة العملاء.

ولذا فان جودة الخدمة البنكية مرتبطة بتقديم خدمة تتوافق مع حاجات العملاء. لذلك فإن جودة الخدمة هي مقياس للدرجة التي يريدها العملاء وبشكل مستمر من البنك وتحقق للبنك عوامل إيجابية كالنمو وزيادة الأرباح والإستمرارية في الأسواق وقدرته على المنافسة مع البنوك الأخرى.

المبحث الثاني

أهمية جودة الخدمة البنكية في تعزيز القدرة التنافسية للمصارف

هناك ضرورة حتمية في الإعتماد على مدخل تخطيط وتنظيم سبل تطوير الخدمات البنكية من خلال تبني استراتيجية التطوير لتمكين البنوك من مواجهة كل التداعيات المتعلقة في قدرة البنوك على تخطي تحديات المنافسة.

أولاً- جودة الخدمة البنكية كميزة تنافسية : (جاد الرب، 2016 : 234-235)

إن جودة الخدمات البنكية هي سلاح تنافسي فاعل للبنوك تستخدمه لتمييز خدماتها عن باقي المنافسين ويتطلب ذلك عدة مقومات أهمها : (تحت مظلة إدارة الجودة الشاملة) :-

1- حاجة العميل هي أساس تصميم الخدمة وإعتبار العميل هو المحور الرئيسي تدور حوله إستراتيجية المصارف.

2- إن رأس إستراتيجية الإدارة العليا هي جودة الخدمات.

3- خلق ثقافة الجودة وزرعها لدى موظفي البنوك.

4- تقديم أداء متميز مبني على التدريب والتحفيز وقائم على الابتكار في تسويق الخدمات.

5- تبني جودة الأداء السليم من المرة الأولى من دون مراقبة على جودة العمل.

6 - تبني مفهوم التحسين المستمر تحت مظلة إدارة الجودة الشاملة في العمل.

7- تقديم الخدمات البنكية المتعددة بما يتناسب مع التكنولوجيا المتقدمة.

ويُمكن للبنوك في حال قدمت خدمة بنكية عالية الجودة أن تحصل مزايا منها إكتساب ميزة تنافسية حيث تتمكن من زيادة ولاء عملائها ودفعهم للتعامل معها على الدوام وهذا يُمكن البنك من رفع أرباحه وهذا يجعل له نصيب وحصة سوقية أعلى مما كان سابقاً عليه.

ثانياً- معايير القدرة التنافسية للبنوك (الحداد، 1999: 343-345)

تعتمد القدرة التنافسية على أمرين الأول هو قدرة التفوق على المنافسين، أما الأمر الثاني هو قدرة كسب العملاء من خلال جودة الخدمة وتقديمها، وإن كلا الأمرين متوقفان على نجاح بعضهما البعض مما يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للبنوك. وعليه فإن تعدد قدرة المعايير التنافسية للبنوك تعتبر أحد مؤشرات جودة الإدارة في التحكم والسيطرة أما أهم المعايير فهي كالآتي:

- 1- تبني أسلوب الجودة الشاملة للبنك.
- 2- رصد مخصصات لتدريب موظفي البنك.
- 3- زيادة القدرة التنافسية من خلال بحوث التطوير المصرفي.
- 4- تصميم إستراتيجيات وأهداف وسياسة أداء الخدمات المصرفية على أساس حاجات ورغبات وتغيرات تلك الرغبات والتكيف معها.
- 5- إيجاد وزرع روح الفريق الواحد بين مستويات العاملين في البنك.
- 6- توفير عاملين مصرفيين مؤهلين للعمل في البنك.

7- مدى إستخدام أحدث تكنولوجيا الصناعة المصرفية لمختلف الخدمات.

8- الحصة السوقية للبنك ونسبتها إلى إجمالي الحصة السوقية للجهاز المصرفي ككل.

9- ألقدره على التعامل مع المتغيرات البيئية المحلية والعالمية داخل البنك.

ثالثاً- دور الجودة الشاملة في زيادة القدرة التنافسية للبنوك

إن ظهور حاجة إدارة الجودة الشاملة الى تعزيز وزيادة القدرة التنافسية هي حقيقة قائمة كمدخل للمنافسة وجلب العملاء باعتبار أن الجودة الشاملة هي تطوير فكري وثقافة تنظيمية متجددة وثورة إدارية حديثة لذلك أضحت المدخل الرئيسي إلى التحسين والتطوير المستمر وبدوره يشمل كافة مراحل ونواحي الأداء ويصنع مسؤولية تضامنية بين الإدارات العليا للبنوك وبين باقي الأقسام والإدارات وكذلك فروع البنك إن وجدت سعيًا منها لغرض إشباع إحتياجات زبائن البنك. (عبد القادر، 2005: 261)

رابعاً - طرائق تميز جودة الخدمة للوصول الى الجودة الشاملة

إن تزايد وتنوع رغبات الزبائن ومع زيادة حدة المنافسة جعل من الأهمية إيجاد قدرة تنافسية للبنوك تُهيئ لها سبقاً على مُنافسيها في مجالات متعددة تُنشأ لها مقومات وسبل لتنمية القدرة التنافسية وذلك من طرق متعددة :- (زيدان، 2005: 67)

1- دراسة وتحليل رغبات وإتجاهات خصائص الزبائن لمعرفة الخدمة التي يرومونها من خلال هيكل بيئتهم الديموغرافية.

2- دراسة وتقييم منافسة السوق البنكية من تحليل إتجاه المنافسة المصرفية تسويقياً وتكنولوجياً وذلك من خلال التعرف على الخدمة المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ومعرفة إستراتيجيات التسويق التي يتبناها منافسوا البنوك الأخرى.

3- تخطيط وتبني استراتيجيات تنافسية كإستراتيجية التركيز والجودة والتميز والتركيز والتكامل الإستراتيجي وغير ذلك.

4- للوصول الى الخيار الإستراتيجي الذي لا حياد عنه يجب تبني مدخل إدارة الجودة الشاملة.

5- من ضرورات الأداء المصرفي المتميز هو تطوير الخدمة وتحسينها المستمر في هيكل الخدمات المقدمة كضرورة أساسية في إعتداد مبدأ جودة الخدمة.

6- رغبات ومتطلبات الزبون هي الحجر الأساس في تصميم وتطوير الخدمة المصرفية عند قياس جودتها.

7- يجب مراعاة تناسب إستيعاب التكنولوجيا المصرفية المُستعملة من قبل الزبائن عند إستخدامها كسلاح تنافسي، ومن أمثلة ذلك البنك المنزلي والبنك عبر الإنترنت والبطاقات البنكية وخدمات الصرف الآلي والهاتف المصرفي وغيرها وذلك لإثراء مزيج الخدمات المصرفية.

تبقى إستراتيجية الجودة هي الأهم من بين الإستراتيجيات التنافسية مهما تعددت هذه الإستراتيجيات لذلك توجب على البنك تبنيها لزيادة وتطوير قدرته على المنافسة والصمود في وجه التحديات التي أصبحت سمة السوق المصرفية، لأن أساس ثقة الزبون تعتمد على جودة الخدمة المصرفية وصناعتها وهي مُتأنية من تبني المصرف فلسفة إدارة الجودة الشاملة بكل أبعادها.

ألمبحث الثالث

محاور العمل لتطوير وتحسين جودة الخدمة البنكية في توسيع القدرة التنافسية

لكي ترتقي البنوك إلى مستوى التحديات المتباينة التي تواجهها في العمل المصرفي كان يجب عليها أن تسعى بخطوات حثيثة نحو تطوير جودة الخدمة المصرفية التي تقدمها. وعليه سوف نعرض بعض المحاور ذات الخصوص في موضوع تطوير جودة الخدمات المصرفية.

أولاً - مسايرة تكنولوجيا تطورات العمل البنكي

يتميز عصر العولمة فيما يختص في العمل المصرفي هو تنامي دور تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات في عمل البنوك لتحقيق الإستفادة العظمى من ثمار هذه التكنولوجيا لتطوير وسائل ونظم تقديم الخدمة المصرفية وبما يتلائم مع إيقاع إبتكار تطبيقات متجددة للخدمات المصرفية تتصف بكفاءة وسرعة الأداء المتسارع للصناعة المصرفية بشكل مُميز.

أهتمت البلدان المتقدمة بتكثيف إستخدام أحدث تقنيات الإتصالات والمعلومات في العمل المصرفي لتقليل العمليات المصرفية التي تتم داخل فروع البنك بحيث لا تتجاوز 10% من مجموع الخدمات المصرفية بينما يتم إنجاز باقي العمليات الأخرى عن طريق قنوات إلكترونية مثل نقاط البيع الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي وهو ما أدى الى إحداث تغييرات واضحة في طبيعة وآلية تقديم الخدمات المصرفية ومن أهمها:- (ثويني وخلف, 2005: 8).

1- تحجيم إستخدام النقد كصيغة للمبادلات المالية مما أدى الى إنخفاض كلفة التشغيل وبالأخص الكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات.

2- زيادة إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني مثل النقود الإلكترونية والشبكات الإلكترونية وكذلك بطاقة الائتمان وغيرها من الوسائل الأخرى.

3- ظهور ما يُسمى بالخدمة المنزلية المصرفية وذلك مما ساعد في تحرير العملاء من قيود المكان والزمان وذلك سيوفر بدوره الجهد والوقت لعملاء البنوك.

4- تمكين البنوك من تقديم خدمات مصرفية جديدة لعملائها لم تكن من قبل معروفة مثل خدمات سداد الفواتير بالتلفون وظهور ما يُسمى بالبنوك الألكترونية والبنك المحمول وكذلك أجهزة الصراف الآلي, وذلك من جراء إستخدام تطبيق التقنيات الحديثة.

لقد أصبح أمر نجاح البنوك وصمودها في مواجهة التحديات مرهوناً بإعتمادها على تقنية المعلومات لتدعيم قدرتها التنافسية من خلال بذل مزيد من الجهود في الإستفادة من ثورة العلم والتكنولوجيا كأحد ركائز إتخاذ القرار لرفع مستوى أدائها.

ثانياً - محاور تطبيقات تكنولوجيا العمل المصرفي (الغماس, 2006: 44)

1- الصمود في وجه منافسة البنوك وتقديم خدمات مصرفية متطورة من خلال زيادة إنفاقها الإستثماري في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2- سرعة تداول البيانات الخاصة بالعملاء من خلال تنفيذ شبكة إتصال بين المركز الرئيسي للبنك وباقي الفروع بما يضمن إرتباط الشبكات الإلكترونية بالمؤسسات المالية والبنوك.

3- تقديم خدمات متنوعة من خلال إستخدام الصراف الآلي لتسجيل أوامر الدفع التي يرومها الزبون.

4- يساعد إصدار البطاقة البلاستيكية كالكروت الذكية في تأمين المعاملات المصرفية الإلكترونية التي ترتبط بالتجارة الإلكترونية كونها توفر عنصر الحماية ضد عمليات التزيف والتزوير وسوء الإستخدام.

ثالثاً - الإرتقاء بالعنصر البشري

يُعدُّ العنصر البشري الركيزة الأساسية للإرتقاء بأداء البنوك فمهما بذلت إدارات البنوك من جهود لتطوير الخدمة المصرفية سوف تظل محدودة النتائج ما لم يصاحبها تطوير إمكانية الموظفين وقدرتهم لإستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمة المصرفية بما يحقق من رفع في مستوى تقديم الخدمة المصرفية وتحقيق أحسن إستثمار للعنصر البشري للإرتقاء بمستوى أدائه للوصول إلى نموذج " المصرفي الفعال " وهي كالاتي:
(البغدادى, 2006: 83)

1- لغرض تدريب الكادر المصرفي يجب الإستعانة بالبنوك الكبرى أو بأحد بيوت الخبرة العالمية لإستخدام أدوات العصر الحديث كالإنترنت والسوفت وير.

2- يجب إستيعاب أدوات تكنولوجيا البنوك العالمية المستخدمة من خلال تدريب موظفي البنوك بإرسالهم في بعثات خارج البلاد للإطلاع على طرق التعامل مع تلك الأدوات وكيفية تطبيق إستخدامها.

3- تطوير منتجات الخدمة المصرفية لكسب عملاء جُدد عن طريق إيجاد مفاهيم متطورة لها علاقة بالابتكار وبالإبداع لدى موظفي البنوك لمواكبة تطورات التكنولوجيا الحديثة.

4- صقل وتنمية مهارات قدرة التفاوض وحسن التصرف والقدرة على التفاوض والتخطيط في عملية إتخاذ القرار المناسب من خلال صياغة الأهداف التدريبية المناسبة لمستويات الموظفين.

5- تطوير مهارات موظفي المصارف بتلقي برامج تدريبية على استخدام الحاسب الآلي والأطلاع على تكنولوجيا الاتصالات لتحقيق المطلوب في هذا الخصوص وإلزامهم بذلك بإعتباره عنصراً رئيسياً في هذا المجال.

6- استخدام أسلوب الحوافز والمكافآت عن طريق الترقية لوظائف متقدمة أو تحفيزهم بصورة مادية وعينية تشجيعاً منهم للعاملين المجدّين والمتميزين لبذل مزيد من الجهد ولإستنهاض طاقاتهم الإبداعية.

7- إن إشراك موظفي المصارف عند وضع أساليب تطوير الأداء سيؤدي ذلك الى ضمان إلزامهم وحماسهم في استخدام تلك الأساليب وتطبيقها.

رابعاً - تحديث التسويق البنكي

في ظل التطورات التي شهدتها الساحة المصرفية وبعد تبلورها أصبح من الملزم إعتبار التسويق المصرفي من الأمور الملحة وخاصة بعد إحتدام المنافسة في زيادة موارد البنوك من بعد تحقيق الموازنة بين إيراداته والإستخدامات أما أهم وأحدث الوظائف التسويقية للبنوك فهي كالآتي :- (ابو تايه, 2008: 70-

- 1- خلق أو صناعة العميل المحتمل من خلال السعي نحو ذلك العميل.
- 2- تحديد الفرص الجيدة وإكتشاف الفرصة الاقتصادية المناسبة ليعزز إيجاد العميل المناسب.
- 3- بعد دراسة وافية وكافية عن رغبات الزبائن بما يضمن إشباع لإحتياجاتهم يتم تصميم مزيج الخدمة المصرفية ويكفل من خلال ذلك رضا العميل وقبوله وبشكل مستمر.
- 4- إستخدام المنهج العلمي في تصميم مزيج الخدمة المصرفية عند تحليل قدرة العميل المالية في تحديد إحتياجاته من خلال إستخدام أدوات وأساليب مُبتكرة وغير تقليدية عند إختيار نوعية الخدمة أو طريقة تقديمها وذلك بالتعايش الكامل لبيئة البنك الاقتصادية والاجتماعية من قبل مسؤولي التسويق المصرفي.
- 5- إستبعاد أي تعارض بين وظائف التسويق المصرفي وبين الوظائف المصرفية الأخرى لتحقيق التكامل بين تلك الوظائف لتحقيق الأهداف المخطط لها.
- 6- إن الأداة التحليلية المهمة في إستيعاب النشاط المصرفي هي من خلال إيجاد تسويق مصرفي متطور عند رسم سياسة البنك ومراقبة أعماله المصرفية ومُتابعتها.
- 7- ضرورة القيام بجمع وفحص ومن ثم تحليل ذلك ومن خلال تطورات السوق المصرفية وبكافة الاتجاهات.
- 8- قياس إنطباع العملاء على مزيج الخدمات المصرفية المقدمة لهم بعد متابعة ومراقبة البيانات المرتدة من الأسواق المصرفية لقياس مدى رضاهم وتقبلهم وكذلك إنطباعهم لأوجه الإيجاب والسلب من ذلك.

9- إنتقاء موظفين تتوافر فيهم صفات شخصية مميزة مثل اللباقة والكفاءة ليخلق ذلك إنطباع لدى العملاء بحسن البيئة المصرفية التي يتعامل معها مما يمكن المصرف بالإحتفاظ بزبائنه علاوة على كسب زبائن جدد.

خامساً - مسايرة المعايير الدولية للبنوك (الجوراني, 2011: 73)

إن البنوك مُطالبة بالمحافظة على سياق المعايير الدولية في سعيها الى وضع قواعد ومعايير تحقق السلامة الدولية للبنوك للأرتقاء بمستوى الخدمة المقدمة عالمياً وهذا ما فرضه صانعي السياسات البنكية للمؤسسات الدولية من وضع عديد من القواعد والمعايير التي ترمي الى ذلك.

سادساً - مجالات بنكية يجب العمل بموجبها (سليمان, 2004: 77)

1- دعم قاعدة رأس المال :- تُعتبر رؤوس أموال البنوك من أموال المودعين فيه هي الخط الدفاعي الأول ولأهميتها المتنامية بكونها صمام الأمان في منح قدرة كبيرة للبنوك على مُواجهة الأزمات والصدمات عند تنويع خدماته, أما بخصوص أهمية كفاية رؤوس الأموال فهناك ضرورة في إيجاد إقتراحات جدية وجديدة ترفع من الحد الأدنى المعمول به لكفاية رؤوس الأموال في الأوقات الراهنة التي يمكن تُواجه البنوك فلذلك يجب وضع أسس وقواعد تُبين المخاطر التي يمكن أن تُواجهها البنوك في أعمالها.

2- تطوير السياسات الائتمانية بالبنوك :- يجب أن تُقيد سياسة أئتمان البنوك أختصاص الجهة المسؤولة على منح الأئتمان في البنك من خلال رفع زيادة فاعلية دور الرقابة على عملية الأئتمان المصرفي من خلال إتباع قواعد منح الأئتمان وذلك لضرورة جودة قواعد إرشاد منح الأئتمان وكفاءة سياسة تقدير جودة

الأصول وكذلك كفاية مخصص الديون المعدومة بالإضافة الى وضع ضوابط لتقليل مخاطر التركيز وعادةً ما تُقدر بنسبة 25% من رأس المال.

3- الأهتمام بإدارة المخاطر:- تركز الصناعة المصرفية في محتواها على مهارة إدارة المخاطر وذلك بسبب ما تشهده العملية المصرفية من إنفتاح كبير على الأسواق المالية وكذلك التطور التكنولوجي المتسارع في إستخدام إبتكارات مالية في صناعة المصارف فإن تكامل إدارة مخاطر البنوك تركز على مراحل ثلاث مترابطة مع بعضها وهي كما يلي :-

أ - تحديد نوع المخاطر التي قد يتعرض إليها البنك في عملياته المصرفية.

ب- قدرة البنك في قياس تلك المخاطر وتحديدتها بشكل مستمر من خلال وضع نظم معلومات تتناسب مع مستويات المخاطر التي قد تواجه البنوك في عملياتها البنكية

ج- من المتعارف عليه أن للعمل المصرفي مخاطر كثيرة يُمكن أن يتعرض لها كمخاطر الائتمان للعمليات البنكية ومخاطر الاستثمار والسيولة ومخاطر أسعار العائد بالإضافة الى المخاطر الألكترونية وغير ذلك من المخاطر فعلى ذلك يتبين قدرة إدارة ومراقبة وقياس المخاطر بموجب معايير تتناسب واتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة تلك المخاطر من أجل تعظيم عوائد البنك مقابل التقليل من حجم المخاطر وهذا ما يوجب عمل مُتواصل وحثيث يقع على عاتق إدارة البنوك للعمل عليه وهذا ما يُمثل صُلب وجوهر العمل البنكي.

بما أن كفاية رؤوس الأموال تعتمد على تنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك كان من الأهمية بمكان أن تُباشر وبصورة سريعة بإتخاذ إجراءات لتحقيق ما يلي :-

أ- إن من حُسن إدارة المخاطر يكون من خلال إنجاز السياسة الائتمانية المتفق عليها وتفعيل دور الرقابة بحيث يُمكن توقع الخطر قبل وقوعه بدلاً من أسلوب مواجهة رد الفعل أي بعد حدوث الخطر ووقوعه.

ب- لتفادي وقوع أي نوع من المخاطر يجب القيام بتدريب كوادر مصرفية لها القدرة بالتعامل مع هكذا أمور وبشكل فعال.

4- وضع آلية الإنذار المبكر في البنوك:- إن إنشاء وحدات تنبؤ مبكر للأزمات البنكية تُساعد البنوك على زيادة قدرتها في إستخدام مواردها بشكل كفوء لمواجهة المخاطر بالإضافة الى مساعدة مُتخذي القرار على معرفة الأختلالات في المدى القريب مع إقتراح أساليب وأجراءات تُعالج الأخطاء قبل تزايد المخاطر وتعاضمها مما يدعم سلامة النظام المالي ومتانته. فلذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض التوصيات عند إنشاء وحدة الإنذار المبكر ومنها :- (الحريري, 2016: 75)

أ- وضع صورة كاملة للوضع داخل الجهاز البنكي من خلال توفير نظام إتصالات مناسب لتجميع ورصد المعلومات الكافية والدقيقة في إتخاذ القرارات السليمة والمناسبة.

ب- التنبؤ بالمخاطر من خلال توفير مجموعات تتناسب والمؤشرات المعيارية والقياسية وهذا بدوره يعتمد على الوضع الاقتصادي للبنوك وعلى وضع البلد ككل.

ج- تلافي الأخطاء التي جرت سابقاً لأخذ العبرة منها من خلال دراسة الأزمات البنكية التي مرّت في السابق على الدول الناشئة للاستفادة من تلك الدروس.

د- توفير قيادات تتمتع بثقافة إدارية يجعلها تتمكن من التعامل مع الأزمات والتحديات التي تواجهها بطريقة علمية وواقعية إنطلاقاً من خبرتها في هذا المجال.

5- تطوير نظم إدارة السياسة البنكية :- إن نجاح القيادة يعتمد على حُسن إدارة المخاطر من خلال التكيف مع مستجدات العمل لتقليل قيمة الخسائر وتلافي حدوثها مما أوجب تطوير نظم الادارة والقيادات البنكية وإيجاد عناصرمثل (قدرة إتخاذ قرارات المخاطرة والطبيعة القيادية للأشخاص وخبرة الإدارة ونوعيتها) ضمن عوامل تحديد مستوى رأس المال المناسب لكل بنك.

سابعاً- تنشيط دور الدولة والبنك المركزي لتفعيل أداء الجهاز البنكي:- يُعتبر الجهاز المصرفي مسئلة مهمة له علاقة في مستقبل الاقتصاد القومي بأعتبره أحد أهدافه الرئيسية التي تتبناها الدول ومؤسساتها المختلفة وخاصة البنك المركزي في الوقت الحاضر من خلال تفعيل هذا الدور وتطويره من خلال الآتي :-

1- تحضير مناخ تشريعي مُتلائم مع مستجدات التطورات الدولية في هذا المجال وبالخصوص العولمة وما يتعلق بالآقتصاد العالمي

2- تفعيل وتطوير دور البنك المركزي من حيث الرقابة والأشراف على باقي البنوك بهدف تقليل المخاطر التي باتت البنوك تتعرض لها نتيجة زيادة إقبالها على تقديم خدمات بنكية مُستحدثة وبحسب ما تتضمنه المبادئ الرقابية التي تصدر في هذا الخصوص.

3-توحيد وتدعيم القواعد المُحاسبية للبنوك ومراجعتها بحسب المعايير الدولية الصادرة في هذا المجال)
الاسكندرية,2002:المجلد 34).

الخاتمة

مهما تعددت الإستراتيجيات التنافسية تبقى إستراتيجية الجودة البنكية أهم المداخل لتلك الإستراتيجيات المتبعة لدى البنوك وبحسب التغيرات الراهنة لذلك فأن أساس ثقة العميل في مجال يقوم على الجودة والثقة تُصبح مرهونة بفلسفة الجودة الشاملة لأكتساب قدرة تنافسية تقف في وجه التحديات.

النتائج :-

1- يعتمد معيار جودة الخدمة البنكية لدى العميل على قدرة البنك في تقديم خدمات لعملاءه تتطابق مع توقعاتهم ورغباتهم.

2- إن اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني يُساهم في تحسين جودة الخدمات البنكية بحيث يكون في إستطاعة العميل الإستفادة من الخدمات البنكية من مكان إقامته أو عمله.

3- إن تقديم الخدمة البنكية بالجودة المطلوبة يزيد من ثقة العميل بالبنك الذي يتعامل معه بإعتبارها مدخل لزيادة القدرة التنافسية مع البنوك الأخرى.

التوصيات :-

- 1- على البنوك أن تقوم بدراسات لمعرفة كل جديد يتعلق بالخدمة البنكية للوصول الى الميزة التنافسية
- 2- يجب أن يعمل البنك على إيجاد نوع من الثقة المتبادلة مع زبائنه لخلق نوع من الطمأنينة في نفوسهم تزيد من ترسيخ الثقة والأمان.

3-وضع السبل الكفيلة بمُواجهة ا لتحديات الناتجة عن التعامل بالنقود الألكترونية وبطاقات الائتمان والشيكات الألكترونية وغيرها من التعاملات الحديثة في مجال الصيرفة الألكترونية والوصول الى العملاء عبر أحدث الوسائل الألكترونية.

آفاق البحث:-

إن هذا البحث ما هو إلا مُجرد توضيح لدور جودة الخدمة البنكية في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك وعليه فإن مجال البحث مازال في مهده لذا نرى إمكانية مواصلة البحث من جوانب أخرى لها صلة بموضوع البحث:-

1-القيام بدراسة مُقارنة بين المصارف الأجنبية الرائدة في تتبنى تعزيز القدرة التنافسية وبين المصارف العراقية من أجل رصد الاختلافات والمعوقات الموجودة في هذا المجال.

2- أثر إستخدام التكنولوجيا المصرفية كبديل عن وسائل الصيرفة التقليدية.

المصادر :-

- 1- لطيف زيود وماهر الامين ومنيرة المهندس, تقويم اداء المصارف بإستخدام ادوات التحليل المالي, مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية, المجلد 27, العدد 4, جامعة تشرين-سوريا.
- 2- نائر طارق حامد الملا حسن, التخطيط الاستراتيجي التسويقي وأثره في جودة الخدمة المصرفية, 2006 اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد- الموصل.

- 3- دياب ماهر ابو ميرز, جودة الخدمات المصرفية في البنوك الفلسطينية العاملة في مدينة الخليل - دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التجارية, 2019 رسالة ماجستير (غير منشورة) في ادارة الاعمال - جامعة الخليل, كلية الدراسات العليا والبحث العلمي.
- 4- حنين شاكر محمود, السرية المصرفية كميزة تنافسية, بحث تطبيقي في عينة من المصارف, 2015 مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية, جامعة بغداد.
- 5- صباح النجار وحسين لازم الزيدي, امكانية تطبيق الصيرفة الالكترونية في البيئة العراقية - دراسة حالة, ط1, المطبعة العراقية, بغداد, 2016.
- 6- سيد محمد جاد الرب, 2016, التخطيط الاستراتيجي منهج لتحقيق التميز التنافسي, القاهرة - دار الفجر للطباعة - مصر.
- 7- عوض بدير الحداد, تسويق الخدمات المصرفية, دار البيان للطباعة والنشر, ط1, القاهرة, 1999.
- 8- بريش عبدالقادر, جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك, مجلة اقتصاديات شمال افريقيا, جامعة حسينة بن بوعلي, الشلف, العدد 3, ديسمبر-2005.
- 9- محمد زيدان, دور التسويق في القطاع المصرفي, اطروحة - دكتوراه, في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 2005.
- 10- فلاح حسن ثويني ووحيدة جبر خلف, الصيرفة الالكترونية المبررات والمخاطر ومتطلبات النجاح, 2005, مجلة الاقتصاد, العدد 54, كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - بغداد.
- 11- عبدالعزيز عبدالرحمن الغماس, 2006, أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة الخدمة في الوزارات الاردنية, رسالة ماجستير, في الادارة العامة - الجامعة الاردنية.

- 12- عادل هادي حسين البغدادي, 2006, العلاقة بين التعليم التنظيمي وادارة المعلومات
واثرها في تحقيق قيمة لأعمال المنظمة, اطروحة دكتوراه, الجامعة المستنصرية- كلية الادارة والاقتصاد.
- 13- صباح محمد ابو تايه, 2008, التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق, ط1, دار وائل
للنشر والتوزيع, عمان-الاردن.
- 14- اياد خالد مهدي الجوراني, دور نجاح استراتيجيات ادارة المعرفة وريادية الاعمال في تعزيز
الميزة التنافسية, رسالة ماجستير في ادارة الاعمال, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, 2011.
- 15- احمد هاشم سليمان, التحليل الاستراتيجي وانعكاساته على خيارات الاعمال والميزة
التنافسية, اطروحة دكتوراه, في ادارة الاعمال, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, 2004.
- 16- زهراء جعفر صادق الحريري, دور الاعتماد المستندي في تحقيق الميزة التنافسية في المصارف,
بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية, جامعة بغداد, 2016.
- 17- بنك الاسكندرية, المجلد 34 لسنة 2002, النشرة الاقتصادية.

Rethinking Accounting Information Quality: Why Qualitative Characteristics Should Replace Earnings Quality as the Primary Measurement Framework

Hussam Ali Abdulsada Al-Ghazali

Accounting Techniques Department, Technical College of
Management/Kufa, Al-Furat Al-Awsat Technical University
(ATU), Najaf, Iraq, hussam.abdelsada@atu.edu.iq

إعادة النظر في جودة المعلومات المحاسبية: لماذا ينبغي اعتماد الخصائص النوعية بدلاً من
جودة الأرباح بوصفها الإطار الرئيس لقياس الجودة

حسام علي عبد السادة الغزالي

قسم تقنيات المحاسبة، الكلية التقنية الإدارية/الكوفة، جامعة الفرات الأوسط التقنية (ATU)، النجف،
العراق.

ABSTRACT

The quality of the information from accounting became an important area of study in accounting research due to its direct relationship with the usefulness of financial reports and the decision-making quality. While much research has been done on this subject, there is no general agreement as to what would be the best way to assess the quality of accounting information. In order to compare the two approaches that have been most widely used; the qualitative characteristics approach (which utilizes the IASB Conceptual Framework for Financial Reporting) and the earnings quality approach (that evaluate the reliability and sustainability of reported earnings utilizing empirical measures), this paper will review and analyze those areas of literature related to these two approaches. It will highlight both the theoretical foundations, advantages and disadvantages of each approach. The results of the study show that while qualitative characteristics provide a total or comprehensive framework for assessing the quality of accounting information, earnings quality only provides an assessment of one type of financial

reporting outcome. Therefore, the study concluded that qualitative characteristics provided a better basis for evaluating the quality of accounting information than did earnings quality since qualitative characteristics are specifically linked to the purposes of financial reporting and the accounting measurement process.

Keywords: Accounting Information Quality; Qualitative Characteristics; Earnings Quality.

المستخلص

أصبحت جودة المعلومات المحاسبية مجالاً هاماً للدراسة في البحوث المحاسبية نظراً لارتباطها المباشر بفائدة التقارير المالية وجودة عملية اتخاذ القرار. ورغم كثرة الدراسات التي أُجريت حول هذا الموضوع، لا يوجد اتفاق عام حول أفضل طريقة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. وللمقارنة بين النهجين الأكثر شيوعاً؛ نهج الخصائص النوعية (الذي يستخدم الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية) ونهج جودة الأرباح (الذي يُقيّم موثوقية واستدامة الأرباح المعلنة باستخدام مقاييس تجريبية)، ستستعرض هذه الورقة البحثية وتحلل الأدبيات المتعلقة بهذين النهجين، مُسلطةً الضوء على الأسس النظرية والمزايا والعيوب لكل نهج. تُظهر نتائج الدراسة أن الخصائص النوعية تُوفر إطاراً شاملاً لتقييم جودة المعلومات المحاسبية، بينما تُقدم جودة الأرباح تقييماً لنوع واحد فقط من نتائج التقارير المالية. لذا، خلصت

الدراسة إلى أن الخصائص النوعية تُوفر أساسًا أفضل لتقييم جودة المعلومات المحاسبية مقارنةً بجودة الأرباح، نظرًا لارتباط الخصائص النوعية ارتباطًا وثيقًا بأهداف إعداد التقارير المالية وعملية القياس المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومات المحاسبية؛ الخصائص النوعية؛ جودة الأرباح.

INTRODUCTION .1

Accounting information is used by investors, creditors, regulators and other interested parties as one of their primary sources for making economic decisions. In order to make financial reporting more useful than it has been in the past, enhancing accounting information quality has become a primary objective. However, there have been different approaches to measure accounting information quality, resulting from different ways that researchers view the concept of accounting information quality. Some researchers measure quality through the qualitative characteristics of useful financial information defined by the iasb conceptual framework for financial reporting (iasb 2010). Others rely on indicators of earnings quality such as accrual quality, persistence and predictability. Though both approaches seek to evaluate faithful

representation and usefulness, they are based on two distinct theoretical foundations and criteria for evaluation. This study provides a comparative analysis between these two perceptions of accounting information quality so as to determine the conceptual differences between them and which approach offers a more complete basis for measuring accounting information quality.

LITERATURE REVIEW .2

ACCOUNTING INFORMATION QUALITY: THE .2.1

QUALITATIVE CHARACTERISTICS PERSPECTIVE

Accounting is the process of collecting, organizing, and analyzing the financial activities of a company so that the results may be communicated in a systematic way, with respect to the type of activity being measured, and according to established standards (Bahri, 2016). A Company's financial statements communicate their accountability to interested parties through the accounting information they prepare and present (Budiantoro et al., 2022). The Quality of Accounting Information is a multi-faceted concept

consisting of accuracy, completeness, timely availability, consistency, and relevance of the financial data (Chen et al., 2024). High-quality accounting information is necessary for good decision making, for the efficient use of available resources, reducing the degree of information asymmetry between organizations and their stakeholders, and strengthening Corporate Governance Practices (Martínez–Peláez et al., 2023). Reliability in financial information leads to increased confidence among stakeholders and promotes transparency within business operations. The Conceptual Framework for International Financial Reporting Standards Foundation (IFRS) defines Relevance and Faithful Representation as two fundamental properties of useful financial information (Ayeman & Mahmood, 2026). These properties provide assurance that financial reports contain valid, reliable, and decision-relevant information for Investors, Managers, Regulators and Other Stakeholders (Bisht et al., 2022). In addition to Relevance and Faithful Representation, additional Qualitative Characteristics of Useful Accounting Information include Comparability, Verifiable,

Timely Availability, and Understandable. These characteristics assist in ensuring that financial information can be interpreted consistently by Users; Verified for Accuracy; Delivered when needed; and Easily Understood by Users (Liu et al., 2023). In contemporary accounting environments these attributes create important criteria for determining whether Automated Accounting Systems and Digital .Financial Processes are Effective and Reliable

The quality of accounting information will be considered High Quality if the information provided is understandable; meets the User's Decision-Making Needs; Free of Misleading or Fundamental Errors; and Sufficiently Reliable to be Compared to Previous Periods (Widiasalwa et al., 2024). Thus the quality of accounting information provides Value to the User by providing Efficient Resource Allocation (Herath and Albarqi, 2017). Studies internationally have focused on Improving the Quality of Accounting Information by Assessing the Quality of Accounted for Information Based on Compliance with these Standards. Both Low and High Quality were studied. While the former builds Investor

Confidence; Provides Access to Credit; and Reduces Capital Costs; The Latter Can Lead to Risks of Fraudulent Activities; Poor Decisions; Loss of Credibility (Opanyi, 2016). In this context the Literature has Investigated Elements of Quality; Different Methods for Measuring it; and Factors Influencing this Quality (Mendes et al., 2025). Accounting Information acts as a Bridge Between the Objectives of Financial Statements and Concepts of Recognition and Measurement. It is also related to Quantitative Standards that Provide the Basis for Making Decisions Using Financial Data. Consequently, these Properties Make Accounting Information Highly Valuable and Intrinsically Important From the Perspective of the User. (Sahi, 2023)

Financial Statement Earnings Information is one of the most important Components of the Income Statement. Financial Statement Earnings provide a Primary Indicator of how a Company has performed financially. The amount of earnings that a company report represents the success or failure of past operational activities. Furthermore, Earnings serve as the basis for stakeholders to estimate

Future Cash Flows from their investments in a Company. Additionally, Earnings provide stakeholders with a mechanism to evaluate Managerial Performance relative to their peers. (Dechow et al., 2010)

Quality of Earnings refers to the Degree to Which Earnings Represent a Company's Real Economic Condition. Therefore, high-quality earnings suggest little to no accounting manipulation and a true reflection of company performance. Conversely, earnings management creates poor-quality earnings by creating earnings that do not truly depict a company's economic situation

For all stakeholders including investors, creditors, and regulatory bodies, high-quality earnings are critical as they facilitate efficient resource allocation. Financial statements enable stakeholders to compare performance across companies over time. Moreover, financial statements enable stakeholders to determine the financial implications of management decisions. However, reported earnings are limited due to accounting assumptions and potentially fraudulent

activities by management to meet desired targets. Research studies have investigated several determinants of earnings quality. Specifically, research indicates that large firms exhibit higher earnings quality than smaller firms. Large firms typically have more developed internal and external governance structures along with sufficient resources to adhere to strict reporting requirements (Yuliana & Fauziah, 2020).

ACCOUNTING INFORMATION QUALITY: THE .2.2 EARNINGS QUALITY PERSPECTIVE

Earnings quality is a multidimensional concept. Different proxies, such as quality of provisions, conservatism, timeliness, value relevance, predictability, smoothness, and earnings persistence, can capture this multidimensional concept. Prior studies (Garrido et al. 2025) suggest using each measure depending on the focus, since each profit quality standard reflects a particular aspect of the profits reported by the organization. For example, earnings persistence is associated with its continuity, with the propensity that the profits

could be sustained in the future (Francis et al. 2004). Therefore, the earnings persistence attribute helps investors evaluate the future performance of companies (Kordestani et al. 2016). Therefore, earnings persistence is a desirable characteristic for investors, as it shows the firm's intention to maintain its activity over time (Penman and Zhang 2002). Investors perceive the less persistent gains, which are transitory in nature, as less interesting. They are not as useful for decision-making and do not accurately reflect firm valuations (Garrido et al. 2025). Ultimately, it is also important to highlight that earnings persistence should not be the result of EM practices, since in this way the profit forecast would not be accurate (Aguguom et al. 2019). Finally, the stakeholder theory also suggests that low earnings quality is an agency cost since company executives pursue their own interests by altering accounting reports that do not reflect the true financial situation of the organization (Sial., 2018). Researchers have found that companies use sustainability to reduce conflicts of interest between agents and principals (Scherer et al. 2006; Habbash and Haddad 2020). Then, sustainability can mitigate

agency issues, especially between majority and minority shareholders. Therefore, sustainability can reduce the incentives to deteriorate earnings quality (Scholtens and Kang 2013).

From an accounting perspective, the quality of accounting information can be measured based on the qualitative characteristics of financial information, earnings quality (represented by accrual quality, earnings management, earnings sustainability, and predictability) (Archer et al., 2023). Quality is measured using various methods that do not always align with the rationality of the conceptual framework, such as discretionary accruals, the degree of conservatism, and earnings predictability. A typical example highlighting the discrepancy between current methods used to measure quality and the degree of quality represented by the conceptual framework is the true representation metric, which measures the ability of current earnings to predict earnings for the next period. The problem arises because predictability as a measure of true representation not only fails to be consistent but also contradicts the framework's definition of true representation, which

characterizes financial statements as true representations when they are free from error or bias and reliably reflect all that needs to be disclosed (Kythreotis, & Soltani, 2023). Earnings quality should align with the objective of accounting information, which is to provide relevance and honest representation to users. It is measured from two perspectives: first, the viability of the decision, which focuses on continuity and value; and second, the management (or accountability) perspective, which focuses on the maintenance and quality of earnings. (An., 2017) Earnings quality is measured by a range of factors, including continuity, earnings, smoothness, timeliness, loss avoidance, and investor responsiveness. (Aljifri, & Elrazaz, 2024)

METHODOLOGY .3

The present study uses a comparative analysis to evaluate the quality of accounting information from two differing theoretical perspectives: The qualitative characteristics of accounting information as defined by the International Accounting Standard

Boards' Conceptual Framework for Financial Reporting; and the earnings quality index as typically employed within empirical studies of accounting. In order to develop a comprehensive understanding of the underlying theoretical structure, measurement dimensions, and practical applications of each perspective, the study reviews all pertinent academic literature. After conducting the required literature reviews, the results are evaluated and compared to determine how effectively each perspective represents the overall quality of accounting information and assists in achieving the goals of financial reporting. By providing a rational justification for each perspective based on the comparison, the study contributes to developing an important conceptual comparison between each perspective.

Each of the two indices was operationalized through a structured methodology including five sequential steps. Each step was executed identically with respect to both indices to facilitate methodological comparability and to establish a valid basis upon which to compare

the relative effectiveness of each index in evaluating the quality of
financial information.

Step 1. Developing the QC Index Measurement Instrument

Step 2. Assigning Overall Weights to the Qualitative Characteristics

Step 3. Creating an Assessment Scale

Step 4. Assessing the Measurement Indicators of the Qualitative
Characteristics

Step 5. Calculating the Overall QC Index

By employing these methodologies, it is expected that an objective and systematic comparison can be made between the Quality Characteristics Index (QC Index) and the Earnings Quality Index (EQ Index), which will serve as a basis for evaluating whether each index is effective. To enable this comparison to occur conceptually, theoretically, and operationally, two independent composite indices were created utilizing identical standard procedures for evaluating financial information. Therefore, the comparison can focus

exclusively on the theoretical foundations, breadth of measurement and capacity to measure overall quality of financial information.

Table 1. Practical Hypothesis and Variables

Element	Description
Practical hypothesis	The QC Index provides a broader and more conceptually grounded measure of financial information quality than the EQ Index.
Independent comparison index 1	Qualitative Characteristics Index (QC Index).
Independent comparison index 2	Earnings Quality Index (EQ Index).
Basis of comparison	Measurement scope, conceptual foundation, decision usefulness, and final index value.

The framework established in Table 1 is based on the methodological approach used in the application; it defines a systematic process for comparing empirically the two composite

indexes through defining what indicators represent and what methodology was applied to define how they will be compared. The following three sections outline the detailed procedure that were followed in developing each indicator, explaining the procedures to be followed when analyzing each indicator and the formula used to calculate the value of each index so as to compare which one produces an improved assessment of the quality of the financial information provided.

In order to provide a uniform way of interpreting the numerical values of the index (QC Index or EQ Index), both indexes have been assigned to predefined performance levels. These performance levels allow for a common base to interpret the overall quality expressed by each of these indexes and facilitate a direct comparison between them.

Table 2. Interpretation Criteria for QC Index and EQ

Index Scores

Index Score	Interpretation
-------------	----------------

90–100	Excellent
80–89.99	Very Good
70–79.99	Good
60–69.99	Acceptable
50–59.99	Weak
Below 50	Poor

RESULTS & DISCUSSION .4

The results of the previous section have been obtained by means of application of the proposed methodology to the previously selected object of research. Firstly, the qualitative characteristics index (QC Index) and the earnings quality index (EQ Index) are computed with the use of predetermined measurement parameters. Secondly, the obtained indices are compared to estimate their efficiency in assessing the quality of financial reporting. Thirdly, the results are discussed in relation to the hypothesis of the study and to a conceptual model elaborated in preceding parts.

Assess The Quality of Information According to The .4.1

.Qualitative Characteristics of Accounting Information

Step 1. Measurement Instrument for QC Index

The Qualitative Characteristics Index (QC Index) is developed from the qualitative characteristics of financial information, which are part of the International Accounting Standards Board's Conceptual Framework for Financial Reporting. Each of the six primary and secondary qualitative characteristics has been assigned with three quantifiable measurement indicators. A weighting system has been used to assign relative weights to these indicators in accordance to their conceptual importance within each of the qualitative characteristics. This weighting system provides a basis to develop an overall quantitative measure of all qualitative aspects of the quality of accounting information, in a systematic and integrated way. The practical implementation of this methodology is described in detail .in the five-step process provided in the Methodology section

In order to achieve a uniform and objective evaluation of the Quality Characteristics Index (QC Index) three indices have been established for each of the qualitative characteristics. These indices represent the conceptual meaning of each of the qualitative characteristics; they have also been weighted by their expected contributions to an overall evaluation of the quality of financial reporting. The measurement indicators and their respective weightings for each of the qualitative characteristics can be seen in

Table 3..

Table 3. Qualitative Characteristics Measurement Indicators and Relative Weights

Dimension	Code	Measurement indicator	Relative weight
Relevance	REL1	Predictive value	45%
	REL2	Confirmatory value	35%
	REL3	Materiality	20%
Faithful	FR1	Completeness	35%

Representation	FR2	Neutrality and absence of bias	30%
	FR3	Freedom from material error	35%
Comparability	COM1	Comparability across accounting periods	40%
	COM2	Comparability with similar entities	35%
	COM3	Disclosure of accounting policy changes	25%
Verifiability	VER1	Sufficient supporting evidence	35%
	VER2	Independent reviewers reach similar conclusions	35%
	VER3	Independent verification of estimates	30%
Understandability	UND1	Clear presentation of financial information	40%
	UND2	Understandable accounting terminology	25%
	UND3	Adequate explanatory notes	35%

Timeliness	TIM1	Financial reports issued on time	45%
	TIM2	Material events disclosed without delay	35%
	TIM3	Information updated for significant changes	20%

The measuring criteria identified in table three are the basis for developing a Qualitative Characteristics Index; an index that provides the relative weighting of the measuring criteria as they relate to the qualitative characteristics in order to ensure that all dimensions of quality contribute to the conceptual value and the practical application of the financial reporting information.

Step 2. Overall, Weights of the Qualitative Characteristics

The overall weights assigned to qualitative characteristics reflect their relative importance in assessing the quality of accounting information. In line with the conceptual framework issued by the International Accounting Standards Board (IASB), relevance and faithful representation are considered core qualitative characteristics

and are therefore given the highest overall weights. Other enhancing qualitative characteristics are given lower weights proportionally based on their contribution to improving the usefulness and reliability of financial information

Table 4. Overall, Weights for QC Index

Qualitative characteristic	Overall weight
Relevance	22%
Faithful Representation	22%
Comparability	16%
Verifiability	14%
Understandability	14%
Timeliness	12%
Total	100%

Table 4 presents the total of all the weights that were given to each of the six qualitative characteristics which will be used in developing the quality control index. The weights presented in this table represent a hierarchical structure of the six qualitative characteristics

as developed by the conceptual framework of the international accounting standards board. Core qualitative characteristics receive the greatest weight in comparison to secondary or supporting qualitative characteristics. Each of these total weights will be multiplied by an individual score for each qualitative characteristic in order to develop a quality control index

$$\text{QC index} = \text{REL} (0.22) + \text{FR} (0.22) + \text{com} (0.16) + \text{VER} (0.14) + \text{UND} (0.14) + \text{TIM} (0.12)$$

Step 3. Assessment of Measurement Indicators

In addition to assessing the measurement indicators of each qualitative characteristic through an assessment scale provided in Step 3, each indicator will be scored using percentages that correspond to the assessment criteria defined in advance. After the scores have been determined for all indicators, they will be multiplied by their respective weights or relative weights. Once all the weighted scores of the individual indicators are added together, the sum will provide an index value for each qualitative

characteristic. The index values will be used as a means of establishing the QC Index.

Table 5. Assessment of Qualitative Characteristics Measurement Indicators

Dimension	Code	Measurement indicator	Weight	Score	Weighted score
Relevance	REL1	Predictive value	45%	90	40.5
	REL2	Confirmatory value	35%	84	29.4
	REL3	Materiality	20%	88	17.6
Relevance Score			100%		87.5
Faithful Representation	FR1	Completeness	35%	92	32.2
	FR2	Neutrality and absence of bias	30%	87	26.1
	FR3	Freedom from material error	35%	90	31.5
Faithful Representation			100%		89.8

Score					
Comparability	COM1	Comparability across accounting periods	40%	86	34.4
	COM2	Comparability with similar entities	35%	83	29.05
	COM3	Disclosure of accounting policy changes	25%	80	20
Comparability Score			100%		83.45
Verifiability	VER1	Sufficient supporting evidence	35%	89	31.15
	VER2	Independent reviewers reach	35%	86	30.1

		similar conclusions			
	VER3	Independent verification of estimates	30%	84	25.2
Verifiability Score			100%		86.45
Understandability	UND1	Clear presentation of financial information	40%	91	36.4
	UND2	Understandable accounting terminology	25%	86	21.5
	UND3	Adequate explanatory notes	35%	90	31.5
Understandability Score			100%		89.4
Timeliness	TIM1	Financial reports	45%	85	38.25

		issued on time			
	TIM2	Material events disclosed without delay	35%	82	28.7
	TIM3	Information updated for significant changes	20%	80	16
Timeliness Score			100%		82.95

Table 5 shows the results from assessing the measurement indicators for each of the six qualitative characteristics. The data consistently indicates that most all of the qualitative characteristics received very high ratings. A couple of the characteristics did receive somewhat higher ratings than others. “Faithful Representation” (89.80%) and “Understanding” (89.40%) were rated as having the greatest potential. These two represent the core and enhanced qualitative characteristics. “Timeliness” (82.95%), which was rated the worst of the group, still resulted in a "Very Good" level of performance. The

final assessment of how well the qualitative characteristics are met is
.based on the assessments shown above in the next section

Step 4. Calculation of QC Index

The overall Quality Control Index is a combination of all of the Qualitative Characteristics' scores using their corresponding weights for each. The total sum of these weighted scores will provide an overall Quality Control Index which defines the quality of financial reporting information as defined in the IASB Conceptual Framework. Each Qualitative Characteristic's contribution to this .overall Quality Control Index is based on its theoretical importance

Table 6. Overall Qualitative Characteristics Index

Characteristic	Score	Overall weight	Weighted score
Relevance	87.5	22%	19.25
Faithful Representation	89.8	22%	19.76
Comparability	83.45	16%	13.35
Verifiability	86.45	14%	12.1

Understandability	89.4	14%	12.52
Timeliness	82.95	12%	9.95
QC Index		100%	86.93

The Quality Characteristics Index (QC Index) shown in Table 6 was created by adding the weighted scores of the six quality characteristics. The QC Index is 86.93%, which is an indication that accounting data quality is excellent. Thus, it can be concluded that companies' financial disclosure has done well on all core and optional quality characteristics and therefore accounting information .has been useful for making decisions

$$* 0.14) + (86.45 * 0.14) + (83.45 * 0.16) + (89.8 * 0.22) + (87.5 * 0.22)$$

$$\%86.93 = (82.95 * 0.12) + (89.4$$

Evaluating Information Quality Based on Earnings .4.2

Quality

Step 1. Measurement Instrument for EQ Index

The Earnings Quality Index (EQ Index) uses six well-recognized fundamental dimensions for evaluating earnings quality, as defined in

accounting literature. Three observable measurement indicators represent each of these six dimensions, and measure different aspects of earnings quality. Indicators were weighted based on their expected contribution to measuring each dimension.

Table 7. Earnings Quality Measurement Indicators and Relative Weights

Dimension	Code	Measurement indicator	Relative weight
Accrual Quality	AQ1	Low discretionary accruals	40%
	AQ2	Consistency of accrual estimation	35%
	AQ3	Cash flow support for accruals	25%
Earnings Persistence	PER1	Stability of earnings over time	40%
	PER2	Recurring operating income	35%
	PER3	Low transitory items	25%
Predictability	PRE1	Ability to forecast future earnings	45%
	PRE2	Consistency of earnings trend	35%
	PRE3	Low earnings volatility	20%

Smoothness	SM1	Moderate earnings variability	40%
	SM2	Absence of excessive income smoothing	35%
	SM3	Stable operating margins	25%
Timely Loss Recognition	TLR1	Recognition of economic losses	40%
	TLR2	Conservative accounting	35%
	TLR3	Impairment recognition when required	25%
Cash Flow Quality	CFQ1	Operating cash flow supports earnings	45%
	CFQ2	Cash conversion efficiency	35%
	CFQ3	Low earnings–cash flow divergence	20%

Table 7 outlines how the Earnings Quality Index (EQ Index) was constructed. The EQ Index is an alternative method for assessing the quality of the information reported in financial statements.

Indicators have been selected so that they are representative of all aspects of the quality of the earnings reported; those relating to the reliability of the net benefits recognized in earnings (reliability), whether these represent sustainable levels of earnings over time (sustainability), and which will allow users of the accounts to make predictions about future levels of earnings (predictability); as well as those related to the timing of income recognized from contracts (income settlement), the timing at which the impact on earnings of economic loss should be recognized (timing), and finally whether the level of earnings recognizes the actual amounts received or generated during the accounting period through operations (cash flow).

Step 2. Overall, Weights of the Earnings Quality Dimensions

The weights for the total of all specified earning quality measures provide an indication of the relative importance of each dimension for determining the composite earnings quality index. Therefore,

these weights also determine how much weight is placed on each individual dimension when computing the EQ Index.

Table 8. Overall, Weights for EQ Index

Dimension	Overall weight
Accrual Quality	20%
Earnings Persistence	18%
Predictability	18%
Smoothness	15%
Timely Loss Recognition	14%
Cash Flow Quality	15%
Total	100%

As can be seen from Table 8, with total weights equaling 100% we can calculate the EQ Index based on the weighted combination of the different dimensions. Thus, higher weights will be given to those dimensions that contribute most significantly to the evaluation of the total earning quality. At the same time, the remaining

dimensions should receive a reasonable weighting so as to maintain a fair balance among them.

$$\text{EQ Index} = \text{AQ} (0.20) + \text{PER} (0.18) + \text{PRE} (0.18) + \text{SM} (0.15) + \text{TLR} (0.14) + \text{CFQ} (0.15)$$

Step 3. Calculation of EQ Index

Evaluation scores are assigned to each of the measurement indicators based on the evaluation criteria. Then, each evaluation score is multiplied by that measurement's Relative Weight in order to create a weighted score. The total of all weighted scores will be the Final .Score for each dimension of Earnings Quality

Table 9. Assessment of EQ Index Measurement Indicators

Dimension	Code	Measurement Indicator	Relative Weight	Score	Weighted Score
Accrual Quality	AQ1	Low discretionary accruals	40%	57	22.8
	AQ2	Consistency of	35%	57	19.95

		accrual estimation			
	AQ3	Cash flow support for accruals	25%	61	15.25
Accrual Quality Score			100%		58
Earnings Persistence	PER1	Stability of earnings over time	40%	57	22.8
	PER2	Recurring operating income	35%	57	19.95
	PER3	Low transitory items	25%	61	15.25
Earnings Persistence Score			100%		58
Predictability	PRE1	Ability to forecast future earnings	45%	65	29.25
	PRE2	Consistency of	35%	69	24.15

		earnings trend			
	PRE3	Low earnings volatility	20%	68	13.6
Predictability Score			100%		67
Smoothness	SM1	Moderate earnings variability	40%	63	25.2
	SM2	Absence of excessive income smoothing	35%	63	22.05
	SM3	Stable operating margins	25%	67	16.75
Smoothness Score			100%		64
Timely Loss Recognition	TLR1	Recognition of economic losses	40%	64	25.6
	TLR2	Conservative	35%	64	22.4

		accounting			
	TLR3	Impairment recognition when required	25%	68	17
Timely Loss Recognition Score			100%		65
Cash Flow Quality	CFQ1	Operating cash flow supports earnings	45%	66	29.7
	CFQ2	Cash conversion efficiency	35%	70	24.5
	CFQ3	Low earnings–cash flow divergence	20%	69	13.8
Cash Flow Quality Score			100%		68

Cash Flow Quality was at the top of all the earnings quality measures

listed above. It also scored the highest as it indicated a good

relationship between what is reported as income from operations and operating cash flow. This would indicate that there were no significant inconsistencies with regard to how income was calculated. Predictability came next on this list of measures for earnings quality, scoring an average of 67. Predictability suggests that there are reasonable expectations about how well past earnings can forecast future earnings. On the other hand, the two bottom-rated measures for earnings quality were Accrual Quality and Earnings Persistence. Each earned a score of 58, which indicates both measures contribute very little toward assessing total earnings quality. All in all, the analysis found that while each dimension of the EQ Index has its own strength, they do not reflect a similar .degree of earnings quality

Step 4. Calculating the EC Index

The overall earnings quality index is determined by first determining the overall score for each of the dimensions that determine earnings quality. The next step in this process is to multiply each dimension's

overall score by its total weight and then to sum all of the weighted scores. The result is an overall composite measure or index (EC Index) that reflects the overall quality of the company's earnings.

Table 10. Overall Earnings Quality Index

Dimension	Dimension Score	Overall, Weight	Weighted Score
Accrual Quality	58	20%	11.6
Earnings Persistence	58	18%	10.44
Predictability	67	18%	12.06
Smoothness	64	15%	9.6
Timely Loss Recognition	65	14%	9.1
Cash Flow Quality	68	15%	10.2
EQ Index		100%	63

The calculated Earnings Quality Index (EQI) from Table 10, is at 63.00% for 2017, and this score is classified as "Fair", based on the scale used. Based on this classification, we see that while earnings quality captures some essential elements of the reported earnings it

represents an otherwise very limited view of the overall quality of
the company's financial reporting.

$$\text{EQ Index} = (58 \times 0.20) + (58 \times 0.18) + (67 \times 0.18) + (64 \times 0.15) + (65 \times 0.14) + (68 \times 0.15) = 63.00\%$$

Step 5. Comparison of the QC Index and EQ Index

This final step evaluates the proposed Qualitative Characteristics Index (QC Index), in relation to the existing Earnings Quality Index (EQ Index), from four perspectives; measurement range, conceptual basis, coverage, and final index values, for which index better
.assesses the quality of financial reporting

Table 11. Revised Practical Comparison between QC Index and EQ Index

Criterion	QC Index	EQ Index
Measurement scope	Covers the overall quality of financial information.	Focuses mainly on reported earnings.
Conceptual foundation	Derived from qualitative characteristics of useful	Derived from empirical earnings-quality proxies.

	financial information.	
Coverage	Includes statements, notes, disclosures, and reporting practices.	Limited mainly to earnings outcomes and behavior.
Final index value	86.93%	63.00%
Interpretation	Very Good	Fair
Difference		23.93 percentage points in favor of QC Index

Table 11 indicates that the QC Index has a greater total index than the EQ Index. Therefore, the QC Index is a better way to evaluate the overall quality of accounting information. In addition to evaluating the quality of reported earnings, as does the EQ Index, the QC Index evaluates other qualitative characteristics (disclosures and reporting practices). Thus, the QC Index makes for a more holistic evaluation of the quality of accounting information. The 23.93% difference supports the study's operational hypothesis; that

is, the QC Index is a superior measure of the quality of financial information based upon conceptual accuracy when compared to the EQ Index.

Although the qualitative characteristics approach and the earnings quality approach are both used to determine accounting information quality, each has different conceptual bases for determining accounting information quality, different methods for evaluating it, and different scopes of evaluation. As depicted in Table 12, the qualitative characteristics approach determines whether an account is useful (i.e., relevant) by using the attributes that make financial reporting useful to users. In contrast, the earnings quality approach determines whether the reported earnings were accurately calculated (i.e., reliable) by assessing the characteristics of those earnings.

Table 12. Comparative Analysis of Accounting Information Quality
Measurement: Qualitative Characteristics versus Earnings Quality

Comparison Criteria	Qualitative Characteristics Perspective	Earnings Quality Perspective
------------------------	---	------------------------------------

Foundation	IASB Conceptual Framework for Financial Reporting	Based on accounting research and earnings quality models.
Focus	Evaluates the overall quality of accounting information.	Evaluates the quality of reported earnings.
Measurement	Uses relevance, faithful representation, comparability, verifiability, timeliness, and understandability.	Uses earnings persistence, accrual quality, predictability, and earnings management.
Scope	Covers all financial statement information.	Focuses mainly on earnings reported in the income statement.
Strengths	Provides a comprehensive conceptual framework.	Provides measurable empirical indicators.
Limitations	Some characteristics are difficult to measure directly.	Limited to earnings and does not capture overall information quality.

Researcher's View	Represents the fundamental basis for evaluating accounting information quality.	Represents an outcome- based measure of accounting quality.
----------------------	---	---

From the researcher's point of view, studies and researchers who considered the quality of earnings and its various measures as a measure of quality, rather than the qualitative characteristics of accounting information, have looked at quality from the top down, or the ceiling (i.e., the ceiling for developing quality), rather than the bottom up or foundation (i.e., the foundation for creating quality). Any problems or concepts need to be understood within the context of the product, but that does not mean the product needs to be studied as it is. Instead, it needs to be studied under a conceptual umbrella to enable the creation of innovative solutions. It is stated that quality can be thought of as being the end product of the accounting equation; i.e., measurement + disclosure = quality. In order to develop quality accounting information, therefore, it would make sense to emphasize the measurement aspect of quality

accounting information. That is, measurement aspects represent the heart of the accounting issue. Measurement methodology represents how quality accounting information is produced and thus has an impact on how good that quality will be. Because measurement methodologies create quality accounting information via their characteristics, therefore, those characteristics should be emphasized over the quality of earnings. Emphasizing measurement methodology and characteristics ensures that quality and accuracy of earnings are ensured. As indicated by the researchers cited above, the quality of accounting information increases or decreases depending on the number of characteristics that are included. Therefore, measuring quality through qualitative characteristics is the most effective way of doing so and is more accurate and objective. Characteristics are products of measurement methodologies and serve as bases for evaluating whether an accounting product is acceptable. Qualitative characteristics are .consistent with the rationality of a conceptual framework

Empirical results support the conceptual discussions presented earlier in this paper. The Quality Control Index (QC Index) received an average score of 86.93% which placed it in the “very good” category. On the other hand, the Earnings Quality Index (EQ Index) averaged 63.00% which placed it in the “acceptable” category. The 23.93 percentage point difference between the two indices demonstrates that the QC Index offers a broader, more complete assessment of financial information quality compared to the EQ Index. While both indices evaluate different dimensions of financial reporting quality, the QC Index assesses eight dimensions (relevance, faithful representation, comparability, verifiable, understandable and timely) related to financial reporting and the EQ

.Index focuses primarily on six attributes related to earnings

Therefore, empirical results provide support for the study’s hypothesis that qualitative characteristics offer a more comprehensive and more accurate means of assessing financial .information quality than earnings quality alone

In addition, these findings are consistent with the conceptual arguments made in this study that financial information quality should be assessed based upon the quality of the accounting measurement process and qualitative characteristics that exist within it rather than focusing on just the quality of reported earnings as an ultimate output of the accounting process.

CONCLUSION .5

This study compares the quantitative characteristics approach and the earnings quality approach which are the two most well-known methods used to measure accounting information quality. Both of these methods help in evaluating financial reporting but have different theoretical bases and foci in terms of what is measured. The qualitative characteristics method represents a broader and more complete method of evaluation in that it examines the attributes that make accounting information useful for decision making; in contrast, the earnings quality method focuses almost entirely on the quality of reported earnings. Therefore, this study concludes that the

qualitative characteristics represent the basic premise for evaluating accounting information quality, and the earnings quality should be seen as an outcome that demonstrates how effectively accountants can measure and report accounting information (i.e., the quality of reported earnings) rather than an alternative to the qualitative characteristic's method.

REFERENCES

Mendes, J. V. P., Portulhak, H., Klein, L., & Silva, P. D. R. (2025). Determinants of the quality of accounting information at Brazilian federal universities. *Retos*, 30, 241–257.

<https://doi.org/10.17163/ret.n30.2025.03>

Herath, S. K. and Albarqi, N. (2017). Financial reporting quality: A literature review. *International Journal of Business Management and Commerce*, 2(2), 1–14.

<https://www.ijbmcnet.com/images/Vol2No2/1.pdf>

Opanyi, R. O. (2016). The effect of adoption of international public sector accounting standards on quality of financial reports in public

sector in Kenya. *European Scientific Journal*, 12(28), 161–187.

<https://doi.org/10.19044/esj.2016.v12n28p161>

Bahri, Syaiful, SE, M. *Introduction to Accounting* (Erang Risanto (ed.); 1st ed.). CV. Andi Offset, Jakarta, 2016

Budiantoro, H, Santosa, P. W., Lapae, K., & ... (2022). Analysis of Internal Factors Affecting External Audit Quality Empirical Study on LQ 45 Companies on the Indonesia Stock. *Jurnal*, 11(03), 249–256.

<https://ejournal.seaninstitute.or.id/index.php/Ekonomi/article/download/660/519>

Widiasalwa, S., Asaari, M., & Zhafiraah, N. R. (2024). Do accounting information systems, internal control, IT utilization, and HR competence affect financial reports quality? *Research of Accounting and Governance*, 2(1), 24–34.

<https://doi.org/10.58777/rag.v2i1.165>

Bisht, D., Singh, R., Gehlot, A., Akram, S. V., Singh, A., Montero, E. C., Priyadarshi, N., & Twala, B. (2022). Imperative

Role of Integrating Digitalization in the Firms Finance: A Technological Perspective. *Electronics* (Switzerland), 11(19).

<https://doi.org/10.3390/electronics11193252>

Sampaio, C., & Silva, R. (2025). Digital Transformation in Accounting: An Assessment of Automation and AI Integration. *International Journal of Financial Studies*, 13(4), 1–23.

<https://doi.org/10.3390/ijfs13040206>

Liu, J., Zhou, K., Zhang, Y., & Tang, F. (2023). The Effect of Financial Digital Transformation on Financial Performance: The Intermediary Effect of Information Symmetry and Operating Costs. *Sustainability* (Switzerland), 15(6).

<https://doi.org/10.3390/su15065059>

Chen, Y., Lu, C., & Li, Z. (2024). How does digital transformation affect corporate accounting employees? *China Journal of Accounting Research*, 17(4), 100391.

<https://doi.org/10.1016/j.cjar.2024.100391>

Martínez–Peláez, R., Ochoa–Brust, A., Rivera, S., Félix, V. G., Ostos, R., Brito, H., Félix, R. A., & Mena, L. J. (2023). Role of Digital Transformation for Achieving Sustainability: Mediated Role of Stakeholders, Key Capabilities, and Technology. *Sustainability* (Switzerland), 15(14). <https://doi.org/10.3390/su151411221>

Ayeman, U., Ali, M. A., & Mahmood, S. (2026). Digital transformation in accounting: The impact of process automation and technical innovation on accounting information quality. *Contemporary Journal of Social Science Review*, 4(2), 446–458. <https://doi.org/10.63878/cjssr.v4i2.2454>

Aljifri, K., & Elrazaz, T. (2024). Effect of earnings management on earnings quality and sustainability: Evidence from Gulf Cooperation Council distressed and non–distressed companies. *Journal of Risk and Financial Management*, 17(8), 348. <https://doi.org/10.3390/jrfm17080348>

An, Y. (2017). Measuring Earnings Quality over Time. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(3), 82–87. <https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/365320>

Hung, D. N., Van, V. T. T., & Archer, L. (2023). Factors affecting the quality of financial statements from an audit point of view: A machine learning approach. *Cogent Business & Management*, 10(1), Article 2184225. <https://doi.org/10.1080/23311975.2023.2184225>

Kythreotis, A., & Soltani, M. (2023). Relevance and faithful representation (reliability) of annual and semi-annual financial statements; A trade-off? *International Journal of Managerial and Financial Accounting*, 15(3), 393–412. <https://doi.org/10.1504/IJMFA.2023.10054184>

Francis, J., R. LaFond, P. M. Olsson, and K. Schipper. 2004. “Costs of Equity and Earnings Attributes.” *Accounting Review* 79, no. 4: 967–1010. <https://doi.org/10.2308/accr.2004.79.4.967>.

Kordestani, G., M. Taqiporian, V. Biglari, and V. Minaei. 2016. “Persistence of Earnings and Prediction of Future Cash Flows: The

Role of Timely Recognition of Bad News.” *Business: Theory and Practice* 17, no. 4: 353–360.

Penman, S. H., and X. Zhang. 2002. “Modeling Sustainable Earnings and P/E Ratios With Financial Statement Analysis.” *SSRN Electronic Journal*. <https://doi.org/10.2139/ssrn.318967>.

Aguguom, A. T., S. O. Dada, and A. N. Nwaobia. 2019. “Earnings Persistence and Firm Performance: Implications of Analysts' Accurate Forecast Ability From the Emerging Market of Nigeria.” *International Journal and Accounting Research* 7, no. 1: 17. <https://doi.org/10.4172/2472-114X.1000197>

Sial, M. S., Z. Chunmei, T. Khan, and V. K. Nguyen. 2018. “Corporate Social Responsibility, Firm Performance and the Moderating Effect of Earnings Management in Chinese Firms.” *Asia-Pacific Journal of Business Administration* 10, no. 2–3: 184–199. <https://doi.org/10.1108/APJBA-03-2018-0051>

Scherer, A. G., G. Palazzo, and D. Baumann. 2006. “Global Rules and Private Actors: Toward a New Role of the Transnational

Corporation in Global Governance.” *Business Ethics Quarterly* 16, no. 4: 505–532. <https://doi.org/10.5840/beq200616446>.

Habbash, M., and L. Haddad. 2020. “The Impact of Corporate Social Responsibility on Earnings Management Practices: Evidence From Saudi Arabia.” *Social Responsibility Journal* 16, no. 8: 1073–1085. <https://doi.org/10.1108/SRJ-09-2018-023>

Scholtens, B., and F. Kang. 2013. “Corporate Social Responsibility and Earnings Management: Evidence From Asian Economies.” *Corporate Social Responsibility and Environmental Management* 20, no. 2: 95–112. <https://doi.org/10.1002/csr.1286>.

Dechow, P. M., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2–3), 344–401. <https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2010.09.001>

Purnamasari, E., & Fachrurrozie, F. (2020). The effect of profitability, leverage, and firm size on earnings quality with independent commissioners as moderating variable. *Accounting*

Analysis Journal, 9(3), 173–178.

<https://doi.org/10.15294/aa.v9i3.42067>

Hakim, M. Z., & Naelufar, Y. (2020). Analysis of profit growth, profitability, capital structure, liquidity, and company size on earnings quality. *Jurnal Akuntansi dan Auditing Indonesia*, 3(1),

Article 10348. <https://doi.org/10.22219/jaa.v3i1.10348>

Yuliana, S. Z., & Fauziah, F. E. (2020). The effect of firm size, capital structure, liquidity, and profitability on earnings quality.

Eksos, 18(1), Article 434. <https://doi.org/10.31573/eksos.v18i1.434>

Framita, D. S., Maulita, D., & Afra, T. R. (2026). Determinants of earnings quality with profitability as a moderating variable. *Al-Dzahab: Journal of Economics, Management, Business, and Accounting*, 7(1), 128–135. <https://doi.org/10.32939/dhb.v7i1.5885>

Garrido Navia, J. F., Gomez Daza, J. A., Benavides, J., & Urbano, D. (2025). Sustainability and earnings quality: The moderating role of institutional factors. *Corporate Social Responsibility and*

Environmental Management. <https://doi.org/10.1002/csr.70039>

Sahi, A. M. (2023). The influence of qualitative characteristics of accounting information on the quality of financial statements in private commercial banks: Wasit province: A case study, Iraq. World Journal of Advanced Research and Reviews, 19(2), 1406–1424. <https://doi.org/10.30574/wjarr.2023.19.2.1715>

قياس العلاقة طويلة الاجل بين الإنفاق العسكري، حجم القوات المسلحة وواردات الأسلحة في العراق باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM للمدة (2004-2023)

Measuring the long-term relationship between military spending, the size of the armed forces, and arms imports in Iraq using the vector error correction model (VECM) for the period (2004–2023)

أ.م. علي عمران حسين الطائي¹ أ.م. د. نمارق قاسم حسين¹

1 جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد / العراق ali.o@uokerbala.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى توضيح ديناميكية العلاقة بين حجم القوات المسلحة، والإنفاق العسكري، وواردات الأسلحة في العراق باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ للمدة 2004-2023. شهدت هذه المدة الكثير من التقلبات السياسية والاقتصادية وإعادة هيكلة القوات المسلحة، تم الاعتماد على بيانات سنوية للمتغيرات وظهرت النتائج الى وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات و أيضا تقييم مدى تأثير التغيرات في حجم القوات المسلحة والإنفاق العسكري على واردات الأسلحة. وتبين وجود علاقة سببية بين

هذه المتغيرات، مما يعني التأثير المتبادل بين السياسة العسكرية الدفاعية والاقتصاد القومي العراقي، مما يساعد الحكومة في صياغة السياسات الدفاعية المستقبلية للعراق.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العسكري، واردات الأسلحة، نموذج VECM، العراق.

Abstract

This study aims to clarify the dynamics of the relationship between the size of the armed forces, military spending, and arms imports in Iraq using a vector error correction model for the period 2004–2023. This period witnessed significant political and economic fluctuations and restructuring of the armed forces. Annual data on the variables were used, and the results revealed a long-term relationship between the variables. The results also assessed the extent to which changes in the size of the armed forces and military spending affected arms imports. The findings demonstrate a causal relationship between these variables, indicating a mutual influence between the military defense policy and the Iraqi national economy, which helps the government formulate future defense policies for

Iraq

يعد الإنفاق العسكري وحجم القوات المسلحة عنصرين بارزين في السياسات العسكرية لأي دولة ، كونهما يتعلقان بشكل مباشر بالأمن القومي للبلد والاستقرار الداخلي وحماية حدوده من أي اعتداء . اما واردات الأسلحة فلها دورا مهما ومحوري في رفد القدرات العسكرية ، وبالذات نخص الدول التي يكون اعتمادها على الاستيراد من الخارج لتغطية مستلزماتها العسكرية واحتياجاتها الدفاعية فالعراق شهد عام 2003 تغيرات سياسية واقتصادية في نظامه اثرت على المنظومة العسكرية بكاملها فأسس قوات دفاعية جديدة وانفق اموالا طائلة وضخمة من اجل تسليح القوات العسكرية والجيش لمواجهة التحديات الأمنية والإرهاب ومن اجل حماية حدوده والدفاع عنها الامر الذي استلزم زيادة الانفاق المخصص للدفاع وعلى الرغم من أهمية هذه العوامل، فان العلاقة بين حجم القوات المسلحة، والإنفاق العسكري، وواردات الأسلحة لانزال غير مدروسة بشكل مستفيض في العراقي. ومن هنا تنطلق أهمية هذه الدراسة، التي تستخدم نموذج VECM لتحليل العلاقة الديناميكية بين هذه المتغيرات للمدة 2004-2023، من اجل تقديم نظرة أكثر وضوح و دقة بشأن كيفية التأثير بينهما .

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في تتبع طبيعة العلاقة الديناميكية بين حجم القوات المسلحة، الإنفاق العسكري، وواردات الأسلحة في العراق خلال المدة (2004-2023) , ومدى تأثير التغير بواردات الأسلحة على حجم القوات المسلحة .

فرضية البحث: نفترض وجود علاقة ايجابية طويلة الاجل بين حجم القوات المسلحة، الإنفاق العسكري، وواردات الأسلحة في العراق للمدة (2004-2023)

هدف البحث: يهدف البحث إلى قياس وتحليل وتوضيح ديناميكية العلاقة بين حجم القوات المسلحة، الإنفاق العسكري، وواردات الأسلحة باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM.

منهج البحث: تم استخدام المنهج الوصفي و المنهج الكمي القياسي من خلال استخدام نموذج VECM للتقدير وإجراء الاختبارات القياسية.

هيكلية البحث: قسم البحث الى محورين اساسيين:-

المحور الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للأنفاق الحكومي والإنفاق العسكري.

المحور الثاني: تحليل العلاقة بين حجم القوات المسلحة، الإنفاق العسكري، وواردات الأسلحة في العراق باستخدام نموذج VECM للمدة 2004 – 2023 .

الدراسات السابقة

دراسة السعدي, أحمد كاظم.(2020) أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في العراق، تطرق البحث الى اظهار العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، وتوصل البحث الى أن الإنفاق العسكري يساعد في الاستقرار الأمني لكنه يؤثر على الاستثمار في باقي القطاعات الإنتاجية وتراجعها. وأيضاً دراسة الطائي, محمد جاسم .(2019)واردات الأسلحة وحجم القوات المسلحة في الدول النامية دراسة تحليلية. أوضح البحث إلى أن الزيادة واردة الأسلحة تنمي القدرات الدفاعية لكنها تؤثر على الميزانية العامة للدولة سلباً، وهذا عائق بوجه الاستثمار في القطاعات الأخرى . ودراسة الجبوري ,علي عبد الرحمن (2018) تطور الإنفاق العسكري في العراق خلال العقدين الماضيين بينت الدراسة ان زيادة التهديدات

الأمنية وتساعدتها كان دافعا إلى زيادة الإنفاق العسكري، وهذا بدوره انعكس على أولويات الإنفاق الحكومي لباقي القطاعات. ودراسة عبد الله، حسن (2017) العلاقة بين القوة العسكرية والاستقرار الاقتصادي دراسة قياسية، قام الباحث باستخدام النماذج القياسية والتحليلية من اجل دراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والاستقرار الاقتصادي، وتوصل الى أن هناك علاقة سببية بين المتغيرات.

المحور الأول : الاطار النظري والمفاهيمي للإنفاق الحكومي والإنفاق العسكري :

اولاً: مفهوم الإنفاق الحكومي

تعددت تعارف الإنفاق الحكومي لكنها جميعها تصب بنفس الفكره والمحتوى فعرف بانه جميع المصروفات التي تقوم بصرفها الحكومة واستخدامها لتغطية احتياجات المواطنين وتطوير الاقتصاد القومي . و تتنوع هذه المصروفات بين الإنفاق التنموي ، والإنفاق على الخدمات الاجتماعية، وأيضا سداد رواتب موظفين القطاع العام (Brown, 2024 : 112) , وعرف الإنفاق الحكومي بانه المبلغ النقدي الذي يخرج من الذمة المالية للحكومة أو من إحدى السلطات المكونة لها بهدف تحقيق واحداث نفع عام (221 : Mithan , 1998). وعرفت النفقات العامة أيضا بانها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بأنفاقه شخص من أشخاص القانون العام من اجل إشباعاً الحاجات العامة (دراز , 2003 : 251). وعرف أيضا على انه الأنفاق الذي تتحمله الحكومة المركزية والحكومات المحلية من اجل اشباع الحاجات الاجتماعية الجماعية العامة (Cauvery , 2010:27).

هناك نوعين من الانفاق العام وكالتالي :-

❖ الانفاق الجاري وهذا النوع من الانفاق يكون على الأنشطة اليومية ورواتب الموظفين الحكوميين

ودعم القطاعات العامة كقطاع الصحة وقطاع التعليم. (Johnson , 2024 :56).

❖ الانفاق الاستثماري وهو الانفاق الذي يهدف الى تمويل المشاريع ذات الاجل الطويل المتمثلة بالبنى

التحتية كالطرق والجسور وغيرها ، والاستثمار في المشاريع الكبيرة التي تسهم في تعزيز النمو

الاقتصادي. (Taylor , 2024: 134) .

الانفاق العام يؤدي دور اساسيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. كونه يساعد في تقليل

معدلات البطالة عن طريق ايجاد فرص العمل وكما يعد داعما للنمو الاقتصادي من خلال الإنفاق على

المشاريع العملاقة . اصف الى ذلك يستقدم الانفاق العام كأداة لتقليل التفاوت الاقتصادي عبر برامج

المساعدة والدعم الاجتماعي والإعانات الحكومية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية, 2021:ص120).

ثانيا :الإنفاق العسكري وعلاقته بالإنفاق الحكومي

يعتبر الإنفاق العام من الأدوات المهمة والرئيسية في إدارة واتساق الاقتصاد القومي لاي دولة ، اذ يتضمن

جميع مصروفات الحكومة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. (Smith)

2023:56,وان احد اهم اجزاء الانفاق العام هو الإنفاق العسكري والذي يعرف بانه جميع النفقات التي

تخصصها الدولة من اجل تمويل قواتها المسلحة، بضمنها الرواتب، المعدات الحربية ، البحث والتطوير،

الصيانة، وأيضا تشمل المساعدات العسكرية للدول الأخرى (عبد الله , 2020 : 54) . ويبرز دور

الانفاق العسكري وتزداد أهميته في الدول التي تواجه تهديدات امنية اذ انه يستحوذ على الجزء الأكبر من

الميزانية العامة لسد احتياجات وتجهيزات القوات المسلحة فيها. (Johnson , 2021: 134) . ان الانفاق العسكري يحسب في العادة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من اجل السماح بمقارنة مستوى التخصيص العسكري لدول العالم. (السعيد , 2019 : 102) ان الإنفاق العسكري له اثر واضح على الاقتصاد القومي من خلال تأثيره على القطاعات والاستثمارات العامة. فمن جانب يرفد ويعزز البحث والتطوير العسكري بعض الصناعات، الا انه من جانب اخر قد يؤدي ايضا إلى تحويل الموارد باتجاه بعيد عن الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة (الجبوري , 2018 : 76) . يشير بعض الاقتصاديين إلى العلاقة بين حجم الإنفاق العسكري ونمو الإنفاق العام بعلاقة عكسية، اذ تؤدي الزيادة في الميزانية العسكرية إلى تقليص حجم الموارد المخصصة للخدمات والتنمية. وقد بينت الدراسات أن الدول التي تقوم بانفاق نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي على الدفاع والانفاق العسكري تصطدم بعقبات تحول دون تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية البشرية (Barro & Lee, 2002 :19).

ثالثا تطور العلاقة بين حجم القوات المسلحة، الإنفاق العسكري، وواردات الأسلحة في العراق للمدة 2004 – 2023

شهد العراق عام 2003 تغيرا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا اثر الغزو الأمريكي له وتغيير نظامه السياسي وما رافق ذلك من قرارات جديدة ومنها حل الجيش والقوات المسلحة وتأسيس جيش جديد بكفاءة تسليحه عالية ومستلزمات قتالية حديثة لمواجهة التحديات المتمثلة بالأعمال الإرهابية وحماية الحدود من تسلل الجماعات التكفيرية الامر الذي تطلب من الحكومة الانفاق بشكل كبير وبأموال طائلة لتسليح الجيش للقيام بمهامه على اكمل وجه واتم جاهزية.

جدول (1) حجم القوات المسلحة، الانفاق العسكري، واردات الأسلحة في العراق للمدة (2004 -

(2023)

السنة	حجم القوات المسلحة (1)	النمو (2)	الإنفاق العسكري \$ (3)	النمو (4)	واردات الأسلحة \$ (5)	النمو (6)
2004	179000		613724869.6		74000000	
2005	227000	26.8	1120278533	82.5	196000000	164.9
2006	495000	118.1	1236081013	10.3	308000000	57.1
2007	362000	-26.9	1989948747	61.0	299000000	-2.9
2008	577000	59.4	3116304020	56.6	382000000	27.8
2009	659395	14.3	3237179487	3.9	419000000	9.7
2010	802400	21.7	3752905983	15.9	474000000	13.1
2011	802400	0.0	4278632479	14.0	621000000	31.0
2012	802400	0.0	4141066054	-3.2	520000000	-16.3
2013	177600	-77.9	7780188679	87.9	373000000	-28.3
2014	209000	17.7	6923644082	11.0	629000000	68.6

2015	209000	0.0	9604231011	38.7	1489000000	136.7
2016	209000	0.0	5970383698	37.8	1823000000	22.4
2017	209000	0.0	7416385135	24.2	945000000	-48.2
2018	336000	60.8	6317977150	14.8	454000000	-52.0
2019	341000	1.5	7598829336	20.3	145000000	-68.1
2020	459000	34.6	5649373637	25.7	5000000	-96.6
2021	500000	8.9	4771002729	15.5	5300000	6.0
2022	522000	4.4	4683139093	-1.8	55000000	937.7
2023	538000	3.1	5108397154	9.1	6000000	-89.1
النمو المركب						
- 2004						
2023		5.6		11.2		-11.8

المصدر :-

Error! Hyperlink reference not valid.

[-https://www.sipri.org/databases/armstransfers](https://www.sipri.org/databases/armstransfers)

- الاعمدة (2) , (4) (6), تم احتسابها من قبل الباحث

- تم احتساب معدل النمو البسيط وفق الصيغة الآتية: -
$$R = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} * 100$$

- تم احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة الآتية: -
$$R = \left[\left((PT/P0)^{1/N} - 1 \right) * 100 \right]$$

نلاحظ من الجدول (1) ان حجم القوات المسلحة في العراق شهد تذبذبا ما بين ارتفاع وهبوط كبيرة بين 2004 و 2023، حيث ارتفع من 179,000 إلى 538,000 مقاتل بمعدل نمو مركب بلغ 5.6. % وعلى الرغم من هذا النمو ، إلا ان في بعض السنوات كان الانخفاض واضح وحادة، بمعدل نمو بسيط بلغ (-77.9 %) في عام 2013 وفي عام 2014 كان النمو البسيط (17.7 %) وفي هذا العام شهد العراق احداث إرهابية وسقوط ثلاث ارباع البلاد بيد التكفيريين الإرهابيين وتخاذل الجيش وتدهور معنوياته لتستمر حرب طاحنة لتحرير العراق من الإرهاب حتى عام 2017 لتعود اعداد الجيش بالزيادة والارتفاع .

أما الإنفاق العسكري، فقد كان بزيادة مستمرة كون الانفاق كان لتأسيس الجيش الجديد بعد عام 2003 وأيضا متطلبات هذا الجيش ، حيث كان النمو المركب 11.2 %، وهذا انعكاس للزيادة المستمرة في

المخصصات العسكرية . ورغم ذلك ، شهدت بعض السنوات تراجع بالإنفاق العسكري ، كما في عام 2016 بمعدل نمو (37.8- %) وعام 2020 بمعدل نمو بلغ (25.7- %) ، وذلك بسبب تدهور أسعار النفط عالميا واعتماد العراق على إيرادات النفط لسد انفاقه كون العراق من البلدان الريعانية النفطية . واما في عام 2020 كان انخفاض الإنفاق العسكري بسبب جائحة كورونا وما اصاب الاقتصاد العالمي بسببها رافق ذلك تذبذب أسعار النفط .

اما واردات الأسلحة كانت أكثر عرضه للتقلبات، اذ شهدت ارتفاع كبير في العام 2015 بمعدل نمو بلغ (136.7 %) وذلك بسبب بدء الحرب على العصابات الإرهابية لتحرير ارض العراق منها , وفي عام 2020 الذي شهد انخفاض في واردات الأسلحة بسبب طرد الارهابيين وتحرير العراق والهدوء السياسي والأمني من جهة وتراجع مع انخفاض أسعار النفط عالميا وظهور جائحة كورونا كان هذه الأسباب شجعت على تقليل الاستيرادات من الأسلحة للجيش العراقي بهذه الفترة . عموما يظهر و يتضح أن الإنفاق العسكري كان يرتفع بوتيرة اعلى واسرع من حجم القوات المسلحة، وهذا يدل على اعتماد اسلوب التحديث والتسليح والتطوير التكنولوجي أكثر من الزيادة في اعداد الجيش العراقي . وان العلاقة بين الإنفاق العسكري و واردات الأسلحة ليست بشكل ثابت دائما ، فأحيانا قد ترتفع الميزانية العسكرية والدفاعية ولا يقابلها زيادة في واردات الاسلحة وهذا قد يكون بسبب ان الحكومة استثمرت في التصنيع المحلي العراقي او ابرام عقود تسليح ذات امد طويلة الأجل .

المحور الثاني : تحليل العلاقة بين حجم القوات المسلحة, الإنفاق العسكري, وواردات الأسلحة في العراق

باستخدام نموذج VECM للمدة 2004 - 2023

أولاً: متغيرات البحث والتوصيف الدالي:

نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM احد اهم النماذج التي توضح العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية , و يتطلب لاستخدام هذا النموذج ان تكون المتغيرات ساكنة جميعها عند الفرق الاول أي انها تكون متكاملة من الدرجة واحد(1) I و أيضا يتطلب وجود متجة التكامل المشترك بين متغيرات البحث , ومن اجل اختبار فرضية البحث وتحقيق أهدافه تم تحديد المتغيرات وكالتالي :-

-حجم القوات المسلحة كمتغير تابع وياخذ الرمز (Y) .

-واردات الأسلحة كمتغير مستقل وياخذ الرمز (X1) .

-الإنفاق العسكري كمتغير مستقل وياخذ الرمز (X2) .

وبناءً على الاطار النظري للبحث تكون العلاقة الدالية التالية :-

$$Y = \alpha_0 + \alpha_1 X_1 + \alpha_2 X_2 + u_i$$

إذ يرمز الى (Y) حجم القوات المسلحة , أما (X1) فيرمز الى واردات الأسلحة , في حين ان (X2)

فيرمز الى الإنفاق العسكري , اما (u_i) هو المتغير العشوائي وبلاستعانة ببرنامج (Eviews 13) لا

جاء الاختبارات القياسية وتوضيح النتائج .

ثانيا : نتائج الاختبارات

1- اختبار جذر الوحدة : وهو اختبار يوضح استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير داخل النموذج وتحديد الرتبة ويتم ذلك من خلال اختبار دكي فولر .

جدول (2)

اختبار جذر الوحدة (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
At Level				
		Y	X1	X2
With Constant	t-			
	Statistic	-2.0298	-2.6354	-2.004
	Prob.	0.2726	0.1045	0.2824
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-			
	Statistic	-2.0169	-2.5109	-0.4495
	Prob.	0.5557	0.3194	0.976

		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t- Statistic	-0.4431	-0.9137	-0.1923
	Prob.	0.5089	0.3063	0.6022
		n0	n0	n0
At First Difference				
		d(Y)	d(X1)	d(X2)
With Constant	t- Statistic	-4.2889	-3.8252	-7.2136
	Prob.	0.0042	0.0113	0
		***	**	***
With Constant & Trend	t- Statistic	-4.1748	-4.0401	-8.1528
	Prob.	0.0208	0.0281	0
		**	**	***
Without Constant & Trend	t- Statistic	-4.3774	-3.9499	-2.1356

	Prob.	0.0002	0.0006	0.035
		***	***	**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج (EViews 13).

بعد اجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة لدكي فولر لمتغيرات البحث ومن خلال جدول

(2) يتبين لنا ان المتغيرات جميعها ساكنة عند الفرق الأول بوجود وعالية نكون حصلنا على الشرط الأول

لاستخدام نموذج VECM وسنكمل الاختبارات .

2- اختبار التكامل المشترك: وهو اختبار يوضح العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وسيتم اختبار

التكامل المشترك بطريقة Johansen Method

جدول (3)

اختبار التكامل المشترك Co-integration Test لجوهانسن في العراق للمدة 2004-2023

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesize		Trace	0.05	Prob.**
d				
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Critical Value
None *	0.773317	40.29273	29.79707	0.0022

At most 1	0.41417	13.5771	15.49471	0.0953
At most 2 *	0.197126	3.952037	3.841465	0.0468
Unrestricted Cointegration Rank Test (Max-eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	Prob.**
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Critical Value
None *	0.773317	26.71563	21.13162	0.0074
At most 1	0.41417	9.625061	14.2646	0.2377
At most 2 *	0.197126	3.952037	3.841465	0.0468

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج (EViews 13).

بعد إجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرين النموذج واستخدام اختبار Johansen Method ومن خلال جدول (3) توضح ان هناك أكثر من متجه للتكامل المشترك وذلك حسب اختبار الأثر Trace ومن ثم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (5%)، أما اختبار القيمة العظمى Maximum لجوهانسون يوضح وجود أكثر من متجه أيضا عند مستوى معنوية (5%). وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين .

نذهب و نحدد فترة الابطاء الامثل وكالتالي :-

جدول (4) تحديد فترة الابطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	- 1036.69 3	NA	2.97e+46	115.5215	115.6699	115.5419
1	- 1018.19 1	28.78081	1.06e+46	114.4657	115.0593	114.5475
2	- 998.049 4	24.61785 *	3.41e+45 *	113.2277 *	114.2665 *	113.3709 *

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج (EViews 13).

من خلال جدول (4) يتبين لنا ان فترة الابطاء المثلى للنموذج هي Lag 2 .

3- اختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ

جدول (5) نتائج متجه تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient		
Cointegrating Equation			
Y(-1)	1		
X1(-1)	0.001168		
X2(-1)	-0.000413		
C	1083288		
Error Correction	D(Y)	D(X1)	D(X2)
COINTEQ1	-0.120056	159.1297	2047.797
D(Y(-1))	0.331199	-531.1591	-6155.633
D(Y(-2))	0.463495	-1252.465	-6364.937
D(X1(-1))	-9.74E-05	0.622906	-0.567858
D(X1(-2))	0.000155	-0.70616	-2.444666
D(X2(-1))	3.08E-05	0.060647	-0.580189

D(X2(-2))	4.76E-05	-0.066896	-0.272428
C	-30245.53	21063295	6.28E+0
R-squared	0.154	0.74	0.85
Adjusted R-squared	0.503	0.54	0.73
F-statistic	0.234	3.708	7.498

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج (EViews 13).

يتضح لنا من خلال النتائج الجدول (5) من خلال Cointegrating Equation تظهر

العلاقة التوازنية بين المتغيرات المفسرة. ويوضح أن المتغيرات $X2(-1)$ و $X1(-1)$ يرتبطان بـ $Y(-1)$ مما يشير إلى وجود علاقة بالامد الطويل بين هذه المتغيرات, وان $X1$ له تأثير إيجابي، بينما $X2$ له تأثير سلبي. والنموذج ككل يوضح وجود علاقة طويلة الأجل بين Y و $X1$ و $X2$ ، لكن في الأجل القصير التفسير ضعيفا .

4- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

جدول (6) الارتباط الذاتي

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
-----	--------------	----	-------	------------	----	-------

1	6.140483	9	0.7258	0.639352	(9, 9.9)	0.7432
2	4.732415	9	0.857	0.465839	(9, 9.9)	0.8669
3	17.18092	9	0.046	2.866152	(9, 9.9)	0.059
4	8.758356	9	0.4599	1.014722	(9, 9.9)	0.4872
5	18.34041	9	0.0314	3.224886	(9, 9.9)	0.0418
6	14.08558	9	0.1193	2.047653	(9, 9.9)	0.1409
7	10.1595	9	0.3377	1.247906	(9, 9.9)	0.3663
8	17.37982	9	0.0431	2.925502	(9, 9.9)	0.0557
9	14.66404	9	0.1006	2.18659	(9, 9.9)	0.1205

					9.9)	
10	3.240206	9	0.954	0.300828	(9, 9.9)	0.9574
11	15.27847	9	0.0836	2.340893	(9, 9.9)	0.1017
12	8.748794	9	0.4608	1.013213	(9, 9.9)	0.4881

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج (EViews 13).

الجدول (6) يوضح بشكل عام لا يوجد ارتباط تسلسلي ملحوظ في الأخطاء عبر الفترات الزمنية المدروسة، حيث معظم القيم الاحتمالية تتجاوز 0.05. عدى بعض الفترات مثل Lag 3 و Lag 5 .

5 – اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

جدول (7) مشكلة عدم تجانس التباين

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.

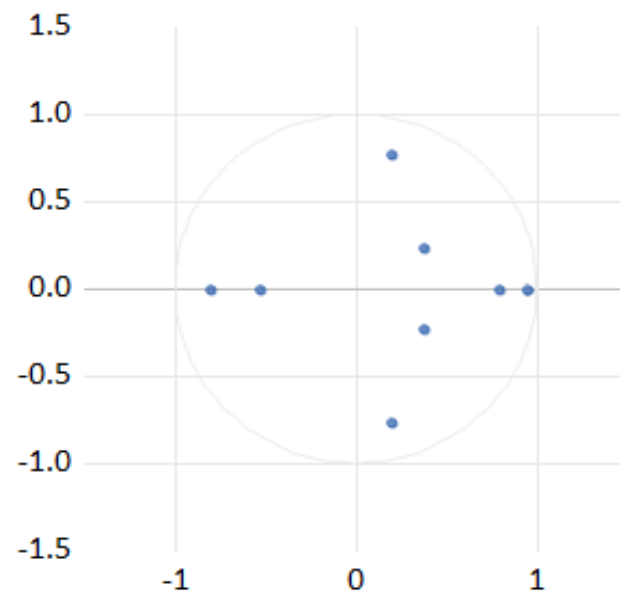
88.14075	84	0.3573
----------	----	--------

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج (EViews 13).

من خلال جدول (7) يتبين انه لا توجد مشكلة عدم تجانس التباين , وكما موضح بالشكل (1)

شكل (1) الجذور العكسية

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج (EViews 13)

6- اختبار تحليل التباين بعد ان تم الاختبار وكما يوضح جدول (8) يبين لنا تأثيرات التباين خلال 10

سنوات قادمة

جدول (8) اختبار تحليل التباين

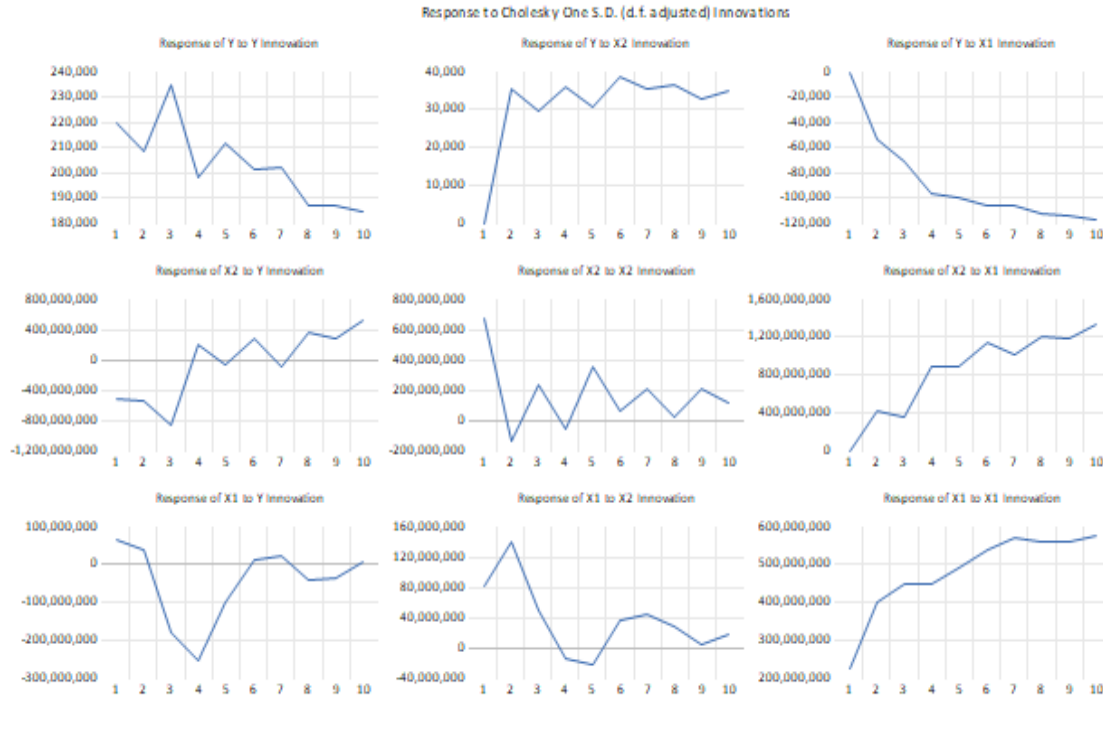
Variance Decomposition of Y:				
Period	S.E.	Y	X2	X1
1	219961.1	100	0	0
2	309534.9	95.75595	1.3246	2.919448
3	395965	93.63303	1.368647	4.998322
4	454624.1	89.99507	1.657703	8.347228
5	512228.9	87.97339	1.661173	10.36544
6	561720.1	85.9359	1.851206	12.2129
7	607409.6	84.54929	1.927707	13.523
8	646442	82.98774	2.025584	14.98667
9	683420.5	81.74854	2.044114	16.20735
10	718262.6	80.57246	2.090395	17.33715

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج (EViews 13).

من خلال جدول (8) يتضح أن X1 له التأثير الأكبر في النظام، بينما X2 كان تأثيره محدود نسبيا

، واما دوال استجابة النبض والصدمات وكما في الشكل (2).

شكل (2) الصدمات ودوال استجابة النبض



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج (EViews 13)

الاستنتاجات

1- الانفاق العسكري مهم جدا واساسي في كل الدول وخصوصا الدول التي تعاني من تهديد أمني

وعسكري لكن زيادة الانفاق العسكري يعني التجاوز على حصة الانفاق التنموي للقطاعات

الأخرى في الدولة.

2- اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات أي بمعنى ان زيادة الإنفاق العسكري يؤدي إلى زيادة حجم القوات المسلحة وهذا بدوره يؤدي لزيادة واردات الأسلحة، لكن بأثر متفاوت.

3- واردات الأسلحة تتأثر وتستجيب لتغيرات الإنفاق العسكري أكثر من استجابتها لحجم القوات المسلحة وهذا يعني أن السياسات الدفاعية والعسكرية تحدد بشكل كبير بواسطة القرارات المالية المخصصة لهذا القطاع.

التوصيات

1- على العراق ان يتبنى سياسة توازنه بين الإنفاق العسكري ومتطلبات التنمية الاقتصادية لضمان استدامة الموارد المالية.

2- تبني سياسات دفاعية تعتمد على الكفاءة والتدريب العالي وعمل قوات النخبة ذات كفاءة عالية وعدد محدود وضبط الانفاق الغير مدروس.

3- استخدام نمط استيراد الأسلحة عبر اتفاقيات تعاقدية طويلة الأجل وذلك لخفض التكاليف الى الحد الأقصى ورفع جاهزية الجيش كالتدريب على الأساليب الحديثة للجيش في العالم.

4- تعزيز الشفافية والرقابة على صرف الأموال وخصوصا تخصيصات الميزانية العسكرية في وزاره الدفاع لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية وتلافيا للسرقات والهدر فيها.

المصادر

1 -Brown, A. (2024). Government Expenditure and Policy.
Cambridge University Press, p. 112.

2- Mithan,(1998) .Modren,Public Finance, Theory and practice,
Himalaya House, New York, p221.

. دراز حامد وآخرون (2003) ،مبادئ المالية العامة،الجزء الثاني،الدار الجامعية ، بيروت ،ص251-
3

4- Dr.R.Cauvery and other.(2010) . Public Finance (Fiscal
Policy),S.Chand Company LTD , P27.

5- Johnson, R. (2024). Public Finance and Its Impact. Routledge, p.
56.

6-Taylor, L. (2024). The Economics of Public Spending. McGraw
Hill, p. 134.

7- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (2021). السياسات المالية وتأثيرها على النمو الاقتصادي.
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . باريس . ص120 ..

- Smith, J. (2023). Fiscal Policy and National Security. Oxford 8
University Press, p. 56.

9- عبد الله، محمود. (2020). أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية: المركز القومي للبحوث، القاهرة ص 54.

10 - Johnson, R. (2021). Government Spending and Military Priorities. Cambridge University Press, p. 134.

- السعيد، أحمد. (2019). اقتصاديات الدفاع والإنفاق العسكري، دار الفكر العربي ، بيروت . ص 11102.

12 - الجبوري، خالد. (2018). العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع . عمان , الأردن . ص 76.

13-Barro, R.J. & Lee, J.W. (2002). Economic Growth and Public Spending. Journal of Economic Perspectives.p19.

الحدثاء العلمفة كمءءل اسءراءفءف لفءوفر إءارة الموارء البشرفة فف ظل الفءولات الرقفمة والابءكار الموءسسف

alhadathat aleilmiat kamadkhal astiratijiin litatwir 'iidarat almawarid
albashariat fi zili altahawulat alraqamiat waliabtikar almuasisi

عباس محمد وءفء

ملءص البءء

فنفلق هءة الءراسة من رؤفة فلسفية وإءارفة معاصرة ففظر إلى الءءاءة العلمفة لفس بوصفها فرفاً فكرفاً؁ بل
كمءءل اسءراءفءف فءمف ومقارفة ءفنامفكة لإعاءة هءءسة وفءوفر فظم إءارة الموارء البشرفة وفوءفها فءو
الفمز فف ظل بفئة أعمال فموء بالفءولات الرقفمة الففسارعة وففءطب مفسوفاف ففر مسبوفة من الابءكار
الموءسسف. وفأف هءة الءراسة لفسلط الضوء على الأهمفة البالغة لفءءفء الفكر الإءارف والفءلف عن
الأنماف الكلاسفكة والفقلفءفة فف الفعامل مع رأس المال البشرف؁ ففبنفةً فكرة أن الفطور الفءنولوجف لا فمكن
أن فءقق غافاؤه الفنافسفة ما لم فرافقه فطور مواز فف العقلفة الإءارفة الفف فءفر وفوءه الطاقاف البشرفة ءاأل
المنظماف.

وففبور الفكرة الجوءرفة للءء فف معالفة الفءوة المعرفة والفءطفففة القائمة بفن مفءطبات البفئة الرقفمة الءكة
(القائمة على الءكاء الاصطناعف؁ وفءلفلاف البفاناف الضءمة؁ والفوسبة السءابفة) وبفن ممارساف إءارة

الموارد البشرية التي لا تزال في بعض جوانبها حيصة الأدوار التنفيذية والروتينية. ويستعرض البحث بكثير من التحليل والعمق كيف يمكن للحدثة العلمية أن تسهم في صياغة استراتيجيات مرنة وجديدة لاستقطاب المواهب، وتطوير كفاءات المستقبل، وإدارة الأداء الرقمي، وبناء بيئات عمل افتراضية وهجينة تتسم بالمرونة العالية والقدرة على التكيف مع الأزمات والمتغيرات الطارئة.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، واستند إلى استبانة وزعت على (50) فرداً من موظفي مصرف الرافدين وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للحدثة العلمية في تطوير إدارة الموارد البشرية

وفي الختام، يخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات الفكرية الشاملة التي تؤكد بمجملها أن استشراف المستقبل المؤسسي وتحقيق الاستدامة يرتبط ارتباطاً عضوياً بمدى قدرة الإدارات العليا على تبني الحدثة العلمية كمنهج عمل، وتحويل إدارة الموارد البشرية من مجرد قسم خدمي أو داعم إلى شريك استراتيجي وقائد حقيقي لعمليات التحول الرقمي وصناعة الابتكار، مما يجعل من رأس المال البشري والفكري الثروة الحقيقية والميزة التنافسية الوحيدة التي يصعب تقليدها أو محاكاتها في عالم الغد.

الكلمات المفتاحية: الحدثة العلمية، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، التحولات الرقمية، الابتكار المؤسسي، رأس المال البشري، المرونة التنظيمية.

المقدمة

يشهد الفكر الإداري المعاصر تحولاً جذرياً يتجاوز الأنماط التقليدية لإدارة وتوجيه رأس المال البشري. ولم تعد إدارة الموارد البشرية (HRM) مجرد وحدة وظيفية تُعنى بالإجراءات التنفيذية والملفات الإدارية، بل تحولت إلى شريك استراتيجي يقود قاطرة التغيير والتميز التنافسي في المؤسسات الحديثة. وتأتي الحدثة العلمية —

بما تحمله من أطر نظرية متطورة، وأدوات بحثية مبنية على الدلائل، وتكامل معرفي بين العلوم السلوكية والتكنولوجية — لتقدم مدخلاً استراتيجياً يعيد صياغة فلسفة التعامل مع العنصر البشري.

إن البيئة الأعمال الحالية تتسم بالديناميكية العالية والتعقيد المتسارع، مدفوعة بـ التحولات الرقمية الشاملة التي فرضت أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، وأتمتة العمليات الروبوتية، وتحليلات البيانات الضخمة (People Analytics) كأدوات أساسية لإدارة المواهب. هذا المشهد الرقمي الجديد جعل من الابتكار المؤسسي صمام الأمان الوحيد لاستدامة المنظمات؛ فالابتكار لم يعد خياراً للمفاضلة، بل أصبح شرطاً للبقاء.

من هنا، تبرز الحاجة الملحة لتبني "الحداثة العلمية" كمظلة فكرية تُمكن إدارة الموارد البشرية من الانتقال من دور "المستجيب للتغيير" إلى دور "صانع التغيير". ويتطلب ذلك تكييف الممارسات الإدارية (من استقطاب، وتدريب، وتقييم أداء، واستبقاء كفاءات) لتتواءم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.

"تشير التقديرات إلى أن 67% من المنظمات العالمية تستثمر في التحول الرقمي للموارد البشرية (منظمة العمل الدولية، 2025).

المبحث الاول

الاطار المنهجي للبحث

اولا: مشكلة البحث

على الرغم من إدراك المنظمات لأهمية التحول الرقمي، إلا أن هناك فجوة تطبيقية واضحة بين تبني التقنيات الحديثة وتطوير الفكر الإداري الذي يحكم رأس المال البشري. تواجه العديد من المؤسسات معضلة "الجمود الهيكلي" ومقاومة التغيير، حيث تُدار التقنيات الرقمية المتطورة بعقليات إدارية تقليدية، مما يؤدي إلى هدر الموارد وانخفاض مستويات الابتكار المؤسسي.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن لتبني أطر الحداثة العلمية أن يساهم في تطوير إدارة الموارد البشرية وتعزيز الابتكار المؤسسي في ظل بيئة التحولات الرقمية في مصرف الراجحي؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

ما هو واقع تطبيق ممارسات إدارة الموارد البشرية الرقمية في القطاع المصرفي؟

ما هي طبيعة العلاقة بين أبعاد الحداثة العلمية (الفكر الاستراتيجي، المرونة التنظيمية، القرارات القائمة على البيانات) وتطوير أداء الموارد البشرية؟

كيف تؤثر التحولات الرقمية كوسيط إلكتروني وتنظيمي في تمكين الموارد البشرية من دعم الابتكار المؤسسي؟

ما هي المعوقات التي تحول دون دمج الحداثة العلمية في الممارسات اليومية لإدارة رأس المال البشري؟

ثانياً: أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحقيق الأهداف التالية:

تأصيل مفهوم الحداثة العلمية في الفكر الإداري وتحديد أبعاده التطبيقية في إدارة الموارد البشرية.

رصد وتحليل التحولات الرقمية: تشخيص واقع الأدوات الرقمية المستخدمة في إدارة الموارد البشرية (مثل

الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية الإدارية) ومدى كفاءتها.

قياس الأثر على الابتكار: قياس مدى مساهمة الموارد البشرية المطورة علمياً ورقمياً في خلق بيئة محفزة

للابتكار المؤسسي المصرفي (المنتجات، العمليات، الثقافة التنظيمية).

تقديم نموذج استراتيجي مقترح: بناء إطار عمل عملي يرشد صناع القرار لكيفية دمج العلم والتكنولوجيا

لتطوير رأس المال البشري بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

تحديد المعوقات التنظيمية التي تحد من تطبيق الحداثة العلمية في المؤسسات المصرفية محل البحث.

ثالثاً: أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من محورين أساسيين:

1. الأهمية العلمية (النظرية):

تثري هذه البحث المكتبة العربية الإدارية في مجال حديث نسبياً، حيث تجمع بين ثلاثة متغيرات حيوية

(الحداثة العلمية، التحول الرقمي، الابتكار المؤسسي) في نموذج تفسيري واحد، مما يفتح آفاقاً جديدة

للباحثين لدراسة العلاقات التفاعلية بين التكنولوجيا والسلوك التنظيمي.

2. الأهمية العملية (التطبيقية):

توفر للمديرين والممارسين في قطاع الموارد البشرية دليلاً استراتيجياً وأدوات قياس واضحة للانتقال بنماذج أعمالهم إلى العصر الرقمي. كما تساعد القيادات العليا في إعادة هندسة الموارد البشرية لتصبح محركاً أساسياً للابتكار التنافسي وليس مجرد تكلفة تشغيلية.

رابعاً: فرضيات البحث

بناءً على التراكم المعرفي والدراسات السابقة، تصيغ البحث الفرضيات التالية للاختبار:

الفرضية الرئيسية الأولى : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين تبني الحداثة العلمية وتطوير الأداء الاستراتيجي لإدارة الموارد البشرية.

الفرضية الرئيسية الثانية : يؤثر التحول الرقمي إيجاباً وبدلالة إحصائية في تعزيز ممارسات الابتكار المؤسسي من خلال تفعيل الموارد البشرية الذكية.

الفرضية الرئيسية الثالثة : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الابتكار المؤسسي تعزى للمتغيرات الديموغرافية والتنظيمية (حجم المنظمة، طبيعة القطاع المصرفي، مستوى الجاهزية الرقمية).

خامساً: منهجية البحث

لتحقيق أهداف البحث والتحقق من صحة فرضياته، تم تصميم المنهجية العلمية التالية:

1. منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة هذه الظواهر الإدارية. حيث يقوم بوصف واقع الممارسات الحالية، ثم تحليل العلاقات والروابط بين المتغيرات (المستقلة، الوسيطة، التابعة) وتفسيرها كمياً وكيفياً.

2. مجتمع وعينة البحث:

المجتمع المستهدف: يتكون مجتمع الدراسة من القيادات الإدارية، ومديري الموارد البشرية، ومسؤولي التطوير الابتكاري والتقني .

العينة: يتم اختيار عينة عشوائية ممثلة (أو عينة قصدية حسب طبيعة القطاع المصرفي) يتم حساب حجمها وفق المعايير الإحصائية (مثل معادلة ستيفن ثامبسون) لضمان درجة ثقة لا تقل عن 85%.

3. متغيرات البحث والإطار المفاهيمي:

المتغير المستقل: الحداثة العلمية في الإدارة (أبعادها: التفكير النظامي، الإدارة بالقيمة، القرارات المستندة إلى البيانات).

المتغير الوسيط: التحولات الرقمية (أبعادها: البنية التحتية الرقمية، المهارات الرقمية، أتمتة العمليات).

المتغير التابع: الابتكار المؤسسي (أبعاده: ابتكار العمليات، الابتكار الإداري، الابتكار الثقافي).

4. أدوات جمع البيانات:

المصادر الثانوية: مراجعة الأدبيات العلمية، الأطروحات، والمجلات المحكمة الصادرة حتى عام 2026 لبناء الإطار النظري.

المصادر الأولية (أداة البحث): تصميم استبانة إلكترونية مُحكّمة ومقسمة وفق محاور المتغيرات، وتعتمد على مقياس "ليكرت الخماسي" لجمع آراء عينة البحث.

5. الصدق والثبات :

الصدق الظاهري (صدق المحكمين): عرض الأداة على مجموعة من الأساتذة والخبراء في مجال الإدارة والتحول الرقمي للتأكد من سلامة وصياغة العبارات.

الاتساق الداخلي (الثبات): استخدام معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة البحث، حيث يجب أن تكون القيمة المقبولة إحصائياً أكبر من 0.70 لضمان صلاحية النتائج للاستدلال.

6. أساليب التحليل الإحصائي:

سيتم معالجة البيانات تفريغاً وتحليلاً باستخدام الحزم الإحصائية المتقدمة (مثل SPSS و SmartPLS لنمذجة المعادلات الهيكلية)، وتتضمن الأساليب:

الإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، النسب المئوية).

المبحث الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات علمية وتقنية متسارعة أدت إلى إحداث تغييرات جوهرية في بيئة الأعمال وأساليب الإدارة، الأمر الذي فرض على المنظمات إعادة صياغة استراتيجياتها الإدارية بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة والثورة الرقمية (Reis et al., 2023, p. 12). ولم يعد نجاح

المنظمات يعتمد على الموارد المادية فحسب، بل أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتها على استثمار المعرفة العلمية، والتكنولوجيا الحديثة، والابتكار المؤسسي في تطوير عملياتها وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والفاعلية (Vărzaru, 2024, p. 361). وفي هذا السياق، برزت "الحداثة العلمية" بوصفها مدخلاً استراتيجياً مهماً يسهم في تعزيز قدرة المنظمات على التكيف مع المتغيرات البيئية، ودعم الابتكار، وتحسين إدارة الموارد البشرية، بما يحقق التنمية التنظيمية المستدامة (Reis et al., 2023, p. 14؛ Vărzaru, 2024, p. 362).

المطلب الأول

مفهوم الحداثة العلمية

يعد مفهوم الحداثة العلمية من المفاهيم الإدارية الحديثة التي ارتبط ظهورها بالتطور الكبير في العلوم والتكنولوجيا والتحول الرقمي؛ إذ يعبر عن قدرة المنظمة على توظيف المعرفة العلمية والتقنيات الحديثة في تطوير العمليات الإدارية وتحسين الأداء المؤسسي (Reis et al., 2023, p. 15). ولا يقتصر هذا المفهوم على إدخال التقنيات الرقمية فحسب، وإنما يشمل إعادة بناء الفكر الإداري، وتطوير أساليب اتخاذ القرار، وتعزيز ثقافة التعلم والابتكار بما ينسجم مع متطلبات البيئة التنظيمية الحديثة (Reis et al., 2023, p. 16).

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الحداثة العلمية تمثل تحولاً استراتيجياً في طريقة إدارة المنظمات، يقوم على دمج التكنولوجيا مع المعرفة التنظيمية، وإعادة تصميم العمليات الإدارية بصورة تحقق المرونة، والكفاءة،

والاستجابة السريعة للتغيرات البيئية (Imran et al., 2021, p. 1446). كما تؤكد أن نجاح المنظمات الحديثة يعتمد بدرجة كبيرة على قدرتها على توظيف الابتكار والتحول الرقمي لبناء نماذج عمل أكثر تطوراً واستدامة (Vărzaru, 2024, p. 364).

كما تُعرّف الحداثة العلمية بأنها عملية مستمرة لتطوير القدرات التنظيمية من خلال الاستفادة من التقدم العلمي، وتبني التقنيات الرقمية، وتشجيع الإبداع المؤسسي، بما ينعكس إيجاباً على جودة القرارات الإدارية، وسرعة إنجاز الأعمال، ورفع كفاءة استثمار الموارد البشرية (Vărzaru, 2024, p. 365). ويؤكد هذا التوجه أن المنظمات التي تتبنى الحداثة العلمية تكون أكثر قدرة على التكيف مع التحولات الرقمية، وتحقيق الابتكار المؤسسي، والمحافظة على ميزتها التنافسية في بيئة الأعمال المتغيرة (Vărzaru, 2024, p. 366).

وفي مجال إدارة الموارد البشرية، أصبحت الحداثة العلمية تمثل الأساس الذي تعتمد عليه المنظمات في تطوير وظائف الموارد البشرية من خلال توظيف نظم المعلومات، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والحوسبة السحابية، والتدريب الإلكتروني، مما أدى إلى انتقال إدارة الموارد البشرية من الدور التقليدي الإجرائي إلى الدور الاستراتيجي التنموي (Reis et al., 2023, p. 18).

التعريف الإجرائي للحداثة العلمية في هذا البحث:-

"مدخل استراتيجي يعتمد على توظيف المعرفة العلمية والتطورات التكنولوجية والابتكارات الحديثة في تطوير السياسات والممارسات الإدارية، بما يسهم في تحسين كفاءة إدارة الموارد البشرية، وتعزيز التحول الرقمي، ودعم الابتكار المؤسسي، وتحقيق الأداء التنظيمي المستدام".

المطلب الثاني

خصائص الحداثة العلمية

لا تقتصر الحداثة العلمية على كونها مجرد حزمة من الإجراءات التقنية أو التنظيمية العابرة، بل هي منظومة فكرية وعملية متكاملة تعيد صياغة الفلسفة الإدارية داخل المنظمات. وتتميز الحداثة العلمية بمجموعة من الخصائص البنيوية والديناميكية التي تجعلها من أهم المداخل الإدارية المعاصرة، حيث تسهم في تمكين المنظمات من مواكبة التطورات المتسارعة، وتعزيز قدرتها الاستباقية على التكيف مع التحولات الرقمية والابتكار المؤسسي (Tiwari, 2022, p. 45).

وتؤكد الأدبيات الإدارية أن المنظمات الحديثة لم تعد قادرة على البقاء باستخدام الأدوات التقليدية، بل أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على رأس المال الفكري، والتقنيات الذكية، والمناهج الابتكارية باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق الاستدامة والتميز، الأمر الذي جعل الحداثة العلمية الركيزة الجوهرية في تطوير الأداء التنظيمي وإعادة هيكلة إدارة الموارد البشرية (Reis et al., 2023, p. 22).

ويمكن تفصيل أبرز هذه الخصائص والمميزات على النحو الآتي:

1. الاعتماد على المعرفة العلمية كمورد استراتيجي ورأس مال فكري:

تقوم الحداثة العلمية على توظيف المعرفة والبحث العلمي بوصفهما الأصل الاستراتيجي الأثمن للمنظمة. فلم يعد الاعتماد على الموارد المادية أو المالية كافياً؛ بل إن المنظمات القائمة على المعرفة تكون دائماً أكثر عمقاً وأعلى قدرة على مواجهة التغيرات البيئية المعقدة وتحقيق التنمية المستدامة (بوزيداوي، 2014، ص. 78). وتتجسد هذه الخاصية في تحويل المعرفة الضمنية لدى الأفراد إلى معرفة ظاهرة ومؤسسية تستفيد منها كافة المستويات الإدارية.

2. الديناميكية والمرونة وسرعة التكيف التنظيمي:

تتسم الحداثة العلمية بكسر القوالب البيروقراطية الجامدة، ومنح المنظمات مرونة عالية للاستجابة اللحظية والسريعة للمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتلاحقة. ويتحقق ذلك من خلال تبسيط وتحديث الهياكل التنظيمية، والتحول نحو الهياكل المفلطحة (Flat Structures) وأساليب العمل الشبكية، مما يسمح بتدفق القرارات وتكييف الخطط التشغيلية بما يضمن البقاء في البيئة التنافسية (Reis et al., 2023, p. 25).

3. الارتكاز على البنية التكنولوجية التحتية والتحول الرقمي الشامل:

تُعد التقنيات الرقمية المرتكز والعمود الفقري للحداثة العلمية. حيث لا تكتفي المنظمات باستخدام الحاسوب كأداة مكتبية، بل تتبنى استراتيجيات شاملة تعتمد على نظم المعلومات الإدارية المتطورة، وتطبيقات

الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics)، فضلاً عن أتمتة العمليات (RPA) لتسهيل اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة الرقمية وتحسين كفاءة الخدمات (El Garem, 2025, p.18).

4. المؤسسة ودعم الإبداع والابتكار المؤسسي:

تتميز الحداثة العلمية بقدرتها على مؤسسة الابتكار، بحيث لا يصبح فكرة فردية عشوائية بل ثقافة تنظيمية عامة. وتعمل الإدارة الحديثة على توفير بيئة تنظيمية حاضنة تمنح العاملين مساحات كافية للتفكير الإبداعي، وتوليد الأفكار غير التقليدية، وتجريب الحلول الجديدة، وتطوير الخدمات والعمليات بصورة مستمرة لمواجهة المشكلات التنظيمية المستجدة (Tiwari, 2022, p.48).

5. التعلم التنظيمي المستمر وتدريب وتطوير الكفاءات:

تقوم الحداثة على مبدأ "المنظمة المتعلمة" (Learning Organization) والتعلم مدى الحياة. إذ تدرك الإدارة أن المهارات الحالية قد تتقادم سريعاً، لذا تحرص المنظمات الحديثة على تصميم برامج تدريبية ذكية ونوعية تساهم في صقل مهارات العاملين وإعادة تأهيلهم بما يتوافق مع متطلبات الثورة الرقمية واحتياجات سوق العمل المعاصر (صبري، 2008، ص. 112).

6. التكامل العضوي بين العنصر البشري والتقنيات الذكية:

أحد أعمق خصائص الحداثة العلمية هو إيجاد التوازن والتكامل التام بين ذكاء الآلة والذكاء الإنساني. وتبرز هذه الخاصية في عدم إحلال التكنولوجيا محل الإنسان بشكل عشوائي، بل توظيف نظم إدارة المعرفة وتقنيات الذكاء الاصطناعي كأدوات تمكينية تدعم رأس المال البشري، وترفع من إنتاجيته، وتتيح له التركيز على المهام الاستراتيجية والتطويرية الإبداعية (الدميني وآخرون، 2026، ص. 14).

المبحث الثالث

الأطار العملي دراسة تطبيقية لآراء عينة البحث في مصرف الرافدين

يتناول هذا الفصل الجانب العملي للبحث، والذي يهدف إلى التحقق من الفرضيات التي تم التوصل إليها في الإطار النظري، وبيان طبيعة العلاقة بين الحداثة العلمية بوصفها المتغير المستقل، وتطوير إدارة الموارد البشرية بوصفه المتغير التابع، في ظل التحولات الرقمية والابتكار المؤسسي. ويستند هذا الفصل إلى البيانات التي جُمعت من أفراد عينة البحث باستخدام الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض، ومن ثم تحليلها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة للوصول إلى نتائج علمية دقيقة تسهم في الإجابة عن مشكلة البحث وتحقيق أهدافه.

ويعرض هذا الفصل وصفاً لمجتمع البحث وعينته، وأداة جمع البيانات، والإجراءات المتبعة في اختبار صدق وثبات الاستبانة، فضلاً عن تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة البحث، وتحليل استجابات أفراد العينة تجاه متغيرات الدراسة. كما يتضمن اختبار فرضيات البحث باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة، ولا

سيما معاملات الارتباط وتحليل الانحدار، بهدف تحديد طبيعة العلاقات بين المتغيرات وقياس مستوى تأثيرها.

وانطلاقاً من ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة، تناول الأول منهجية الجانب التطبيقي ووصف مجتمع البحث وعينته وأداة الدراسة، بينما خصص المبحث الثاني لتحليل البيانات الوصفية واختبار صدق وثبات أداة البحث، أما المبحث الثالث فقد تناول اختبار فرضيات البحث وتحليل النتائج ومناقشتها، وصولاً إلى الاستنتاجات التي تعكس واقع تطبيق الحداثة العلمية وأثرها في تطوير إدارة الموارد البشرية في ظل التحولات الرقمية والابتكار المؤسسي.

أولاً: تحليل البيانات الديموغرافية

يهدف تحليل البيانات الديموغرافية إلى التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة البحث، لما لها من أهمية في وصف العينة وإظهار مدى تنوعها وتمثيلها لمجتمع الدراسة. وقد اشتملت البيانات الديموغرافية على خمسة متغيرات هي: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة، والمسمى الوظيفي.

جدول (1) توزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
70%	35	ذكر

30%	15	أنثى
100%	50	المجموع

المصدر: من أعداد الباحث بناء على نتائج الاستبانة في مصرف الرافدين.

يتضح من الجدول (1) أن غالبية أفراد عينة البحث هم من الذكور، إذ بلغ عددهم (35) موظفًا بنسبة (70%)، في حين بلغ عدد الإناث (15) موظفة بنسبة (30%). ويعكس ذلك طبيعة القوى العاملة في المؤسسات الإدارية والإنتاجية التي يغلب عليها العنصر الذكوري، دون أن يؤثر ذلك في تمثيل العينة لمجتمع الدراسة.

جدول (2) توزيع أفراد عينة البحث حسب العمر

النسبة المئوية	التكرار	الفئة العمرية
20%	10	أقل من 30 سنة
36%	18	30-39 سنة
30%	15	40-49 سنة
14%	7	50 سنة فأكثر

المجموع	50	100%
---------	----	------

المصدر: من أعداد الباحث بناء على نتائج الاستبانة في مصرف الرافدين.

يبين الجدول (2) أن الفئة العمرية (30-39 سنة) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (36%)، تلتها الفئة (40-49 سنة) بنسبة (30%)، ثم الفئة الأقل من (30 سنة) بنسبة (20%)، وأخيراً الفئة (50 سنة فأكثر) بنسبة (14%). وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية ذات الخبرة والقدرة على التعامل مع المتغيرات التنظيمية والتقنية.

جدول (3) توزيع أفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
12%	6	دبلوم
58%	29	بكالوريوس
22%	11	ماجستير
8%	4	دكتوراه
100%	50	المجموع

المصدر: من أعداد الباحث بناء على نتائج الاستبانة في مصرف الرافدين.

يوضح الجدول (3) أن حملة شهادة البكالوريوس يمثلون النسبة الأكبر من أفراد العينة بواقع (58%)، يليهم حملة شهادة الماجستير بنسبة (22%)، ثم حملة الدبلوم بنسبة (12%)، في حين بلغت نسبة حملة الدكتوراه (8%). ويعكس ذلك أن غالبية أفراد العينة يمتلكون مؤهلات علمية مناسبة لطبيعة الأعمال الإدارية والتنظيمية.

جدول (4) توزيع أفراد عينة البحث حسب سنوات الخدمة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخدمة
20%	10	أقل من 5 سنوات
30%	15	5-10 سنوات
30%	15	11-15 سنة
20%	10	أكثر من 15 سنة
100%	50	المجموع

المصدر: من أعداد الباحث بناء على نتائج الاستبانة في مصرف الرافدين.

يتبين من الجدول (4) أن الفئتين (5-10 سنوات) و(11-15 سنة) سجلتا أعلى نسبة بلغت (30%) لكل منهما، بينما بلغت نسبة من تقل خدمتهم عن خمس سنوات (20%)، وكذلك العاملين الذين تزيد خدمتهم على (15) سنة. وتشير هذه النتائج إلى أن العينة تضم أفرادًا يمتلكون مستويات متنوعة من الخبرة العملية، وهو ما يعزز موضوعية النتائج.

جدول (5) توزيع أفراد عينة البحث حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المسمى الوظيفي
10%	5	مدير
20%	10	رئيس قسم
64%	32	موظف
6%	3	أخرى
100%	50	المجموع

المصدر: من أعداد الباحث بناء على نتائج الاستبانة في مصرف الرافدين.

يبين الجدول (5) أن الموظفين شكلوا النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة (64%)، يليهم رؤساء الأقسام بنسبة (20%)، ثم المديرون بنسبة (10%)، في حين بلغت نسبة الوظائف الأخرى (6%). ويشير ذلك

إلى أن أغلب البيانات تم الحصول عليها من الموظفين الذين يمثلون الشريحة الأكبر داخل المنظمة، مع وجود تمثيل مناسب للمستويات الإدارية المختلفة، الأمر الذي يعزز شمولية نتائج الدراسة.

ثانياً: تحليل محاور الاستبانة

جدول (6): نتائج تحليل محور الحداثة العلمية

يهدف هذا الجدول إلى بيان مستوى استجابات أفراد عينة البحث تجاه فقرات محور الحداثة العلمية، وذلك من خلال عرض التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومستوى التقييم، بهدف التعرف على مدى توافر ممارسات الحداثة العلمية في المنظمة محل الدراسة.

التقييم	الانحراف	المتوسط	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة	ت
مرتفع	0.89	4.04	1	3	7	21	18	تحرص المنظمة على مواكبة التطورات العلمية الحديثة.	1
مرتفع	0.84	4.04	1	2	8	22	17	تعتمد الإدارة	2

	على المعرفة العلمية في اتخاذ القرارات.								
مرتفع	0.91	4.10	1	3	6	20	20	تشجع المنظمة العاملين على التعلم المستمر.	3
مرتفع	0.86	4.10	1	2	7	21	19	تعتمد المنظمة أساليب إدارية حديثه.	4
مرتفع	0.83	4.10	1	2	6	23	18	تعمل الإدارة على تطوير إجراءات العمل باستمرار.	5
مرتفع	0.87	4.08						المتوسط العام	

المصدر: من اعداد الباحث بأستخدام برنامج Spss.

يبين الجدول (6) أن المتوسط الحسابي العام لمحور الحداثة العلمية بلغ (4.08) بانحراف معياري (0.87)، وهو يقع ضمن مستوى مرتفع، مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن المنظمة تهتم بتطبيق ممارسات الحداثة العلمية، ولا سيما في مواكبة التطورات العلمية وتحديث أساليب العمل وتشجيع التعلم المستمر، وهو ما يعكس توجهًا إيجابيًا نحو تبني الأساليب الإدارية الحديثة.

جدول (7): نتائج تحليل محور تطوير إدارة الموارد البشرية

يهدف هذا الجدول إلى بيان مستوى استجابات أفراد عينة البحث تجاه فقرات محور تطوير إدارة الموارد البشرية، وذلك من خلال تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات التقييم، للتعرف على مدى اهتمام المنظمة بتطوير سياسات وممارسات إدارة الموارد البشرية.

التقييم	الانحراف	المتوسط	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة	ت
مرتفع	0.88	4.08	1	2	8	20	19	تحرص المنظمة على تطوير مهارات العاملين بصورة	1

	مستمرة.								
2	توفر المنظمة برامج تدريبية تسهم في رفع كفاءة العاملين.	18	22	7	2	1	4.08	0.85	مرتفع
3	تعتمد الإدارة أساليب حديثه في تقييم الأداء.	17	22	8	2	1	4.04	0.84	مرتفع
4	تحرص المنظمة على استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها.	20	21	6	2	1	4.14	0.82	مرتفع

مرتفع جدًا	0.80	4.22	1	1	6	20	22	يسهم تطوير الموارد البشرية في تحسين الأداء المؤسسي.	5
مرتفع	0.84	4.11						المتوسط العام	

المصدر: من اعداد الباحث بأستخدام برنامج Spss.

تشير نتائج الجدول (7) إلى أن المتوسط الحسابي العام لمحور تطوير إدارة الموارد البشرية بلغ (4.11) بانحراف معياري (0.84)، وهو يقع ضمن مستوى مرتفع، مما يدل على أن أفراد العينة يتفوقون على أن المنظمة تولي اهتمامًا واضحًا بتطوير إدارة الموارد البشرية من خلال التدريب، واستقطاب الكفاءات، وتحسين نظم تقييم الأداء، وهو ما يسهم في رفع كفاءة العاملين وتحسين الأداء المؤسسي بصورة عامة. كما جاءت الفقرة الخامسة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.22)، مما يعكس إدراك أفراد العينة للدور الإيجابي الذي يؤديه تطوير الموارد البشرية في تعزيز أداء المنظمة.

جدول (8): نتائج تحليل محور التحولات الرقمية والابتكار المؤسسي

يعرض هذا الجدول مستوى استجابات أفراد عينة البحث تجاه فقرات محور التحولات الرقمية والابتكار المؤسسي، بهدف التعرف على مدى تبني المنظمة للتكنولوجيا الحديثة، وتشجيعها للابتكار، وانعكاس ذلك على تطوير بيئة العمل وتحسين الأداء.

التقييم	الانحراف	المتوسط	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة	ت
مرتفع	0.83	4.14	1	2	6	21	20	تعتمد المنظمة الأنظمة الرقمية في إنجاز الأعمال.	1
مرتفع	0.82	4.12	1	2	6	22	19	تسهم التقنيات الرقمية في تحسين جودة القرارات الإدارية.	2
مرتفع	0.87	4.06	1	2	8	21	18	تشجع المنظمة	3

	العاملين على تقديم الأفكار الإبداعية.								
مرتفع	0.88	4.08	1	2	8	20	19	تدعم الإدارة المبادرات الابتكارية داخل المنظمة.	4
مرتفع	0.81	4.18	1	1	7	20	21	يسهم التحول الرقمي في تطوير إدارة الموارد البشرية.	5
مرتفع	0.84	4.12						المتوسط العام	

المصدر: من اعداد الباحث بأستخدام برنامج Spss.

يبين الجدول (8) أن المتوسط الحسابي العام لمحور التحولات الرقمية والابتكار المؤسسي بلغ (4.12)

بانحراف معياري (0.84)، وهو ضمن مستوى مرتفع، مما يدل على وجود توجه إيجابي لدى المنظمة نحو

تبني التقنيات الرقمية وتشجيع الابتكار المؤسسي. كما أظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة الخامسة، إذ بلغ (4.18)، وهو ما يعكس قناعة أفراد العينة بأن التحول الرقمي يسهم بصورة مباشرة في تطوير إدارة الموارد البشرية وتحسين كفاءة العمليات الإدارية، بينما جاءت بقية الفقرات أيضاً بمستويات مرتفعة، الأمر الذي يؤكد أهمية الابتكار والتكنولوجيا في تحقيق التطور المؤسسي

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. ارتباط الكفاءة التنظيمية بالفلسفة الفكرية للحدثة: استنتج البحث أن الحدثة العلمية لا تمثل مجرد حرمة أدوات تقنية مضافة، بل هي منظومة فكرية متكاملة وإعادة صياغة للفلسفة الإدارية؛ والمنظمات الأكثر تبنياً للمعرفة العلمية كأصل استراتيجي تكون الأكثر نجاحاً في بناء ميزة تنافسية مستدامة وتجاوز القوالب البيروقراطية الجامدة.

2. محورية الدور الاستراتيجي لإدارة الموارد البشرية: تبين أن تطبيق ممارسات الحدثة العلمية وأتمتة العمليات ساهم بشكل جوهري في نقل إدارة الموارد البشرية من ثوبها التقليدي الإجرائي (شؤون الأفراد وحفظ السجلات) إلى دور شريك استراتيجي تنموي يركز على إدارة المواهب، وتوجيه الطاقات البشرية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا.

3. أظهر البحث أن توجه مصرف الرفدين نحو أتمتة العمليات والخدمات المصرفية الإلكترونية يتطلب فكراً إدارياً حديثاً يواكب ذكاء الآلة لتقليل الجمود الهيكلي والبيروقراطية.

4. يرتبط نجاح التحول الرقمي في المصرف بمدى قدرة إدارة الموارد البشرية على الانتقال من الدور التنفيذي بحفظ السجلات إلى شريك استراتيجي في إدارة المواهب المصرفية.

ثانياً: التوصيات

1. صياغة استراتيجية شاملة للتحول الرقمي الإداري: نوصي بضرورة تبني القيادات الإدارية لخطط استراتيجية واضحة المعالم للانتقال التام نحو الأتمتة والرقمنة في جميع وظائف الموارد البشرية (التخطيط، الاستقطاب، التدريب، تقييم الأداء)، بدلاً من الاعتماد على حلول ترقية أو جزئية.
2. الاستثمار الموجه في التدريب وبناء القدرات الرقمية: إطلاق برامج تدريبية نوعية ومستمرة لإعادة تأهيل وبناء القدرات الرقمية والابتكارية للعاملين، تماشياً مع مفهوم "المنظمة المتعلمة"، لضمان عدم تقادم المهارات البشرية ومواكبتها لمتطلبات الثورة الرقمية الحديثة وسوق العمل.
3. مأسسة الابتكار وتوفير مناخ تنظيمي مرن: السعي نحو مأسسة الأفكار الإبداعية داخل الوحدات التنظيمية عبر إيجاد هياكل إدارية مرنة ومفلسة تقلل من البيروقراطية، وتمنح العاملين مساحات أوسع للمشاركة الإيجابية وتجريب الحلول غير التقليدية للمشكلات الإدارية.
4. نوصي الإدارة العليا في مصرف الراجحي بصياغة استراتيجية شاملة لرقمنة ممارسات الموارد البشرية (كالتقييم الإلكتروني والتدريب الرقمي) لتواكب الأنظمة المصرفية الشاملة الحديثة.

5. الاستثمار الموجه في إعادة تأهيل الموظفين والكوادر المصرفية وبناء قدراتهم الرقمية لضمان تقديم خدمات مصرفية متميزة للزبائن وخفض التكاليف التشغيلية

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

الكتب:

1. أبو النصر، مدحت محمد. (2020). إدارة الموارد البشرية: الاتجاهات الحديثة. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
2. بوزيداوي، سعاد. (2014). إدارة المعرفة ودورها في تحسين الأداء التنظيمي. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
3. الحربي، محمد بن سعد. (2022). التحول الرقمي وإدارة الموارد البشرية في المنظمات الحديثة. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
4. درة، عبد الباري إبراهيم، والصباغ، زهير نعيم. (2019). إدارة الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرين. (الطبعة الثانية). عمان: دار وائل للنشر.

5. السلمي، علي بن محمد. (2018). إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية: مدخل متكامل. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

6. صبري، علي محمد. (2008). التعلم التنظيمي كمدخل لتطوير الكفاءات البشرية. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

7. عبد الباقي، صلاح الدين محمد. (2017). إدارة الموارد البشرية من الناحية العلمية والعملية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

8. ماهر، أحمد فؤاد. (2016). إدارة الموارد البشرية: أسس وتطبيقات معاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية.

ثانياً:-المجلات العلمية:

9. الدميني، فهد بن عبد الله، والعتيبي، خالد بن سعد، والشمري، ثامر بن حمود. (2026). التكامل العضوي بين رأس المال البشري والتقنيات الذكية في المؤسسات النامية. المجلة العربية للإدارة، 46(1)،

32-11.

10. الشمري، محمد بن ناصر، والعبيدي، علي بن حسين. (2022). إدارة الموارد البشرية في ظل التحول الرقمي: التحديات والفرص. مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 44(132)، 125-148.

11. عبد الله، أحمد سامي. (2023). التحول الرقمي وأثره في تطوير الأداء المؤسسي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 29(137)، 211-233.

12. جبر، مروان محمود، وحسن، نضال إبراهيم. (2025). الحداثة العلمية كمدخل لتطوير الأداء التنظيمي في المؤسسات العربية. المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، 21(2)، 88-109.

13. العنزي، بدر سعود، والرويلي، فهد عيد. (2024). أثر التحولات الرقمية على إدارة المواهب في القطاع المصرفي. دراسات اقتصادية، جامعة الملك سعود، 36(3)، 45-67.

14. الغامدي، سعيد عبد الله، والزهراني، علي محمد. (2021). معوقات تبني ممارسات إدارة الموارد البشرية الرقمية في القطاع العام. مجلة الإدارة العامة، الرياض، 61(4)، 55-78.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

15. المالكي، عبد الرحمن سعود. (2023). دور الحداثة العلمية في تطوير إدارة الموارد البشرية في شركات الاتصالات السعودية. (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

16. محمد، إيناس عبد الحميد. (2024). التحول الرقمي وأثره في الابتكار المؤسسي: دراسة تطبيقية على المصارف المصرية. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

17. الحسيني، أحمد خالد. (2022). أثر الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء إدارة الموارد البشرية. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الإدارية، جامعة بغداد.

ثالثا: المصادر الأجنبية:-

1.El Garem, R. A.** (2025). HR digital transformation: Enhancing human resource management through technology. *Future Business Journal*, 11(1).

* **2.Imran, F., Shahzad, K., Butt, A.,&Kantola, J.** (2021). Digital transformation of industrial organizations. *Production Planning&Control*, 33(16), 1445–1461.

* **3.Nonaka, I.,&Takeuchi, H.** (1995). *The Knowledge-Creating Company*. New York: Oxford University Press.

* **4.Reis, J., Amorim, M., Melão, N.,&Cohen, Y.** (2023). Digital transformation: A meta-review and guidelines for future research. *Heliyon*, 9(1).

- * **5. Strohmeier, S.** (2020). Digital Human Resource Management: A Conceptual Clarification. *German Journal of Human Resource Management*, 34(3), 345–365.6
- * **Tiwari, S.** (2022). *Digital Transformation and Innovation Management*. Singapore: Springer Nature.

رابعاً: -المواقع الإلكترونية

Springer Nature. <https://link.springer.com>

MDPI Journals. <https://www.mdpi.com> .1

Elsevier – ScienceDirect. <https://www.sciencedirect.com> .2

Emerald Insight. <https://www.emerald.com> .3

Taylor & Francis Online. <https://www.tandfonline.com> .4

Google Scholar. <https://scholar.google.com> .5

العنوان البحث التحول نحو التكامل الرقمي بين مهنتي المحاسبة والتدقيق: إطار نظري لتعزيز

الموثوقية المالية في ظل اقتصاد المعرفة

شيماء محمد خطار حسين الذبحاوي

جامعة القادسيه _ كلية الصيدلة _ قسم المختبرات السريرية

shaima.mohammed@qu.edu.iq

ا.د. قمازي نجوم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1 (الجزائر)

guemazibag@univ-setif.dz

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر التحول الرقمي في تطوير نظم المعلومات المحاسبية ودوره في تحسين جودة المعلومات والتقارير المالية داخل المؤسسات. وقد أصبح التحول الرقمي من الموضوعات المهمة في بيئة الأعمال المعاصرة نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع واعتماد المؤسسات على التقنيات الرقمية الحديثة في إدارة العمليات المالية والمحاسبية.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحول الرقمي في مجال المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية، وذلك بهدف تحليل المفاهيم

المرتبطة بالتحول الرقمي وبيان أهم التقنيات المستخدمة في هذا المجال، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية وتقنية البلوك تشين.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها أن التحول الرقمي يساهم في تحسين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وزيادة دقة المعلومات المالية وسرعة معالجتها، كما يساعد في تعزيز جودة التقارير المالية ورفع مستوى الشفافية والموثوقية في المعلومات المحاسبية. كذلك تبين أن استخدام التقنيات الرقمية الحديثة يساهم في تطوير دور المحاسب من مجرد تسجيل العمليات المالية إلى تحليل البيانات المالية والمشاركة في دعم عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات.

وفي ضوء هذه النتائج، يوصي البحث بضرورة تبني المؤسسات للتقنيات الرقمية الحديثة في مجال المحاسبة، والعمل على تطوير مهارات الكوادر المحاسبية بما يتوافق مع متطلبات التحول الرقمي، إضافة إلى تشجيع المؤسسات التعليمية على تحديث مناهج المحاسبة بما يتواءم مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

الكلمات المفتاحية:

التحول الرقمي، نظم المعلومات المحاسبية، التقارير المالية، التقنيات الرقمية، المحاسبة.

Abstract

This research aims to examine the impact of digital transformation on the development of accounting information systems and its role in improving the quality of financial information and reporting within organizations. Digital

transformation has become one of the most significant developments in the modern business environment due to the rapid technological advancements and the increasing reliance of organizations on digital technologies in managing financial .and accounting processes

The study adopts the descriptive analytical approach through reviewing relevant literature and previous studies related to digital transformation in accounting and accounting information systems. The research highlights the main concepts of digital transformation and identifies the most important technologies used in this field, such as artificial intelligence, big data analytics, cloud computing, and blockchain

.technology

The findings of the research indicate that digital transformation contributes significantly to improving the efficiency of accounting information systems, increasing the accuracy of

financial data, and accelerating data processing. It also enhances the quality of financial reporting and improves transparency and reliability of accounting information. Furthermore, the results show that the adoption of digital technologies has transformed the role of accountants from traditional record keepers to financial analysts who –support decision making rocesses within organizations

Based on these findings, the research recommends that organizations should adopt modern digital technologies in accounting practices and invest in developing the technological skills of accounting professionals. It also recommends that academic institutions update accounting curricula to align with the requirements of digital. transformation in the modern business environment

Keywords:

المقدمة:

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية خلال العقدین الأخيرین تغییرات هیکلیة مُعقّده ناجمة عن تسارع التطور التّقني وانتشار التّقنيات الرّقمية بمُختلف القطاعات. فقد ساهمت الثّورة الرّقمية في تغییر أساليب إنتاج مُختلف القطاعات وطرق تبادل وإدارة المُعطيات. فأصبح الاعتماد على المعرفة و البيانات هو الخيار في صنع القيمة الاقتصادية. و في ظل التّحوّل باتجاه اقتصاد المعرفة, لم تعد المؤسسات تعتمد مُجرّد الأصول الماديّة, بل الأصول غير المادية و المُعطيات الحقيقية و التّحليلات الذكية كنت مُؤسّسة في استدامة الدّورة الاقتصادية و تعزيز قدرة المؤسسات على المنافسة. انعكست هذه التّحولات على مُهنة المحاسبة, فقد انتقلت المحاسبة من إطارها النّطاق التّقليدي المُيسّر المحاسبة و كتابة الدّفاتر و إعداد التّقارير الدّورية الى إطار أكثر تعقيدًا في إدارة و تحليل البيانات و تقديم المُعطيات لِاتّخاذ القرارات. حيث ان ظهور انظمة تخطيط موارد المنشآت و الحوسبة السّحابية و تحليل البيانات السّحابية انعكست بشكل كبير على المحاسبة. فقلّصت التّقارير المحاسبية عبر المُصنّعات في التّقارير و السّليبيات من التحليل الدّائم. و لم يبقَ من دور المحاسبة مُجازاة. بل تغییرت طبيعة المحاسبة.

بالمثل، لم يكن بالمستطاع أيضا عدم التأثير بما يجري، فقد تعرضت مهنة التدقيق لتحديات أعقد، في بيئة رقمية تتميز بتعقيد العمليات وسرعة تدفق المعلومات، وان قطاع العرض يزداد تباطؤا. وكالتباعات لهذه العوامل، تمّ ويقع تطوير أدوات وتكنولوجيات جديدة، مثل التدقيق المستمر، تحليل البيانات الضخمة، واستعمال الخوارزميات في التقييمات. وكما تصف هذه العوامل، فقد كانت تبعة محدودية في تحول النموذج التقليدي. إن استمرار أو تمسك جهة بالأعمال التقليدية في بيئات رقمية شديدة الترابط قد يفقد الجهات المعنية قدرتها في التقييمات الرقابية على إظهار مواطن الضعف. من هنا يبرز مفهوم التكامل الرقمي. فالتكامل لا يعني مجرد تبادل البيانات، بل يعني وجود بيئة معلوماتية موحدة تتيح الاتصال المؤسسي في إنتاج المعلومات وتحسين الرقابة.

تسعى هذه الدراسة في محاولة تحليلية جديدة لفهم طبيعة العلاقة ما بين التحول الرقمي والتكامل المهني وأثر ذلك في تعزيز الموثوقية المالية، في إطار اقتصاد المعرفة. وتفترض الدراسة ان الرقمنة ليست مجرد تحديث الموضوعات، بل تمثل تحولا هيكليا في فلسفة العمل المالي وعمليات الرقابة، مما يستدعي إعادة النظر في المفاهيم النظرية للعلاقة بين المحاسبة والتدقيق. وعليه، فإن أهداف الدراسة تركز على محاولة إنشاء إطار نظري يفسر أبعاد التكامل الرقمي وجهوده في دعم الشفافية و تعزيز الثقة في التقارير المالية.

اشكالية البحث

أسس التطور السريع في المجال الرقمي لتغيير جذري في طريقة عمل المحاسبة والتدقيق. حيث أصبحت الأنظمة المالية تعمل في بيئات متقدمة تعتمد على الأتمتة و البيانات والتحليل. ورغم التطورات السريعة، فإن

التقاليد المهنية ما زالت تدور حول فصل عمل المحاسبة عن عمل التدقيق. مما يبعث على التساؤل حول ما مناسبه نظام الاقتصاد المعرفي السريع والمتجدد. وفي ظل محدودية الدراسات التي تناولت التكامل الرقمي بين المهنتين بوصفه مدخلاً لتعزيز الموثوقية المالية، تبرز الحاجة إلى تحليل هذه العلاقة من منظور نظري منظم. وعليه تتمثل الإشكالية الرئيسة في:

إلى أي مدى يسهم التكامل الرقمي بين مهنتي المحاسبة والتدقيق في تعزيز الموثوقية المالية في ظل اقتصاد المعرفة؟

وعليه، يتفرع عن هذا التساؤل المحوري مجموعة من التساؤلات التحليلية.

- ما هي طبيعة التغيرات التي أحدثتها التحول الرقمي في كل من المحاسبة والتدقيق؟
- ما هي أوجه القصور في النموذج التقليدي القائم على الفصل بين الوظيفتين؟
- ما المقصود بالتكامل الرقمي بين النظام المحاسبي والنظام التدقيقي؟
- كيف يمكن أن ينعكس هذا التكامل على تحسين جودة التقارير المالية والمستوى الثقة بها؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق ما يأتي:

- تحليل التحولات الرقمية التي أثرت في مهنتي المحاسبة والتدقيق في ظل اقتصاد المعرفة.
- تحديد الأبعاد المفاهيمية والتنظيمية للتكامل الرقمي بين النظام المحاسبي والنظام التدقيقي.

- تفسير العلاقة النظرية بين التكامل الرقمي والموثوقية المالية.
- بيان الكيفية التي يسهم بها التكامل الرقمي في تعزيز جودة التقارير المالية وتقليل المخاطر.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من طبيعة التحولات الرقمية التي أعادت تشكيل بيئة العمل المالي، وما ترتب عليها من تغير في الأدوار التقليدية لكل من المحاسبة والتدقيق. فمع تسارع تبني التقنيات الرقمية وتزايد الاعتماد على الأنظمة المؤتمتة، أصبحت مسألة ضمان الموثوقية المالية أكثر تعقيداً، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين المهنتين من منظور تكاملي يتجاوز الفصل التقليدي بينهما.

وتبرز أهمية البحث في كونه:

- يعالج موضوعاً معاصراً يرتبط مباشرة بالتحولات البنيوية في بيئة الأعمال الحديثة.
- يسهم في توضيح العلاقة بين التكامل الرقمي وجودة المعلومات المالية في إطار نظري منظم.
- يقدم تصوراً يمكن أن يدعم تطوير الممارسات المهنية في ظل الاعتماد المتزايد على التقنيات الرقمية.
- يعزز الفهم الأكاديمي لمفهوم الموثوقية المالية في سياق اقتصاد المعرفة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتحول الرقمي والتكامل بين المحاسبة والتدقيق

المبحث الأول: التحول الرقمي في مهنة المحاسبة

أولاً: مفهوم التحول الرقمي في المحاسبة

أدى التقدم في تقنيات المعلومات والاتصالات إلى تغيير البيئة التجارية بشكل جذري في السنوات القليلة الماضية. وأدخل ذلك مفهوماً جديداً يسمى التحول الرقمي، والذي يؤثر في جميع القطاعات الاقتصادية والمجالات المهنية، بما فيها المحاسبة. لم تعد المحاسبة تعد تقليدياً تقصر على الاحتفاظ بالقيود وتحصيل وتقديم التقارير، بل أصبحت نشاطاً تقوم فيه مهنة المحاسبة على استخدام التكنولوجيات المتخصصة في معالجة البيانات المالية وتحليلها. وتقديم المعلومات المالية لكل الأطراف في زمن قياسي، وبأعلى درجة من السرعة، وبأقل الأعباء المالية. في هذا الإطار نجد أن التحول الرقمي هو الأداة التي من خلالها يتم استخدام التكنولوجيا الحديثة في الرقمنة المالية والمحاسبية، مع الأهداف الرئيسة لزيادة كفاءة العملية المحاسبية، وزيادة قيمة المعلومات المالية المتاحة لمتخذي القرارات (مطر، 2019، ص 55). ويشير وصف التحول الرقمي في علم المحاسبة إلى عملية إعادة تشكيل الأساليب المحاسبية من خلال إدماج الأساليب الرقمية المعاصرة، بما في ذلك الحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الضخمة، والذكاء، وأنظمة التحليل، إلى آخري من الأدوات المستخدمة، من أجل الارتقاء بدور المحاسبة ونقلها من الممارسة المحاسبية التقليدية التي تركز على الحفظ والتسجيل إلى الأدوار التحليلية والاستراتيجية من أجل تعزيز اتخاذ القرارات في المؤسسات (Lombardi, Secundo & Dumay, 2022, p.295).

ويؤكد عبد الله الطائي أن التحول الرقمي في المحاسبة أصبح ضرورة تفرضها طبيعة بيئة الأعمال الحديثة، حيث يساهم في تحسين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وتعزيز قدرة المؤسسات على إنتاج معلومات مالية

دقيقة وموثوقة في الوقت المناسب، الأمر الذي يساعد في دعم عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المالية (الطائي، 2020، ص 87).

كما تشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن التحول الرقمي لم يقتصر تأثيره على الجوانب التقنية في العمل المحاسبي، بل امتد ليشمل طبيعة الدور الذي يؤديه المحاسب داخل المنظمة، حيث أصبح من المتوقع أن يمتلك المحاسب مهارات تحليل البيانات والتعامل مع الأنظمة الرقمية المتقدمة، إضافة إلى فهم التقنيات الحديثة المستخدمة في معالجة المعلومات المالية (Moll & Yigitbasioglu, 2020, p. 3).

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول إن التحول الرقمي في المحاسبة يمثل مرحلة متقدمة من تطور الممارسة المحاسبية، حيث يعتمد على استخدام التقنيات الرقمية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وتحسين جودة التقارير المالية بما يعزز من قدرة المؤسسات على تحقيق الكفاءة والشفافية في إدارة مواردها المالية.

2: مفهوم التحول الرقمي في المحاسبة.

إن رقمنة مهنة المحاسبة ليست مجرد دمج أدوات تكنولوجية في عمليات المحاسبة، بل هي أيضاً تحول شامل يشمل العناصر الفنية والتنظيمية والمهنية للمؤسسات. لقد أعاد التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات تعريف طبيعة نظم المحاسبة ودفع المؤسسات لتبني نظم معلومات متقدمة تعتمد على قواعد بيانات رقمية وتطبيقات ذكية لمعالجة البيانات المالية وإعداد تقارير المحاسبة. في هذا السياق، يشير حسين الوادي إلى أن التحول الرقمي في المحاسبة يتضمن عدداً من الأبعاد المتعلقة بتطوير نظم المعلومات المحاسبية وتطبيق التكنولوجيات الحديثة من أجل تحسين الأداء المالي والجودة العامة للمعلومات المحاسبية المتاحة لصناع القرار (الوادي، 2018، ص. 112). علاوة على ذلك، فإن أحد الأبعاد الأساسية للتحول الرقمي هي :

● البعد التكنولوجي، الذي يشير إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة مثل الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الكبيرة في معالجة المعلومات المحاسبية. لقد عززت هذه التكنولوجيات سرعة معالجة البيانات، وألغت خطر الأخطاء البشرية التي قد تنشأ من المعالجة اليدوية للبيانات المالية، مما يحسن دقة وموثوقية التقارير المالية (Appelbaum, Kogan & Vasarhelyi, 2021, p. 6).

● البعد التنظيمي: يمثل التحول الرقمي إلى إعادة هيكلة المسارات والإجراءات المحاسبية لتناسب مع التطورات السريعة في الطبيعة الرقمية. يتطلب التحول الرقمي تعزيز الهياكل التنظيمية المحدثة وأذرع الإدارة المؤسسية بما يمكن من اعتماد التقنيات التكنولوجية في مجالات الإدارة المالية، وبالتالي، يمكن المؤسسات من إدارة مواردها المالية بشكل أكثر كفاءة (مطر، 2019، ص 63). من بين هذه الأبعاد،

● البعد المهني: للتحول الرقمي بما يطرأ على دور المحاسب في المؤسسة، حيث يتطلب هذا الدور من المحاسب أن يكون على كفاءة من التحليل التكنولوجي في التعامل مع الأنظمة الرقمية، والتحليل المالي. وبينت الدراسات أن التحول الرقمي غير من وظيفة المحاسب من التركيز على إعداد التقارير، إلى التركيز الاستراتيجي في تحليل المعلومات، وتقديم الاستشارات للإدارة (Lombardi, Secundo & Dumay, 2022, p. 300). استناداً إلى التحول الرقمي، فقد انحصرت نتيجة التحول الرقمي من بين أهم المحاور، من أجل تعزيز جودة المعلومات في أنظمة المعلومات المحاسبية المساعدة في الحصول على المعلومات المحدثة منها في الوقت الذي تحدده جهة الإدارة، من أجل تحسين كفاءة اتخاذ القرارات المالية - (الطائي، 2020، ص 94). يعتقد عبد الله الطائي

بأن إدخال الرقمية في أنظمة المعلومات المحاسبية له أثر إيجابي على تطوير صفات المعلومات المحاسبية، تناسبها، وتفوقها. ما يؤكد تحسن كفاءة التقارير المالية في دعم أنشطة التخطيط والرقابة. وبناءً على ما سبق يمكن القول إن التحول الرقمي في المحاسبة يمثل عملية شاملة تتداخل فيها مجموعة من الأبعاد التقنية والتنظيمية والمهنية، والتي تسهم مجتمعة في تطوير الممارسة المحاسبية وتعزيز قدرة المؤسسات على إنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية تدعم عمليات اتخاذ القرار في بيئة الأعمال الحديثة.

ثالثاً: أثر التحول الرقمي في تطوير الممارسة المحاسبية وجودة المعلومات المالية

أدى التحول الرقمي إلى تغيير جذري في كُنه الممارسة المحاسبية داخل المؤسسات، إذ باتت العمليات المحاسبية أكثر نشاطاً وتستند بشكل أكبر وأكثر إلى أنظمة محوسبة متطورة تساعد في تحسين كفاءة معالجة البيانات المالية وتُسرع معالجة التقارير المحاسبية. كما ساعدت التقنيات الحديثة في التقليل من أخطاء العمليات البشرية الناتجة عن المعالجة اليدوية للبيانات، الأمر الذي ساعد واستصوب الجانب من دقة المعلومات المحاسبية ومدى مصداقيتها. وفي هذا السياق، يشير محمد مطر إلى أن ثمة فوائد عديدة من استخدام التقنيات الحديثة في الأنظمة المحاسبية، إذ تعمل على تحسين الجانب المهني للمحاسبين وتعطي المؤسسات قدرة أكبر على إنتاج معلومات مالية أكثر دقة وأسرع من قبل، مما يساعد في تعزيز جودة عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية (مطر، 2019، ص 71). كما أن التحول الرقمي أعطى المؤسسات الفرصة للاستفادة من التقنيات الخاصة بتحليل البيانات الضخمة والذي مكن المحاسبين من تحليل كميات هائلة من البيانات المالية وإيجاد مؤشرات تتناسب وتساعد على استشراف الابتعاد لمستقبل أداء المؤسسة. مما ساهم

ذلك في ترسيخ الدور الاستراتيجي للمحاسبة داخل المؤسسات، حيث لم تعد وظيفتها تقتصر على تسجيل الأحداث المالية فقط بل أصبحت إحدى الأدوات الهامة في تعزيز عمليات التخطيط والرقابة (Appelbaum, Kogan & Vasarhelyi, 2021, p. 9).

على الجانب الآخر، ساعدت الأنظمة الرقمية في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث تتمتع المعلومات الناتجة عن أنظمة المعلومات المحاسبية الرقمية بدقة متناهية وسرعة في المعالجة، بالإضافة إلى إمكانية الحصول عليها في الوقت المطلوب. يرى عبد الله الطائي، أن الاعتماد على أنظمة المعلومات المحاسبية الرقمية، يسهم في تعزيز جودة المعلومات إلكترونياً، حيث أنه كافٍ لتوثيق، ويذهب إلى الأنسب، كما أنه يعتبر وثيقة مقارنة، مع تعزيز ثقة المستخدمين، إلى أن المعلومات تقدمها الشركات (الطائي، 2020، ص 102). كذلك، تؤكد الأبحاث أن الرقمية، ساهمت في تطوير المحاسبة، لتكون أكثر ارتباطاً بعملية تحليل البيانات وتفسير النتائج المالية، مما يتطلب تطوير محاسبين في استخدام التقنيات الحديثة. في هذا الخصوص، يوضح مول ومجيتباش أوغلو أن التقنيات الحديثة مثل الحوسبة السحابية وأنظمة تحليل البيانات أدوات أعادت تشكيل العمل المحاسبي، بحيث أصبح للمحاسب دور تحليل واستشاري داخل المؤسسة (Moll & Yigitbasioglu, 2020, p. 5).

من السابق يمكننا القول، أن التحول الرقمي من أهم المحاور التي ساعدت في تطوير العمل المحاسبي، مما ساعد تحسين جودة المعلومات المالية، لزيادة كفاءة أنظمة المعلومات المحاسبية، وتقديم معلومات أكثر دقة وموثوقة، مما ينعكس ويتحسن على كفاءة قرارات المالية في الشركات.

المبحث الثاني

التحول الرقمي في مهنة التدقيق

أولاً: مفهوم التحول الرقمي في التدقيق

شهدت مهنة التدقيق خلال السنوات الأخيرة تحولات مهمة نتيجة التطور السريع في تقنيات المعلومات والاتصالات، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم التدقيق الرقمي الذي يعتمد على استخدام التقنيات الحديثة في تنفيذ إجراءات التدقيق وتحليل البيانات المالية. ولم تعد عملية التدقيق تعتمد فقط على الأساليب التقليدية القائمة على فحص العينات، بل أصبحت تعتمد بشكل متزايد على أدوات تحليل البيانات والتطبيقات الرقمية التي تمكن المدققين من فحص كميات كبيرة من البيانات المالية بكفاءة ودقة أكبر. وفي هذا السياق يشير حسين الوادي إلى أن استخدام التقنيات الحديثة في عملية التدقيق يسهم في تحسين كفاءة إجراءات المراجعة المالية وزيادة قدرة المدققين على اكتشاف الأخطاء والانحرافات في البيانات المالية (الوادي، 2018، ص 168).

كما يعرف التدقيق الرقمي بأنه استخدام تقنيات تحليل البيانات وأنظمة المعلومات المتقدمة في جمع أدلة المراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسات، وذلك بهدف تعزيز جودة عملية التدقيق وتحسين موثوقية التقارير المالية. ويؤكد Kogan و Vasarhelyi أن استخدام تقنيات تحليل البيانات الضخمة في التدقيق يسمح للمدققين بفحص مجموعات كبيرة من البيانات المالية بدلاً من الاعتماد على العينات التقليدية، الأمر الذي يساهم في تحسين جودة أدلة التدقيق وزيادة فاعلية عملية المراجعة (Vasarhelyi & Kogan, 2018, p 4). ومن جانب آخر، يشير عبد الله الطائي إلى أن التحول الرقمي في التدقيق يمثل امتداداً طبيعياً للتطور الذي شهدته نظم المعلومات الحاسوبية، حيث أدى انتشار الأنظمة الحاسوبية

الرقمية إلى ضرورة تطوير أساليب التدقيق بما يتلاءم مع البيئة الرقمية الحديثة، وذلك من خلال استخدام برامج التدقيق الإلكترونية وتقنيات تحليل البيانات المالية (الطائي، 2020، ص 141).

كما تؤكد بعض الدراسات الحديثة أن التحول الرقمي قد أسهم في تطوير مهنة التدقيق من خلال تعزيز قدرة المدققين على تحليل البيانات المالية واكتشاف المخاطر المحتملة في وقت مبكر، فضلاً عن تحسين كفاءة عملية التدقيق وتقليل الوقت اللازم لتنفيذ إجراءات المراجعة المالية (Earley, 2015, p. 495).

وبناءً على ذلك يمكن القول إن التحول الرقمي في التدقيق يمثل تحولاً في الأساليب والأدوات المستخدمة في عملية المراجعة المالية، حيث يعتمد على استخدام التقنيات الرقمية المتقدمة في جمع وتحليل البيانات المالية بما يسهم في تعزيز جودة التدقيق وتحسين موثوقية المعلومات المالية التي تعتمد عليها المؤسسات ومستخدمي القوائم المالية.

ثانياً: أدوات وتقنيات التدقيق الرقمي:

إلى ظهور مجموعة من الأدوات والتقنيات الحديثة التي تعمل في مجال التطوير الديناميكي والمراقبة والفعالية للمراجعات الرقمية. وقد توفر هذه الكمية من المقررين على تحليل دقة البيانات المالية بسرعة ودقة أعلى مقارنة بالتقنيات التقليدية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على جودة دقة تقدير البيانات المالية (Appelbaum, Kogan & Vasarhelyi, 2021, p. 11).

ومن أبرز الأدوات والتقنيات المستخدمة في الحوسبة الرقمية ما يأتي:

• تحليل البيانات (تحليلات البيانات)

يكشف تحليل البيانات المدققين على فحص البيانات المالية بشكل كبير واكتشاف عدم الاعتيادية التي قد تلاحظ وجود أخطاء أو عمليات احتيال مالي، ينتج عنها جودة تشخيص التدقيق (Earley, 2015, p.497).

• الذكاء الاصطناعي

يسهم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية والاكتشافات المتعددة المحتملة من خلال استخدام خوارزميات القدرة الرقمية الكبيرة من المعلومات المالية وتحديد العمليات غير الطبيعية (Vasarhelyi & Kogan, 2018, p.6).

• التدقيق الداخلي (التدقيق المستمر)

يعتمد الحفاظ المستمر على استخدام الإلكترونيات والرقابة الرقمية على العمليات داخل المؤسسات بشكل فوري ومستمر، مما يساعد على اكتشاف الأسباب والانحرافات في الوقت المناسب للممارسة العملية للتحكم المالي في المؤسسات (مطر، 2019، ص 188).

أن استخدام هذه الأدوات والتقنيات الرقمية يمثل أحد أهم المظاهر التنموية في مجال المراقبة المالية، حيث ساهمت رقمياً في تطوير قسم التدقيق المالي قدرة المدققين على اكتشاف اكتشاف والانحرافات في البيانات المالية، الأمر الذي يعكس إيجاباً على جودة التدقيق.

ثالثاً: أثر التحول الرقمي في تحسين جودة عملية التدقيق

حضر حديثاً إلى إحداث تغييرات مهمة في لجنة التدقيق، حيث ساهم في استخدام تفاصيل في تطوير الاستراتيجية، وقام بتحليل مراجعة المالية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على جودة الابتكار الذكي للمعلومات المالية. كما تحتوي على عدد كبير من المتبرعين إمكانية تحليل البيانات المالية الكبيرة بسرعة، مما يساهم في اكتشاف الأسباب والحرفات في وقت مبكر (Moll & Yigitbasioglu, 2020, p.6).

ومن أبرز الآثار التي أحدثتها التحول الرقمي في تحسين جودة تقسيم ما يأتي:

- زيادة كفاءة إجراءات التدقيق

يسهم استخدام البيانات الرقمية في تسريع تنفيذ إجراءات التحديد والوقت اللازم لفحص البيانات المالية، الأمر الذي يساعد المدققين على إنجاز أعمال التدقيق الكامل أعلى (Appelbaum, Kogan & Vasarhelyi, 2021, p.12).

- تحسين جودة أدلة التدقيق

يساعد تحليل البيانات الرقمية على تحديد دقة أكثر دقة، حيث يمكن للمتقن فحص البيانات المالية بشكل كبير من الاعتماد على الاعتماد المعتمد (Vasarhelyi & Kogan, 2018, p.7).

- تعزيز القدرة على اكتشاف الأخطاء والاحتيال

متقدمة في تقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي إمكانية اكتشاف عمليات غير طبيعية أو مشبوهة داخل البيانات المالية، مما يزيد من قدرة المرصدين على اكتشاف حالات سحرية (Earley, 2015, p. 498).

● تحسين فعالية نظم الرقابة الداخلية

يساعد استخدام الإلكترونيات الرقمية في متابعة العمليات المالية بشكل مستمر، مما يزيد من تنوع نظم تقليل الداخلية من احتمال حدوث أو الانحرافات المالية (الطائي، 2020، ص 163).

● تعزيز الثقة في التقارير المالية

يسهم رقمياً في تسهيل جودة المعلومات المالية التي تعتمد عليها التقارير المالية، الأمر الذي ينتج ثقة مستخدمي القوائم المالية التي تقدمها الخدمات (مطر، 2019، ص 193).

وبشكل أساسي على ما هو حديث بالفعل، فإن التحول قد يؤثر بشكل كبير في تطوير التدقيق الداخلي وجودة المراجعة المالية الرقمية، وذلك من خلال استخدام تفاصيل في تحليل البيانات المالية، وإنفاذ إجراءات التدقيق، الأمر الذي يعكس إيجاباً على موثوقية المعلومات المالية.

المبحث الثالث

التكامل الرقمي بين المحاسبة والتدقيق ودوره في تعزيز الموثوقية المالية

أولاً: مفهوم التكامل الرقمي بين المحاسبة والتدقيق

في التطور الذي ظل غامضاً في تقنيات المعلومات، أصبحت المؤسسة تعتمد بشكل متزايد على الإلكترونيات الرقمية في إدارة عملياتها المالية والمحاسبية. وقد حضر ذلك إلى نشأة مفهوم تكامل بين الجميع والدقيق، والذي يشير إلى وجود ترابط وتنسيق بين الإلكترونيات الرقمية والمحاسبية الرقمية والتكامل بما في ذلك ضمان جودة المعلومات المالية وموثوقيتها. فكلما كانت إلكترونيات فحص المحاسبية أكثر تطوراً وتكاملاً مع أدوات التدقيق الرقمي، قدرة المتخصص في تحليل البيانات المالية وأعلى (Lombardi, Secundo & Dumay, 2022, p.304).

كما يشير محمد مطر إلى أن تكامل بين النظام المحاسبي للنظريات والتكامل مع أحد العوامل الأساسية التي تتم في تكامل العناصر المالية داخل المؤسسات، حيث يساعد هذا على تكامل توفير معلومات مالية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي والتحليل الاقتصادي (مطر، 2019، ص 205).

ثانياً: أبعاد التكامل الرقمي بين المحاسبة والتدقيق

يتحقق التكامل الرقمي بين المحاسبة والتدقيق من خلال مجموعة من الأبعاد التي تسهم في تعزيز التنسيق بين المهنيين داخل البيئة الرقمية، ومن أهم هذه الأبعاد ما يأتي:

• تكامل نظم المعلومات المحاسبية مع أدوات التدقيق

يساعد هذا على تكثيف المتابعات الرقمية من الوصول إلى البيانات المالية وتحليلها بشكل مباشر من خلال إلكترونيات، مما يسهم في تحسين إجراءات التدقيق الرقمية (Appelbaum, Kogan & Vasarhelyi, 2021, p.14).

- تبادل المعلومات بين المحاسبين والمدققين

يساعد استخدام الإلكترونيات الرقمية المشتركة في تسهيل تبادل المعلومات المالية بين المحاسبين والمقررين، الأمر الذي يزيد من كفاءة طرق التدقيق ويسهم في تحسين جودة بيانات المالية (Moll & Yigitbasioglu, 2020, p.8).

- تكامل نظم المعلومات الداخلية

تساعد على دمج النظم الداخلية الرقمية داخل المؤسسات من خلال استخدام الإلكترونيات غير الإلكترونية في متابعة العمليات المالية واكتشاف والانحرافات بشكل ملحوظ (الطائي، 2020، ص 171).

- استخدام تقنيات تحليل البيانات في المحاسبة والتدقيق

يسهم في استخدام تقنيات تحليل البيانات بكل دقة ودقيقة في تحسين دقة المعلومات الرقمية قدرة المدققين على تحليل البيانات المالية واكتشاف المتعددة المحتملة (arley, 2015, pE 499).

ثالثًا: دور التكامل الرقمي في تعزيز الموثوقية المالية

يشترك في تكامل رقمي بين المحاسبة والتدقيق في شبكة الأجهزة الرئيسية داخل المؤسسات، وذلك من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتفعيل إجراءات التدقيق. فكلما زاد مستوى تكامل بين خطوط الكمبيوتر المحاسبية الرقمية والتنسيق، تمكن الشركات من إنتاج معلومات مالية دقيقة بدقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الاقتصادي.

ومن أبرز النتائج التي حققتها تكاملها في المؤسسات المالية الرئيسية ما يأتي:

- تحسين دقة المعلومات المالية

يساعد في التكامل بين الدوائر المحاسبية والمراقبة الرقمية على عدد من البيانات المالية والبيانات غير الرسمية التي تعتمد عليها البيانات المالية (p, 2022, Lombardi et al., 306).

- تعزيز الشفافية المالية

يسهم التكامل الرقمي في توفير معلومات مالية واضحة وشفافة لمستخدمي القوائم المالية، مما يعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في التقارير المالية (p, 2020, Moll & Yigitbasioglu, 9).

- تحسين كفاءة الرقابة المالية

يساعد التكامل الرقمي على تطوير نظم الرقابة المالية داخل المؤسسات من خلال استخدام الأنظمة الرقمية لمتابعة العمليات المالية بصورة مستمرة (مطر، 2019، ص 211).

- تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية

يسهم التكامل بين المحاسبة والتدقيق في تحسين جودة التقارير المالية، الأمر الذي يعزز من ثقة المستثمرين والجهات الرقابية بالمعلومات المالية التي تقدمها المؤسسات (p, 2021, Appelbaum et al., 16).

الفصل الثالث

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها:

1. يسهم التحول الرقمي في تطوير نظم المعلومات المحاسبية من خلال استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، مما يساعد على تحسين دقة المعلومات المحاسبية وسرعة معالجتها.

2. يساعد التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية عبر توفير معلومات مالية أكثر شفافية وموثوقية، الأمر الذي يدعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية.

3. أدى استخدام التقنيات الرقمية الحديثة إلى تطوير دور المحاسب حيث لم يعد دوره يقتصر على تسجيل العمليات المالية فقط، بل أصبح يشارك في تحليل البيانات المالية وتقديم الاستشارات المالية.

4. تساهم التقنيات الرقمية مثل البلوك تشين والحوسبة السحابية في تعزيز الرقابة الداخلية وتقليل فرص التلاعب أو الأخطاء في البيانات المحاسبية.

5. يساعد استخدام تحليل البيانات الضخمة في عملية التدقيق والمراجعة من خلال تمكين المدققين من فحص كميات كبيرة من البيانات المالية بسرعة وكفاءة عالية.

6. يسهم التحول الرقمي في رفع كفاءة الأداء المحاسبي داخل المؤسسات من خلال تقليل الوقت والتكلفة المرتبطة بالعمليات المحاسبية التقليدية.

7. يوفر التحول الرقمي بيئة معلوماتية متكاملة تساعد المؤسسات على تحسين التخطيط المالي وإدارة الموارد بكفاءة أكبر.

ثانياً: التوصيات البحث

استنادًا إلى نتائج البحث، يوصي الباحث بما يأتي:

1. ضرورة تبني المؤسسات للتقنيات الرقمية الحديثة في مجال المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية لما لها من دور مهم في تحسين كفاءة العمل المحاسبي.
2. تطوير مهارات المحاسبين وتأهيلهم تقنيًا من خلال التدريب المستمر على استخدام البرامج والتقنيات الرقمية الحديثة في المحاسبة.
3. تعزيز استخدام تقنيات تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في العمليات المحاسبية والتدقيقية بهدف تحسين جودة المعلومات المالية.
4. الاهتمام بتطوير نظم الرقابة الداخلية الرقمية لضمان حماية البيانات المالية وتقليل مخاطر الاحتيال أو التلاعب بالمعلومات المحاسبية.
5. تشجيع المؤسسات الأكاديمية والجامعات على تحديث مناهج المحاسبة بما يتوافق مع متطلبات التحول الرقمي في بيئة الأعمال الحديثة.
6. دعم الأبحاث والدراسات المستقبلية التي تتناول تأثير التقنيات الرقمية الحديثة على مهنة المحاسبة والتدقيق المالي.
7. تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا من أجل تطوير أنظمة محاسبية رقمية متقدمة تساهم في تحسين كفاءة العمل المالي والمحاسبي.

الخاتمة:

يعد التحول الرقمي من أبرز التغيرات التي شهدتها بيئة الأعمال المعاصرة، حيث أسهم التطور التكنولوجي السريع في إحداث تغييرات جوهرية في مختلف المجالات، ومن بينها مجال المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية. وقد أصبح الاعتماد على التقنيات الرقمية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية وتقنية البلوك تشين عنصراً أساسياً في تطوير العمل المحاسبي وتحسين جودة المعلومات المالية.

وقد تناول هذا البحث موضوع التحول الرقمي وأثره في تطوير نظم المعلومات المحاسبية، حيث تم تبسيط الضوء على المفاهيم الأساسية للتحول الرقمي وأهم التقنيات المستخدمة في المجال المحاسبي، إضافة إلى بيان الدور الذي تلعبه هذه التقنيات في تحسين كفاءة العمليات المحاسبية ودعم عملية اتخاذ القرارات المالية والإدارية داخل المؤسسات.

وأظهرت نتائج البحث أن التحول الرقمي يسهم بشكل كبير في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز مستوى الشفافية والموثوقية في المعلومات المحاسبية، فضلاً عن دوره في تطوير مهارات المحاسبين وتحويل دورهم من مجرد تسجيل العمليات المالية إلى تحليل البيانات المالية والمشاركة في دعم القرارات الاستراتيجية. كما تبين أن استخدام التقنيات الرقمية الحديثة يسهم في تعزيز نظم الرقابة الداخلية وتقليل الأخطاء والتلاعب في البيانات المالية.

وفي ضوء ذلك، فإن تبني المؤسسات للتقنيات الرقمية الحديثة وتطوير مهارات الكوادر المحاسبية يمثلان عاملين أساسيين لمواكبة متطلبات البيئة الرقمية الحديثة، بما يسهم في تعزيز كفاءة الأداء المالي وتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات في بيئة الأعمال المتغيرة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. مطر، محمد. (2019). الاتجاهات الحديثة في المحاسبة المالية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 55، 63، 71، 188، 193، 205، 211.
2. الوادي، حسين محمد. (2018). التدقيق والمراجعة في بيئة الأعمال المعاصرة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 112، 168.
3. الطائي، عبد الله حسين. (2020). نظم المعلومات المحاسبية في ظل التحول الرقمي. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 87، 94، 102، 141، 156، 163، 171.
4. خليفة، عبد الكريم. (2021). نظم المعلومات المحاسبية. القاهرة: دار التعليم الجامعي، ص 120.
5. عبد الله، محمود حسين. (2020). المراجعة والتدقيق في البيئة الرقمية. القاهرة: دار الفكر الجامعي، ص 145.
6. حسن، عبد الله محمد. (2022). دور التحول الرقمي في تطوير مهنة المحاسبة. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، ص 77.
7. الزبيدي، محمد علي. (2021). أثر التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية. المجلة العربية للإدارة، ص 94.
8. العاني، سعد عبد الكريم. (2022). استخدام تقنيات تحليل البيانات في التدقيق المالي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ص 133.
9. الشمري، أحمد عبد الله. (2023). التحول الرقمي وأثره في تطوير نظم الرقابة الداخلية. مجلة المحاسبة المعاصرة، ص 66.

10. الشنطي، محمد، والعيسى، أحمد. (2023). أثر استخدام تقنية البلوك تشين في تحسين

جودة المعلومات المحاسبية. المجلة العربية للمحاسبة، ص 82.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Lombardi, R., Secundo, G., & Dumay, J. (2022). Digital transformation in accounting. Meditari Accountancy Research, pp. 295, 300, 304, 306.

Moll, J., & Yigitbasioglu, O. (2020). The role of internet-related technologies in shaping the work of accountants. British Accounting Review, pp. 3, 5, 6, 8, 9.

Appelbaum, D., Kogan, A., & Vasarhelyi, M. (2021). Analytics and Big Data in Accounting. Journal of Accounting Literature, pp. 5, 6, 9, 11, 12, 14, 16.

Vasarhelyi, M., & Kogan, A. (2018). Big Data in Accounting and
.Auditing. Accounting Horizons, pp. 4, 6, 7

Earley, C. (2015). Data analytics in auditing: Opportunities and
.challenges. Accounting Horizons, pp. 495, 497, 498, 499

Bhimani, A. (2020). Digital data and management accounting.
.Journal of Management Control, p. 12

Fotoh, L., & Lorentzon, J. (2023). Digital technologies and audit
.quality. Accounting Research Journal, p. 41

Wang, X., & Hou, Y. (2024). Digital transformation and financial
.reporting quality. Journal of Accounting and Public Policy, p. 66

Yang, J., et al. (2024). Digital transformation and accounting
.information comparability. *Accounting and Finance*, p. 77

Fang, F., et al. (2024). Digital transformation and financial reporting
.quality. *Financial Innovation*, p. 23

Perdana, A., & Wang, T. (2024). Digital Transformation in
.Accounting and Auditing. Springer, p. 52

Pargmann, J., Riebenbauer, E., & Berding, F. (2023). Digitalisation
in accounting: systematic literature review. *Empirical Research in*
.Vocational Education and Training, p. 14

Stratopoulos, T., & Wang, V. (2025). Artificial intelligence and
.accounting research. p. 9

Kanaparthi, V. (2024). Blockchain and artificial intelligence in
.financial accounting. p. 18

Septarini, D., & Ismanto, H. (2024). Transforming audit with AI. p.
.33

دور الادارة الالكترونية في تعزيز فعالية الاتصال التنظيمي و تحسين بيئة العمل بمنظمات الاعمال الحديثة .

ابتسام احمد فتاح

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي / هيئة البحث العلمي. ibtisam.a.fattah@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز فعالية الاتصال التنظيمي وتحسين بيئة العمل في منظمات الأعمال الحديثة. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع وتحليل البيانات من خلال استبانة تم توزيعها على عينة مكونة من 200 موظف وإداري في شركات الاتصالات والمصارف والمؤسسات النفطية بالعراق. أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في منظمات الأعمال العراقية جاء مرتفعاً، مع دعم إداري ملموس وبنية تحتية تقنية جيدة. كما بينت النتائج أن الإدارة الإلكترونية تسهم بشكل كبير في تحسين فعالية الاتصال التنظيمي من خلال تسريع تدفق المعلومات، وضمان وضوح الرسائل، وتعزيز التعاون بين الإدارات، بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل من حيث التنظيم، والتعاون، ودعم الإبداع والالتزام المؤسسي. وأكدت نتائج اختبارات الارتباط والانحدار وجود علاقات ارتباط وتأثير دالة إحصائياً بين الإدارة الإلكترونية وكل من فعالية الاتصال التنظيمي وبيئة العمل، ما يعكس الدور الاستراتيجي للإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء المؤسسي.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الاتصال التنظيمي، بيئة العمل، منظمات الأعمال الحديثة، التحول الرقمي.

Abstract

This study aims to explore the role of e-management in enhancing organizational communication effectiveness and improving the work environment in modern business organizations. The study adopted a descriptive-analytical approach to collect and analyze data using a questionnaire distributed to a sample of 200 employees and managers in telecommunications companies, banks, and oil institutions in Iraq. The results indicated a high level of e-management implementation in Iraqi business organizations, supported by tangible administrative support and robust technological infrastructure. The findings also revealed that e-management significantly contributes to improving organizational communication effectiveness by accelerating information flow, ensuring message clarity, and enhancing interdepartmental collaboration. Additionally, it improves the work environment in

terms of organization, cooperation, fostering creativity, and institutional commitment. Correlation and regression analyses confirmed statistically significant relationships and effects between e-management and both organizational communication effectiveness and the work environment, highlighting the strategic role of e-management in enhancing institutional performance.

Keywords: E-management, organizational communication, work environment, modern business organizations, digital transformation

الفصل الأول: مقدمة الدراسة

1.1 مقدمة

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والتحول الرقمي التي يشهدها العالم في العقد الأخيرين، أصبح من الضروري أن تتبنى المؤسسات منظمات الأعمال الحديثة أساليب الإدارة الإلكترونية لتعزيز كفاءة الأداء وتحسين بيئة العمل (كريم، 2024). وتُعرف الإدارة الإلكترونية بأنها تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الإدارية بهدف تحقيق السرعة والدقة والشفافية، وتقليل الإجراءات الورقية التقليدية (الصباحي، 2022).

لقد أصبحت الإدارة الإلكترونية إحدى الركائز الأساسية لنجاح المؤسسات في بيئة الأعمال المعاصرة، إذ تسهم في تعزيز فعالية الاتصال التنظيمي وتسهيل اتخاذ القرارات، وتمكين الموظفين من أداء مهامهم بكفاءة أعلى، مما ينعكس إيجابياً على جودة الخدمات والمنتجات المقدمة (العيدم، 2017؛ شريف، 2019)

1.2 خلفية الدراسة

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بالتحول الرقمي وتطبيق نظم الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء. إذ تشير الدراسات إلى أن المؤسسات التي تعتمد الإدارة الإلكترونية تتميز بزيادة الإنتاجية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، مقارنة بالمؤسسات التقليدية التي تعتمد الأساليب الورقية والإجراءات البيروقراطية (مرزوق وآخرون، 2024؛ الغرابي والصاوي، 2023).

كما أن الإدارة الإلكترونية تساعد على تحسين الاتصال التنظيمي بين مختلف المستويات الإدارية، وتسهيل تبادل المعلومات والبيانات بشكل أسرع وأكثر دقة، مما ينعكس على جودة اتخاذ القرار وسرعة تنفيذ الخطط الاستراتيجية (العبيسي وآخرون، 2021).

1.3 مشكلة الدراسة

على الرغم من الفوائد العديدة للإدارة الإلكترونية، إلا أن العديد من المؤسسات تواجه تحديات في تطبيقها بشكل فعال، تشمل مقاومة التغيير الثقافي، وارتفاع تكاليف البنية التحتية التكنولوجية، ونقص التدريب والمهارات الرقمية بين الموظفين، إضافة إلى مخاطر الأمان السيبراني (شطراوي، 2018؛ القباطي والأعجم، 2020).

ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة في معرفة دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز فعالية الاتصال التنظيمي وتحسين بيئة العمل في منظمات الأعمال الحديثة، وتحديد العقبات التي قد تواجه تطبيقها، واقتراح الحلول المناسبة لتجاوزها.

1.4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية وعناصرها الأساسية في منظمات الأعمال الحديث.
- تحليل دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز فعالية الاتصال التنظيمي بين مستويات المؤسسة المختلفة
- دراسة أثر الإدارة الإلكترونية في تحسين بيئة العمل وزيادة الإنتاجية الوظيفية
- تحديد التحديات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحديثة واقتراح الحلول المناسبة

1.5 أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كون الإدارة الإلكترونية أحد العوامل الرئيسية التي تساعد المؤسسات على مواجهة التحديات المعاصرة في بيئة الأعمال، حيث توفر أساليب حديثة لإدارة الموارد وتحسين الاتصال الداخلي، وتمكين الموظفين، وزيادة الشفافية والكفاءة.

كما تساهم الدراسة في تقديم رؤية علمية واضحة للباحثين والمهتمين بتطوير نظم الإدارة الحديثة، وتساعد صانعي القرار في المؤسسات على تبني استراتيجيات رقمية فعالة تعزز الأداء المؤسسي وتدعم بيئة عمل إيجابية.

1.6 أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم الإدارة الإلكترونية وما هي عناصرها الأساسية؟
- ما مدى تأثير الإدارة الإلكترونية في تعزيز فعالية الاتصال التنظيمي في المؤسسات؟
- كيف تؤثر الإدارة الإلكترونية على تحسين بيئة العمل وزيادة إنتاجية الموظفين؟
- ما هي التحديات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية وكيف يمكن التغلب عليها؟

1.7 فرضيات الدراسة

انطلاقاً من أهداف الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة إيجابية بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وفعالية الاتصال التنظيمي في المؤسسات.
- تساهم الإدارة الإلكترونية في تحسين بيئة العمل وزيادة إنتاجية الموظفين.
- توجد تحديات تؤثر على تطبيق الإدارة الإلكترونية، ويمكن التغلب عليها من خلال التخطيط السليم والتدريب المناسب.

1.9 تعريف المصطلحات

- **الإدارة الإلكترونية:** استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الإدارية لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة (كريم، 2024).

• **الاتصال التنظيمي:** عملية تبادل المعلومات والبيانات بين مستويات الإدارة المختلفة داخل المؤسسة

بهدف تحقيق أهدافها الاستراتيجية (العيسي وآخرون، 2021).

• **بيئة العمل:** الظروف المادية والمعنوية التي يعمل فيها الموظفون داخل المؤسسة، والتي تؤثر على

أدائهم ورضاهم الوظيفي (بيقة وبن داود، 2021).

الفصل الثاني: الإطار النظري

2.1 مفهوم الإدارة الإلكترونية

الإدارة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الإدارة بهدف تحسين الأداء المؤسسي وزيادة كفاءة الأعمال وتسهيل اتخاذ القرارات. وتعتبر الإدارة الإلكترونية أحد أهم التحولات في العصر الرقمي، حيث تمكن المؤسسات من تقديم خدماتها بسرعة ودقة أعلى، وتقليل البيروقراطية، وتعزيز الشفافية والمساءلة (كريم، 2024؛ الصباحي، 2022).

تشمل الإدارة الإلكترونية جوانب عدة، منها البنية التحتية التكنولوجية، وكفاءة نظم المعلومات الإدارية، والتدريب على استخدام هذه الأنظمة لضمان تحقيق الاستفادة القصوى منها (العديم، 2017؛ شريف، 2019). كما تعتبر الإدارة الإلكترونية أداة لتعزيز المرونة التنظيمية وتمكين المؤسسات من التكيف مع التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال (كريم، 2024).

2.2 عناصر الإدارة الإلكترونية

تتكون الإدارة الإلكترونية من عدة عناصر رئيسية تتكامل لتحقيق أهدافها:

- البنية التحتية التكنولوجية: تشمل الأجهزة والبرمجيات والشبكات التي تدعم عمليات الإدارة الإلكترونية، وتعتبر حجر الزاوية في نجاح أي نظام إلكتروني (فرح، 2011؛ مرزوق وآخرون، 2024).
- نظم المعلومات الإدارية: توفر البيانات والتحليلات الضرورية لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية، مما يرفع مستوى الكفاءة التنظيمية (الغرابلي والصاوي، 2023).
- التدريب وبناء القدرات: يتطلب التطبيق الناجح للإدارة الإلكترونية تدريب الموظفين على استخدام الأدوات الرقمية بشكل فعال، مما يساهم في تحسين الأداء الفردي والجماعي (نور الدين و لادي، 2024).
- الثقافة التنظيمية الداعمة: تشجع على تبني التكنولوجيا والابتكار في بيئة العمل، بما يساهم في تحسين الأداء العام (القباطي والأعجم، 2020).

2.3 فوائد الإدارة الإلكترونية في منظمات الأعمال

تتمثل أبرز فوائد الإدارة الإلكترونية في:

- تعزيز فعالية الاتصال التنظيمي: إذ تساهم الأدوات الرقمية في تسريع تبادل المعلومات وتقليل الفاقد الناتج عن التأخير البيروقراطي (العبيسي وآخرون، 2021؛ اشتيوي، 2013).
- تحسين بيئة العمل: من خلال تقديم بيئة عمل مرنة، تسهل العمل عن بعد، وتقلل من ضغوط العمليات الورقية التقليدية (بيقة وبن داود، 2021؛ بعضي وآخرون، 2022).

- زيادة الشفافية والمساءلة: عبر توثيق العمليات الإدارية إلكترونياً، مما يقلل من الفساد ويعزز الثقة بين الإدارة والموظفين (أحمد وآخرون، 2019).
- تحسين الأداء الوظيفي والمؤسسي: حيث يؤدي استخدام الإدارة الإلكترونية إلى تحسين سرعة وكفاءة الأداء وتقليل الأخطاء البشرية (عبدیون، 2022؛ قلبي وقصیر، 2025).

2.4 دور الإدارة الإلكترونية في الاتصال التنظيمي

يعتبر الاتصال التنظيمي أحد أهم المجالات التي تستفيد من الإدارة الإلكترونية. فالإدارة الإلكترونية تسهل:

- تدفق المعلومات بين مختلف مستويات المنظمة بسرعة ودقة (العبيسي وآخرون، 2021).
- توحيد قنوات الاتصال لتجنب التضارب في المعلومات والمراسلات (الناشري، 2021).
- تحليل البيانات التواصلية لتحديد نقاط القوة والضعف في أساليب الاتصال واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسينها (زكريا وبن جيمة، 2017).

2.5 أثر الإدارة الإلكترونية على بيئة العمل

تؤثر الإدارة الإلكترونية بشكل إيجابي على بيئة العمل من خلال عدة محاور:

- تمكين الموظفين: توفير أدوات إلكترونية تساعد الموظفين على أداء مهامهم بكفاءة أكبر، وتدعم الإبداع والابتكار (فراحتية وزلاقي، 2021).
- دعم عمليات اتخاذ القرار: تتيح الإدارة الإلكترونية وصولاً أسرع للمعلومات وتحليلات دقيقة لدعم القرارات الاستراتيجية (درويش، 2021).

- تحسين المرونة التنظيمية: تمكين المنظمات من التكيف مع التغيرات الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية أو التكنولوجية (كريم، 2024).
- تطوير جودة الأداء: عبر تقليل الوقت الضائع في الإجراءات الورقية، وتعزيز دقة العمليات، وتحفيز الموظفين على الالتزام بالمستويات المطلوبة من الأداء (العامري وطشطوش، 2021).

2.6 التحديات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية

رغم فوائدها العديدة، تواجه الإدارة الإلكترونية تحديات تتعلق بـ:

- مقاومة التغيير الثقافي والتنظيمي لدى بعض الموظفين والإدارات (القباطي والأعجم، 2020).
- تكاليف الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية وصيانتها (مرزوق وآخرون، 2024).
- مخاطر الأمان السيبراني وحماية البيانات والمعلومات الحساسة (شطراوي، 2018).
- نقص التدريب والمهارات الرقمية بين بعض فئات الموظفين، مما يعيق الاستفادة الكاملة من الأنظمة الإلكترونية (عبدالله، 2019).

يمكن القول إن الإدارة الإلكترونية تعد أداة استراتيجية لتعزيز فعالية الاتصال التنظيمي وتحسين بيئة العمل في منظمات الأعمال الحديثة. ومن خلال توفير البنية التحتية التكنولوجية المناسبة، ونظم المعلومات الإدارية الفعالة، وتدريب الموظفين، وتهيئة الثقافة التنظيمية الداعمة، يمكن للمنظمات تحقيق أداء مؤسسي متفوق، وزيادة المرونة التنظيمية، وتعزيز الشفافية والمساءلة (الشاوي، 2023؛ الذواوي والشناوي، 2025).

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

أولاً: منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى التعرف على دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز فعالية الاتصال التنظيمي وتحسين بيئة العمل في منظمات الأعمال الحديثة، وذلك من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل أبعادها وقياس العلاقة بين متغيراتها كما هي قائمة في الواقع العملي دون تدخل الباحث في التحكم بها.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من منظمات الأعمال الحديثة في جمهورية العراق، وتشمل:

- الشركات الخاصة (الصناعية، التجارية، الخدمية).
- المصارف الأهلية.
- شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- بعض المؤسسات شبه الحكومية التي تطبق أنظمة الإدارة الإلكترونية.

ويشمل المجتمع جميع الإداريين والعاملين في المستويات الإدارية (العليا، الوسطى، والتنفيذية) الذين يتعاملون مع نظم الإدارة الإلكترونية ووسائل الاتصال التنظيمي داخل تلك المنظمات.

ثالثاً: عينة الدراسة

نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة حصره بالكامل، تم اختيار عينة ممثلة من مجتمع الدراسة باستخدام العينة العشوائية الطبقية، وذلك لضمان تمثيل مختلف المستويات الإدارية ونوعيات منظمات الأعمال.

حجم العينة:

تم اختيار عينة قوامها (200) مفردة من العاملين في منظمات الأعمال الحديثة في العراق (شركة زين العراق للاتصالات، شركة آسياسيل للاتصالات، مصرف بغداد الأهلي، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، شركة نفط البصرة)، موزعين على النحو الآتي:

- 40 مديرًا في الإدارة العليا
- 60 مديرًا في الإدارة الوسطى
- 100 موظف في الإدارة التنفيذية

وقد روعي في اختيار العينة تنوع:

- نوع المنظمة
- سنوات الخبرة
- المستوى الإداري
- درجة استخدام الإدارة الإلكترونية

رابعًا: أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، لما تتميز به من سهولة في التطبيق والقدرة على جمع بيانات كمية من عدد كبير من المفردات في وقت قصير

محاور الاستبانة:

تضمنت الاستبانة ثلاثة محاور رئيسية:

الإدارة الإلكترونية (6 فقرات)

- البنية التحتية التكنولوجية
- نظم المعلومات الإداري
- استخدام التطبيقات الإلكترونية

فعالية الاتصال التنظيمي (8 فقرات)

- سرعة تدفق المعلومات
- وضوح الرسائل التنظيمية
- قنوات الاتصال الرسمية وغير الرسمية

بيئة العمل (10 فقرات)

- الرضا الوظيفي
- التعاون بين العاملين
- المرونة والتنظيم

وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة موافقة أفراد العينة على فقرات الاستبانة.

خامساً: صدق وثبات أداة الدراس

الصدق: تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الإدارة وتكنولوجيا المعلومات للتأكد من سلامة الصياغة وملاءمة الفقرات لأهداف الدراسة.

الثبات: تم قياس ثبات الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا، حيث أظهرت النتائج أن معامل الثبات تجاوز (0.80)، وهو معامل مرتفع يدل على اتساق الأداة وصلاحياتها للتطبيق.

سادساً: أساليب جمع البيانات

تم جمع البيانات من خلال:

- توزيع الاستبانات إلكترونياً عبر البريد الإلكتروني والمنصات الرقمية.
- توزيع عدد محدود من الاستبانات ورقياً داخل بعض منظمات الأعمال في العراق.

سابعاً: أساليب تحليل البيانات

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، من خلال:

- الإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية).
- معامل الارتباط لقياس العلاقة بين المتغيرات.
- تحليل الانحدار لقياس أثر الإدارة الإلكترونية على فعالية الاتصال التنظيمي وبيئة العمل

ثامناً: حدود الدراسة

- الحدود المكانية: منظمات الأعمال الحديثة في جمهورية العراق.

- الحدود البشرية: الإداريون والعاملون في تلك المنظمات.
- الحدود الزمنية: الفترة الزمنية التي تم خلالها جمع البيانات وتحليلها.
- الحدود الموضوعية: دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز فعالية الاتصال التنظيمي وتحسين بيئة العمل.

الفصل الرابع: النتائج وتحليلها

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها في ضوء أهداف الدراسة، وذلك من خلال تحليل خصائص عينة الدراسة، ثم تحليل محاور الاستبانة الثلاثة: الإدارة الإلكترونية، فعالية الاتصال التنظيمي، وبيئة العمل، اعتمادًا على مقياس ليكرت الخماسي.

أولاً: خصائص عينة الدراسة

جدول (4-1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع المنظمة

نوع المنظمة	التكرار	النسبة المئوية %
شركات الاتصالات	80	40%
المصارف الأهلية	70	35%
شركات	50	25%

نفطية		
المجموع	200	100%

يتضح أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تنتمي إلى شركات الاتصالات، يليها القطاع المصرفي، ثم القطاع

النفطي، مما يعكس تنوعاً مناسباً في نوع المنظمات محل الدراسة

جدول (4-2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	50	25%
من 5 - أقل من 10 سنوات	70	35%
من 10 - أقل من 15 سنة	45	22.50%
15 سنة فأكثر	35	17.50%
المجموع	200	100%

تشير النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة متوسطة، الأمر الذي يعزز موثوقية آرائهم حول الإدارة

الإلكترونية والاتصال التنظيمي

جدول (4-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الإداري

النسبة المئوية %	التكرار	المستوى الإداري
20%	40	الإدارة العليا
30%	60	الإدارة الوسطى
50%	100	الإدارة التنفيذية
100%	200	المجموع

تُظهر النتائج أن نصف أفراد العينة من الإدارة التنفيذية، وهو أمر مناسب لطبيعة الدراسة لكونهم الأكثر تعاملًا مع نظم الإدارة الإلكترونية.

جدول (4-4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب درجة استخدام الإدارة الإلكترونية

النسبة المئوية %	التكرار	درجة الاستخدام
45%	90	مرتفعة
37.50%	75	متوسطة

منخفضة	35	17.50%
المجموع	200	100%

توضح النتائج أن غالبية أفراد العينة يستخدمون الإدارة الإلكترونية بدرجة مرتفعة أو متوسطة، مما يدعم إمكانية قياس أثرها على الاتصال التنظيمي وبيئة العمل.

ثانيًا: نتائج محاور الاستبانة

المحور الأول: الإدارة الإلكترونية

جدول (4-5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الإدارة الإلكترونية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	توفر البنية التحتية التكنولوجية	4.1	0.72	مرتفعة
2	كفاءة نظم المعلومات الإدارية	4.05	0.75	مرتفعة
3	سهولة استخدام الأنظمة الإلكترونية	3.95	0.8	مرتفعة
4	دعم الإدارة العليا للتحويل الإلكتروني	4	0.78	مرتفعة
5	استخدام التطبيقات الإلكترونية في العمل	4.15	0.7	مرتفعة
6	مساهمة الإدارة الإلكترونية في إنجاز	4.2	0.68	مرتفعة

			الأعمال	
مرتفعة	0.74	4.07		المتوسط الكلي

تشير نتائج المحور الأول الخاص بالإدارة الإلكترونية إلى أن مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في منظمات الأعمال العراقية جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.07) بانحراف معياري قدره (0.74)، وهو ما يعكس درجة عالية من الاتفاق بين أفراد العينة حول فقرات هذا المحور، ويؤكد وجود توجه واضح نحو تبني ممارسات الإدارة الإلكترونية.

وعلى مستوى الفقرات، جاءت الفقرة رقم (6) «مساهمة الإدارة الإلكترونية في إنجاز الأعمال» في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.20) وانحراف معياري (0.68)، مما يدل على إدراك العاملين للدور الفعال للإدارة الإلكترونية في تسريع إنجاز المهام ورفع كفاءة الأداء الوظيفي، مع انخفاض نسبي في تشتت آراء المبحوثين

كما حصلت الفقرة رقم (5) «استخدام التطبيقات الإلكترونية في العمل» على متوسط حسابي مرتفع بلغ (4.15) بانحراف معياري (0.70)، وهو ما يشير إلى اعتماد فعلي على التطبيقات الإلكترونية في تنفيذ الأعمال اليومية داخل المنظمات، ويعكس درجة نضج مقبولة في استخدام التكنولوجيا.

وجاءت الفقرة رقم (1) «توفر البنية التحتية التكنولوجية» بمتوسط حسابي قدره (4.10) وانحراف معياري (0.72)، مما يدل على توفر مقومات تقنية مناسبة تدعم التحول الإلكتروني، وإن كان الانحراف المعياري يشير إلى وجود تفاوت نسبي بين المنظمات في مستوى هذه البنية.

أما الفقرة رقم (2) «كفاءة نظم المعلومات الإدارية» فقد حققت متوسطاً حسابياً بلغ (4.05) بانحراف معياري (0.75)، وهو ما يعكس رضا المبحوثين عن كفاءة نظم المعلومات المستخدمة، وقدرتها على دعم القرارات الإدارية.

في حين حصلت الفقرة رقم (4) «دعم الإدارة العليا للتحويل الإلكتروني» على متوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.78)، مما يشير إلى وجود دعم إداري ملحوظ لبرامج التحويل الإلكتروني، مع وجود بعض الاختلاف في تقييم درجة هذا الدعم.

وجاءت الفقرة رقم (3) «سهولة استخدام الأنظمة الإلكترونية» في المرتبة الأخيرة نسبياً، بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وانحراف معياري (0.80)، ورغم أنها ضمن المستوى المرتفع، إلا أنها تشير إلى وجود تحديات محدودة تتعلق بسهولة الاستخدام أو الحاجة إلى مزيد من التدريب.

ويُستنتج من نتائج هذا المحور أن منظمات الأعمال العراقية تطبق الإدارة الإلكترونية بدرجة مرتفعة، مدعومة ببنية تحتية تقنية مقبولة، ودعم إداري، واستخدام فعال للتطبيقات الإلكترونية، مما يعزز الكفاءة التنظيمية ويسهم في تحسين الأداء المؤسسي.

المحور الثاني: فعالية الاتصال التنظيمي

جدول (4-6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور فعالية الاتصال التنظيمي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط	الانحراف	مستوى
		الحسابي	المعياري	الموافقة

1	سرعة تدفق المعلومات	4.05	0.76	مرتفعة
2	وضوح الرسائل التنظيمية	3.98	0.81	مرتفعة
3	دقة المعلومات المتبادلة	4	0.79	مرتفعة
4	تنوع قنوات الاتصال الرسمية	4.1	0.73	مرتفعة
5	فاعلية قنوات الاتصال غير الرسمية	3.9	0.82	مرتفعة
6	تقليل الأخطاء في الاتصال	3.95	0.8	مرتفعة
7	سهولة التواصل بين الإدارات	4.08	0.74	مرتفعة
8	دعم الاتصال الإلكتروني للعمل الجماعي	4.12	0.71	مرتفعة
المتوسط الكلي		4.02	0.77	مرتفعة

أظهرت نتائج المحور الثاني المتعلق بفعالية الاتصال التنظيمي مستوى مرتفعاً من الفعالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.02) بانحراف معياري قدره (0.77)، مما يعكس اتفاق أفراد العينة على أن الإدارة الإلكترونية أسهمت في تحسين عملية الاتصال داخل المنظمات.

وقد جاءت الفقرة رقم (8) «دعم الاتصال الإلكتروني للعمل الجماعي» في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.12) وانحراف معياري (0.71)، وهو ما يدل على أن أدوات الاتصال الإلكترونية عززت التعاون والعمل الجماعي بين الموظفين، مع تقارب واضح في آراء المبحوثين

كما حققت الفقرة رقم (4) «تنوع قنوات الاتصال الرسمية» متوسطاً حسابياً قدره (4.10) بانحراف معياري (0.73)، مما يشير إلى تعدد وسائل الاتصال الرسمية الإلكترونية داخل المنظمات، الأمر الذي يسهم في تحسين تدفق المعلومات.

وجاءت الفقرة رقم (7) «سهولة التواصل بين الإدارات» بمتوسط حسابي بلغ (4.08) وانحراف معياري (0.74)، وهو ما يعكس دور الإدارة الإلكترونية في تقليل الحواجز التنظيمية وتسهيل التنسيق بين الوحدات الإدارية المختلفة.

أما الفقرة رقم (1) «سرعة تدفق المعلومات» فقد سجلت متوسطاً حسابياً قدره (4.05) بانحراف معياري (0.76)، مما يدل على تحسن ملحوظ في سرعة نقل المعلومات نتيجة استخدام الوسائل الإلكترونية.

في حين حصلت الفقرتان (2) «وضوح الرسائل التنظيمية» و(6) «تقليل الأخطاء في الاتصال» على متوسطين حسابيين بلغا (3.98) و(3.95) على التوالي، بانحرافين معياريين (0.81) و(0.80)، وهما ضمن المستوى المرتفع، إلا أنهما يشيران إلى الحاجة لمزيد من الضبط في صياغة الرسائل الإلكترونية وتقليل احتمالات سوء الفهم

وجاءت الفقرة رقم (5) «فاعلية قنوات الاتصال غير الرسمية» في المرتبة الأخيرة نسبياً بمتوسط حسابي بلغ (3.90) وانحراف معياري (0.82)، مما يعكس أن قنوات الاتصال غير الرسمية الإلكترونية أقل تأثيراً مقارنة

بالقنوات الرسمية

وتدل نتائج هذا المحور على أن الإدارة الإلكترونية لعبت دوراً فاعلاً في تحسين فعالية الاتصال التنظيمي من حيث السرعة، والتنسيق، والعمل الجماعي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الأداء التنظيمي.

المحور الثالث: بيئة العمل

جدول (4-7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور بيئة العمل

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	تحقيق الرضا الوظيفي	4	0.78	مرتفعة
2	تحسين العلاقات بين العاملين	4.05	0.75	مرتفعة
3	تعزيز التعاون بين الموظفين	4.1	0.72	مرتفعة
4	توفير بيئة عمل مرنة	3.95	0.8	مرتفعة
5	تقليل ضغوط العمل	3.9	0.83	مرتفعة
6	وضوح الأدوار والمسؤوليات	4.02	0.76	مرتفعة
7	دعم الإبداع والابتكار	4.08	0.74	مرتفعة

8	تحسين تنظيم العمل	4.12	0.71	مرتفعة
9	رفع مستوى الانتماء المؤسسي	3.98	0.79	مرتفعة
10	تحقيق التوازن بين العمل والتكنولوجيا	4	0.77	مرتفعة
المتوسط الكلي		4.02	0.77	مرتفعة

أوضحت نتائج المحور الثالث الخاص ببيئة العمل أن مستوى تأثير الإدارة الإلكترونية في تحسين بيئة العمل جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.02) بانحراف معياري (0.77)، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على الأثر الإيجابي للإدارة الإلكترونية في هذا الجانب.

وقد جاءت الفقرة رقم (8) «تحسين تنظيم العمل» في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.12) وانحراف معياري (0.71)، مما يدل على أن الإدارة الإلكترونية أسهمت في تنظيم الإجراءات وتوزيع المهام بشكل أكثر كفاءة

كما حققت الفقرة رقم (3) «تعزيز التعاون بين الموظفين» متوسطاً حسابياً قدره (4.10) بانحراف معياري (0.72)، وهو ما يعكس دور الأنظمة الإلكترونية في تعزيز العمل التعاوني داخل بيئة العمل.

وجاءت الفقرة رقم (7) «دعم الإبداع والابتكار» بمتوسط حسابي بلغ (4.08) وانحراف معياري (0.74)، مما يشير إلى أن الإدارة الإلكترونية وفرت بيئة محفزة على الابتكار واستخدام الأفكار الجديدة.

أما الفقرة رقم (2) «تحسين العلاقات بين العاملين» فقد سجلت متوسطاً حسابياً قدره (4.05) بانحراف معياري (0.75)، مما يدل على تحسن التفاعل الإيجابي بين الموظفين.

في حين حصلت الفقرتان (1) «تحقيق الرضا الوظيفي» و(10) «تحقيق التوازن بين العمل والتكنولوجيا» على متوسطين حسابيين متساويين بلغا (4.00)، بانحرافين معياريين (0.78) و(0.77) على التوالي، مما يعكس رضا عامًا عن بيئة العمل الإلكترونية مع وجود تحديات بسيطة.

وجاءت الفقرة رقم (5) «تقليل ضغوط العمل» في المرتبة الأخيرة نسبيًا بمتوسط حسابي بلغ (3.90) وانحراف معياري (0.83)، وهو ما يشير إلى أن التحول الإلكتروني قد يرافقه في بعض الأحيان ضغوط ناتجة عن كثافة العمل أو متطلبات التكنولوجيا.

ويُستنتج من نتائج هذا المحور أن الإدارة الإلكترونية أسهمت بشكل واضح في تحسين بيئة العمل من حيث التنظيم، والتعاون، والإبداع، والانتماء المؤسسي، رغم استمرار بعض التحديات المتعلقة بضغوط العمل

ثالثًا: اختبار فرضيات الدراسة (الارتباط والانحدار)

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (**Pearson Correlation**) لاختبار طبيعة وقوة العلاقة بين متغير الإدارة الإلكترونية وكل من فعالية الاتصال التنظيمي وبيئة العمل، وذلك للتحقق من الفرضيات الارتباطية للدراسة.

جدول (4-8): نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (.Sig)	نوع العلاقة
الإدارة الإلكترونية	فعالية الاتصال التنظيمي	0.71	0	طردية قوية
الإدارة الإلكترونية	بيئة العمل	0.68	0	طردية متوسطة - قوية

تشير نتائج جدول معامل ارتباط بيرسون إلى وجود علاقة ارتباط طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإلكترونية وفعالية الاتصال التنظيمي، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.71$) عند مستوى دلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، وهو أقل من (0.05)، مما يدل على أن العلاقة قوية ودالة إحصائية. ويعني ذلك أنه كلما ارتفع مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية داخل المنظمة، تحسنت فعالية الاتصال التنظيمي بين العاملين.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإلكترونية وبيئة العمل، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.68$) عند مستوى دلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يشير إلى أن زيادة الاعتماد على الإدارة الإلكترونية تسهم في تحسين بيئة العمل من حيث التنظيم، والتعاون، والرضا الوظيفي.

وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرضيات الارتباطية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإلكترونية وكل من فعالية الاتصال التنظيمي وبيئة العمل.

اختبار فرضيات التأثير باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط

لاختبار مدى تأثير الإدارة الإلكترونية على كل من فعالية الاتصال التنظيمي وبيئة العمل، تم استخدام تحليل

الانحدار الخطي البسيط. (Simple Linear Regression)

أولاً: تأثير الإدارة الإلكترونية على فعالية الاتصال التنظيمي

جدول (4-9): نتائج تحليل الانحدار الخطي لتأثير الإدارة الإلكترونية على فعالية الاتصال التنظيمي

المتغير المستقل	R	R ²	قيمة F	Sig.
الإدارة الإلكترونية	0.71	0.5	198.4	0

توضح نتائج تحليل الانحدار الخطي أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.71)، بينما بلغت قيمة معامل

التحديد ($R^2 = 0.50$)، مما يعني أن الإدارة الإلكترونية تفسر ما نسبته 50% من التغيرات في فعالية

الاتصال التنظيمي، في حين تعود النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم تتناولها الدراسة.

كما بلغت قيمة (F = 198.4) عند مستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما

يدل على أن نموذج الانحدار معنوي إحصائياً، وأن للإدارة الإلكترونية تأثيراً حقيقياً ومباشراً في تحسين فعالية

الاتصال التنظيمي داخل منظمات الأعمال العراقية.

وعليه، يتم قبول الفرضية القائلة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية للإدارة الإلكترونية على فعالية الاتصال التنظيمي.

ثانيًا: تأثير الإدارة الإلكترونية على بيئة العمل

جدول (4-10): نتائج تحليل الانحدار الخطي لتأثير الإدارة الإلكترونية على بيئة العمل

المتغير المستقل	R	R ²	قيمة F	Sig.
الإدارة الإلكترونية	0.68	0.46	170.2	0

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.68)، بينما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.46$)، مما يشير إلى أن الإدارة الإلكترونية تفسر حوالي 46% من التغيرات في بيئة العمل، وهي نسبة تفسيرية جيدة تعكس قوة تأثير المتغير المستقل.

كما بلغت قيمة ($F = 170.2$) عند مستوى دلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يؤكد دلالة النموذج إحصائيًا، ويشير إلى وجود تأثير معنوي للإدارة الإلكترونية في تحسين بيئة العمل من حيث التنظيم، والتعاون، والإبداع، والانتماء المؤسسي.

وبذلك يتم قبول الفرضية القائلة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية للإدارة الإلكترونية على بيئة العمل.

أسفرت نتائج اختبارات الارتباط والانحدار عن تأكيد جميع فرضيات الدراسة، حيث ثبت وجود علاقات ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإلكترونية وكل من فعالية الاتصال التنظيمي وبيئة العمل. وتدل هذه النتائج على أن الإدارة الإلكترونية تُعد عاملاً محورياً في تحسين الأداء التنظيمي وتعزيز بيئة العمل داخل منظمات الأعمال العراقية.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

استناداً إلى النتائج السابقة، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- الإدارة الإلكترونية في منظمات الأعمال العراقية على مستوى مرتفع، مدعومة ببنية تحتية تقنية جيدة واستخدام فعال للتطبيقات الإلكترونية، مع دعم إداري ملحوظ للتحويل الرقمي.
- الإدارة الإلكترونية تعزز فعالية الاتصال التنظيمي، من خلال تسريع تدفق المعلومات، وضمان وضوح الرسائل، وتسهيل التعاون بين الإدارات، مع تأثير محدود لقنوات الاتصال غير الرسمية.
- الإدارة الإلكترونية تحسن بيئة العمل من حيث التنظيم، والتعاون، ودعم الإبداع، والانتماء المؤسسي، رغم بعض التحديات المتعلقة بالضغوط الوظيفية الناتجة عن استخدام التكنولوجيا.
- هناك علاقة ارتباط قوية ودالة إحصائية بين الإدارة الإلكترونية وفعالية الاتصال التنظيمي، وعلاقة متوسطة – قوية مع بيئة العمل، ما يؤكد دورها كعامل محوري في الأداء التنظيمي.

- الإدارة الإلكترونية تؤثر بشكل مباشر وإيجابي على فعالية الاتصال التنظيمي وبيئة العمل، حيث تفسر نسبة كبيرة من التغيرات في كلا المتغيرين، ما يعكس أهميتها الاستراتيجية في منظمات الأعمال الحديثة.

ثانياً: التوصيات

انطلاقاً من النتائج والاستنتاجات، توصي الدراسة بما يلي

- تعزيز التحول الرقمي في منظمات الأعمال العراقية من خلال تحديث البنية التحتية التقنية وتوفير نظم معلومات إدارية متكاملة لدعم الأداء.
- تطوير مهارات العاملين في استخدام الأنظمة الإلكترونية، عبر برامج تدريبية مستمرة لضمان سهولة الاستخدام والاستفادة القصوى من التطبيقات الإلكترونية.
- تشجيع استخدام أدوات الاتصال الإلكتروني الجماعي لتعزيز التعاون بين الإدارات وتسهيل تدفق المعلومات بدقة وسرعة
- دعم بيئة العمل الرقمية من خلال تنظيم العمل بفعالية، تقليل ضغوط العمل عند استخدام التكنولوجيا، وتحفيز الإبداع والابتكار.
- تطوير سياسات الإدارة العليا لدعم التحول الرقمي والمبادرات الإلكترونية بشكل مستدام، بما يعزز التفاعل الإيجابي بين الموظفين ويقوي الانتماء المؤسسي.
- إجراء دراسات مستقبلية لاستكشاف تأثير الإدارة الإلكترونية على مؤشرات الأداء الأخرى مثل الإنتاجية، جودة الخدمات، ورضا العملاء.

المراجع:

1. كريم، صبا خضر. (2024). الإدارة الإلكترونية. مجلة الدراسات المستدامة، مج6، ملحق ، 1934 – 1955.
2. الصباحي، محسن. (2022). الإدارة الإلكترونية: رافعة للنموذج التنموي الجديد. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ع162 ، 315 – 335.
3. العديم، عقوب بن إرشيد. (2017). الإدارة الإلكترونية: مدخل إداري للحد من الفساد الإداري. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج31، ع2 ، 185 – 247.
4. شريف، هنية. (2019). دور النقود الإلكترونية في تنمية الإدارة الإلكترونية. حوليات جامعة الجزائر 1، ع33 ، 379 – 401.
5. فرح، مرفت أحمد محمد. (2011). دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الإدارة المحلية. مجلة البحوث المالية والتجارية، ع1 ، 170 – 194.
6. مرزوق، بسنت طارق أحمد، منصور، عبدالسلام علي نوير، و أبو زيد، أحمد الشورى. (2024). الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية: مقارنة أداء النظم والتحولات الإدارية في العصر الرقمي في المؤسسات الحكومية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ع81 ، 149 – 178.
7. الغرابلي، زينب إسماعيل إبراهيم، و الصاوي، محمود. (2023). دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز إدارة المعرفة: دراسة تطبيقية على العاملين في الجامعات بدولة الإمارات العربية المتحدة. المجلة العربية للإدارة، مج43، ع1 ، 3 – 24.

8. الصرايرة، نجاح محمد عارف. (2022). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية. مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع73 ، 85 - 97.
9. الشاوي، عبد الغني. (2023). دور الإدارة الإلكترونية في التحديث الإداري. منشورات مجلة العلوم القانونية - سلسلة فقه القضاء الإداري، ع10 ، 97 - 131.
10. عبيدون، نواره. (2022). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي. دراسات اجتماعية، مج12، ع2 ، 80 - 91.
11. شطاوي، حيدر حسن. (2018). دور الإدارة في حماية مواقعها الإلكترونية. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مج11، ع36 ، 269 - 283.
12. الدوسري، خليفة شاهين. (2023). دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية. مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، ع55 ، 383 - 390.
13. سابق، نسيم. (2025). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مج8، ع1 ، 319 - 329.
14. شاهين، شريف كامل محمود. (2021). قيادات الإدارة الإلكترونية: دراسة لاستعراض أدبيات الموضوع. المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، ع3 ، 1 - 15.
15. بربري، خديجة. (2022). دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة في المؤسسة الجزائرية للهاتف النقال موبيليس، الأغواط. مجلة البشائر الاقتصادية، مج8، ع2 ، 428 - 445.

16. القباطي، ماجد عبدالوكيل فضل، و الأعجم، علي صالح علي. (2020). دور الثقافة

التنظيمية في تطبيق الإدارة الإلكترونية: دراسة ميدانية في البنوك العاملة بمدينة الحديدة. مجلة

الدراسات الاجتماعية، مج26، ع3، 57 - 88.

17. العبسي، علي، كرثيو، جمال، و تجانية، حمزة. (2021). دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل

الاتصال الإداري: دراسة ميدانية بجامعة التكوين المتواصل مركز الوادي. مجلة التنمية الاقتصادية،

مج6، ع1، 71 - 89.

18. زكريا، صديق، و بن جيمة، عمر. (2017). دور الإدارة الإلكترونية في عملية التغيير

بالمؤسسات: دراسة حالة مؤسسة الضمان الاجتماعي، العين الصفراء، الجزائر. أبحاث المؤتمر الدولي

المحكم: الإدارة الإلكترونية بين الواقع والتمنية، عمان: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)

ومخبر التنمية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية جامعة علي لونيسي البلدية 2، 337 - 347.

19. رحمانى، سناء، و رحمانى، موسى. (2016). دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل عملية

التخطيط: دراسة ميدانية لمؤسسة كوندور برج بوعريرج الجزائر. مجلة رؤى اقتصادية، ع11، 297

- 311.

20. اشتيوي، محمد عبد حسين. (2013). دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل الاتصال

الإداري: من وجهة نظر العاملين في جامعة القدس المفتوحة - فرع غزة. مجلة جامعة الأقصى -

سلسلة العلوم الإنسانية، مج17، ع2، 218 - 248.

21. بيقه، دنيا خلود، و بن داود، العربي. (2021). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء

المؤسسة: دراسة ميدانية على بلدية برج عمر إدريس ولاية إيليزي (رسالة ماجستير غير منشورة).

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة.

22. بعضي، نعيمة، قاشي، شيماء، و أحمد، سليمة غدير. (2022). دور الإدارة الإلكترونية

في تحسين الأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية في المؤسسات الاقتصادية "شركة الكهرباء والطاقت

المتجددة وحدة تقرت 2022" (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة،

ورقلة.

23. فراحتية، العيد، و زلاقي، وهيبة. (2021). دور الإدارة الإلكترونية في تمكين العاملين:

دراسة ميدانية على العاملين الإداريين في جامعة المسيلة. دراسات اقتصادية، مج21، ع1، 17

- 36.

نور الدين، مريني، و لادي، بديعة. (2024). دور التكوين في تفعيل الإدارة الإلكترونية: دراسة

ميدانية بالإدارة المحلية: بلدية الخلفة. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، ع2، 904 - 916.

24. العامري، خميس بن سعيد بن سالم، و طشطوش، هایل عبدالمولى إبراهيم. (2021). دور

الإدارة الإلكترونية في جودة الأداء: دراسة حالة وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان (رسالة

ماجستير غير منشورة). جامعة الشرقية، إبراء.

25. قلاي، محمد، و قصير، نجا. (2025). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء

الوظيفي: دراسة ميدانية ببلدية البرواقية. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، مج14، ع2، 338 -

368.

26. الناشري، إبراهيم إسماعيل. (2021). دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل الاتصال الإداري:

دراسة ميدانية بجامعة الأندلس - اليمن. مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع53 ، 329 -

370.

27. كريم، شعبان هدية أحمد. (2024). دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق المرونة التنظيمية:

دراسة ميدانية على الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا. مجلة المنتدى الأكاديمي - العلوم الإنسانية،

مج8، ع2 ، 1773 - 1791.

28. درويش، وليد. (2021). دور الإدارة الإلكترونية في تنمية الموارد البشرية: دراسة حالة

مؤسسة الاتصالات الجزائرية، ولاية خنشلة. المجلة العالمية لإدارة الأعمال والتكنولوجيات، مج16،

ع1 ، 37 - 53.

29. عبدالله، إيمان نجم الدين. (2019). تفعيل دور التدريب في تطبيق الإدارة الإلكترونية:

دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الجامعة التقنية الشمالية. تنمية الرافدين، مج38،

ع124 ، 9 - 27.

30. أحمد، مناف عبدالمطلب، الكربولي، حاتم خليل إبراهيم، و الصبيحي، فائز هليل سريح.

(2019). دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية الإدارية: دراسة ميدانية على مجموعة من

كليات جامعة الأنبار. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج15، ع46 ، 164 -

179.

31. خابا، آدم. (2018). دور الإدارة الإلكترونية في إصلاح الإدارة وتجديد المرفق العام. مجلة

منازعات الأعمال، ع34 ، 126 - 136.

32. الذواوي، حمد إبراهيم، و الشناوي، وليد محمد رضا السيد مصطفى. (2025). دور

الإدارة الإلكترونية في إصلاح الإدارة وتجديد المرفق العام. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع92

، 1 - 51.

أثر حجم الأصول والسيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية

The Impact of Asset Size and Banking Liquidity on the Financial Performance of Iraqi Commercial Banks

سعاد هاشم راهي

جامعة كربلاء - كلية العلوم السياحية - Suad.h@uokerbala.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر حجم الأصول والسيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، انطلاقاً من مشكلة تتمثل في عدم وضوح طبيعة تأثير حجم الأصول والسيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية، واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الإحصاءات الوصفية، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار الخطي لاختبار فرضيات البحث. ويتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين شملت عينة البحث (10) مصارف تجارية خاصة هي: مصرف التنمية الدولي، ومصرف بغداد، والمصرف الأهلي العراقي، ومصرف آشور الدولي، ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار، ومصرف الاستثمار العراقي، ومصرف الخليج التجاري، ومصرف المنصور للاستثمار، ومصرف الائتمان العراقي، ومصرف بابل، وذلك خلال المدة (2017-2024).

وتوصل البحث إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأصول ومؤشري الأداء المالي المتمثلين بالعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) ، في حين أظهرت نسبة القروض إلى الودائع (LDR) علاقة ارتباط سالبة مع مؤشري الأداء المالي، كما بينت نتائج تحليل الانحدار وجود أثر إيجابي معنوي لحجم الأصول في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بينما لم يظهر أثر معنوي لنسبة القروض إلى الودائع في العائد على الأصول عند مستوى معنوية (5%)، في حين ظهر لها أثر سلبي معنوي في العائد على حقوق الملكية، وبناءً على ذلك تحققت الفرضية الأولى بصورة جزئية، في حين تحققت الفرضية الثانية بالكامل، مما يؤكد أهمية تنمية حجم الأصول وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية لتعزيز الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة.

الكلمات المفتاحية : حجم الأصول، السيولة المصرفية، نسبة القروض إلى الودائع (LDR) ، الأداء المالي، العائد على الأصول (ROA) ، العائد على حقوق الملكية (ROE) ، المصارف التجارية الخاصة، سوق العراق للأوراق المالية.

Abstract

This research aims to analyze the impact of asset size and banking liquidity on the financial performance of private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange. The study is motivated by the lack of clarity regarding the nature of the impact of asset size and banking liquidity on the financial performance of Iraqi commercial banks. To achieve its objectives, the research adopted the

descriptive–analytical approach, employing descriptive statistics, Pearson correlation analysis, and linear regression analysis to test the research hypotheses.

The research population consists of private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange. The study sample included (10) private commercial banks : International Development Bank, Baghdad Bank, National Bank of Iraq, Ashur International Bank, Middle East Investment Bank, Iraqi Investment Bank, Gulf Commercial Bank, Al-Mansour Investment Bank, Iraqi Credit Bank, and Babylon Bank, covering the period (2017–2024).

The findings revealed a statistically significant positive relationship between asset size and both financial performance indicators, namely Return on Assets (ROA) and Return on Equity (ROE). In contrast, the Loan-to-Deposit Ratio (LDR) exhibited a negative relationship with both financial performance indicators. Furthermore, the regression results indicated a significant positive effect of asset size on both (ROA) and (ROE). However, (LDR) did not have a statistically significant effect on (ROA) at the (5%) significance level,

whereas it had a statistically significant negative effect on (ROE) Accordingly, the first hypothesis was partially supported, while the second hypothesis was fully supported. These findings emphasize the importance of expanding asset size and maintaining an appropriate balance between liquidity and profitability in order to enhance the financial performance of private commercial banks.

Keywords : Asset Size, Banking Liquidity, Loan-to-Deposit Ratio (LDR), Financial Performance, Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE), Private Commercial Banks, Iraq Stock Exchange.

1. المقدمة

يشكل القطاع المصرفي أحد أهم الركائز الأساسية للنظام المالي والاقتصادي في أي دولة، لما يؤديه من دور محوري في تعبئة المدخرات، وتوفير التمويل، وتوجيه الموارد المالية نحو الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي وتزاد أهمية المصارف التجارية في الاقتصادات النامية ومنها العراق، في ظل الحاجة إلى تطوير القطاع المالي وتعزيز قدرته على دعم الاستثمار ومواكبة المتغيرات الاقتصادية والمالية المحلية والدولية.

ويعد حجم الأصول والسيولة المصرفية من أبرز العوامل المؤثرة في قدرة المصارف على تحقيق الأداء المالي الكفوء إذ يعكس حجم الأصول الطاقة التشغيلية والتمويلية للمصرف، ومدى قدرته على توسيع نشاطه الائتماني والاستثماري، في حين تمثل السيولة المصرفية عنصراً أساسياً لضمان قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته

والمحافظة على ثقة المودعين، مع ضرورة تحقيق التوازن بين الاحتفاظ بالسيولة وتوظيف الأموال في الأنشطة المدرة للعوائد بما ينعكس على مستويات الربحية والاستقرار المالي.

ويُقاس الأداء المالي للمصارف عادةً بمجموعة من المؤشرات التي تعكس كفاءة الإدارة في استثمار الموارد وتحقيق العوائد، ويأتي في مقدمتها معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، اللذان يمثلان من أكثر المؤشرات استخدامًا في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى ذلك تعد نسبة القروض إلى الودائع (LDR) من أهم مؤشرات إدارة السيولة المصرفية، إذ تعكس مدى قدرة المصرف على توظيف ودائعه في النشاط الائتماني مع المحافظة على مستويات مناسبة من السيولة.

وتبرز أهمية هذا البحث في ظل التباين الواضح بين المصارف التجارية العراقية الخاصة من حيث حجم الأصول ومستويات السيولة والأداء المالي، الأمر الذي يثير التساؤل حول طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات، ومدى تأثير كل من حجم الأصول والسيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف. وانطلاقاً من ذلك يسعى البحث إلى تحليل هذه العلاقة وقياس أثرها اعتماداً على البيانات المالية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2017-2024)، باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، من بينها الإحصاءات الوصفية، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار الخطي، بما يسهم في اختبار فرضيات البحث والوصول إلى نتائج يمكن أن تفيد الإدارات المصرفية وصانعي القرار في تعزيز كفاءة الأداء المالي وتحقيق التوازن بين النمو والسيولة.

وانتظم البحث في إطار متكامل يجمع بين منهجية البحث والإطار النظري والتحليل التطبيقي باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وصولاً إلى نتائج تسهم في تعزيز كفاءة إدارة الأصول والسيولة وتحسين الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة.

2. أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الجوانب الآتية :

1. إبراز أهمية حجم الأصول والسيولة المصرفية بوصفهما من المحددات الرئيسة للأداء المالي للمصارف التجارية.

2. رفد الأدبيات العربية بدراسة تطبيقية حديثة عن المصارف التجارية العراقية الخاصة.

3. تقديم نتائج تساعد إدارات المصارف في تحقيق التوازن بين التوسع في الإقراض والمحافظة على مستويات مناسبة من السيولة.

4. توفير مؤشرات كمية يمكن الاستفادة منها في دعم القرارات الإدارية والاستثمارية.

3. الدافع من البحث

يحتل القطاع المصرفي مكانةً مهمة في دعم الاقتصاد وتحفيز النشاط الاقتصادي، ويعتمد نجاحه بدرجة كبيرة على قدرته في تحقيق التوازن بين تنمية حجم الأصول والمحافظة على مستويات مناسبة من السيولة، بما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي، ومع التغيرات التي شهدتها القطاع المصرفي العراقي خلال السنوات الأخيرة، برزت الحاجة إلى دراسة أثر حجم الأصول والسيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة، ولا سيما في ظل تباين أحجام المصارف ومستويات السيولة والربحية فيما بينها، إضافة إلى محدودية الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر هذين المتغيرين مجتمعين في البيئة المصرفية العراقية، ومن هذا المنطلق جاء البحث لتقديم تحليل تطبيقي يساهم في دعم القرارات الإدارية والمصرفية وتعزيز الأدلة العلمية في هذا المجال.

4. مراجعه لبعض الدراسات السابقة

1.4. الدراسات السابقة

● شيتيه، صوان، وسالم (2021)

اجرى شيتيه، صوان، وسالم (2021) دراسة بعنوان محددات كفاءة الأداء المالي وأثرها على قياس الأرباح : دراسة قياسية على المصارف التجارية الليبية للفترة (2000–2018) ، وهدفت إلى تحليل أثر مجموعة من المتغيرات الداخلية، من بينها حجم الاصول والسيولة المصرفية، في كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، مقاسةً بمعدل العائد على الأصول (ROA) واعتمدت الدراسة المنهج القياسي باستخدام بيانات المصارف التجارية الليبية، مع تطبيق نماذج الانحدار الإحصائي لاختبار أثر المتغيرات المستقلة في الربحية المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية لكل من حجم المصرف والسيولة في معدل العائد على الأصول، وأوصت بضرورة تعزيز إدارة السيولة وتنمية حجم المصارف بما يسهم في تحسين الأداء المالي وزيادة الربحية.

● الرواشدة (2021)

اجرى الرواشدة (2021) دراسة بعنوان السيولة المصرفية وأثرها على الأداء المالي للبنك العربي في الأردن : دراسة حالة البنك العربي/ الأردن ، وهدفت إلى تحليل أثر السيولة المصرفية في الأداء المالي للبنك العربي خلال المدة (2005–2019)، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أربعة مؤشرات لقياس السيولة المصرفية، في حين تم قياس الأداء المالي بمؤشري العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، مع تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي لمؤشرات السيولة المصرفية في الأداء المالي للبنك، وأوصت بضرورة المحافظة على مستويات مناسبة من السيولة وتعزيز الودائع بما يسهم في تحسين الربحية.

• سيف الدين (2025)

أجرت سيف الدين (2025) دراسة بعنوان أثر السيولة على الربحية : دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016–2023)، وهدفت إلى قياس أثر مؤشرات السيولة المصرفية في ربحية المصارف التجارية العراقية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات خمسة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مع تطبيق الإحصاءات الوصفية، ومعامل ارتباط بيرسون، ونموذج المربعات الصغرى المعمم (GLS)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي لمؤشرات السيولة، ولا سيما نسبة القروض إلى الودائع (LDR)، في مؤشري العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وأوصت بتحقيق التوازن بين السيولة والربحية.

2.4. مقارنة الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أظهرت مراجعة الدراسات السابقة اعتماد الباحثين على مجموعة من الأساليب والنماذج الإحصائية، من أبرزها الإحصاءات الوصفية، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار الخطي، فضلاً عن استخدام بعض الدراسات نماذج قياسية متقدمة مثل نموذج المربعات الصغرى المعمم (GLS)، ونموذج الانحدار الذاتي (VAR)، ونماذج البيانات اللوحية (Panel Data)، وذلك بما يتناسب مع طبيعة البيانات وأهداف كل دراسة، أما البحث الحالي فقد اعتمد على بيانات ذات طبيعة طولية (Panel Data) مكونة من بيانات (10) مصارف تجارية خاصة خلال المدة (2017–2024)، وتم تحليلها باستخدام الإحصاءات الوصفية، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار الخطي لقياس العلاقات والأثر بين متغيرات البحث واختبار فرضياته، وقد جاءت هذه الأساليب ملائمة لطبيعة البيانات وأهداف البحث، وأسهمت في الوصول إلى نتائج إحصائية واضحة ودقيقة.

3.4. التحليل العام للدراسات السابقة

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة أنها تطرقت لأثر حجم الأصول أو السيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية، وتوصلت معظمها إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات، إلا أن طبيعة هذا الأثر وقوته اختلفتا باختلاف البيئة المصرفية، والعينة، والفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسات. كما ركزت بعض الدراسات على أثر حجم الأصول بصورة مستقلة، في حين تناولت دراسات أخرى أثر السيولة المصرفية، بينما جمعت دراسات محدودة بين المتغيرين لقياس أثرهما المشترك في مؤشري الأداء المالي المتمثلين بالعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) ويشير ذلك إلى استمرار الحاجة إلى إجراء دراسات تطبيقية في البيئة المصرفية العراقية تسهم في توضيح طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات في ظل الخصائص التي يتميز بها القطاع المصرفي العراقي.

5. الفجوة البحثية

على الرغم من النتائج التي قدمتها الدراسات السابقة بشأن أثر حجم الأصول أو السيولة المصرفية في الأداء المالي، فإنها لم تقدم معالجة متكاملة لهذا الأثر في بيئة المصارف التجارية الخاصة العراقية، إذ ركز معظمها على دراسة كل متغير بصورة مستقلة، أو أُجري في بيئات مصرفية خارج العراق، كما اختلفت في المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء المالي. ولم تتناول، في حدود اطلاع الباحث، أثر حجم الأصول والسيولة المصرفية ممثلة بنسبة القروض إلى الودائع (LDR) بصورة مشتركة في كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف التجارية الخاصة العراقية خلال المدة (2017-2024). ومن هنا جاءت هذه الدراسة لسد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل تطبيقي يعتمد على البيانات المالية للمصارف التجارية الخاصة العراقية لاختبار العلاقة والأثر بين هذه المتغيرات.

6. حداثة البحث

تتمثل حداثة البحث في أنه يقدم تحليلًا حديثًا لواقع المصارف التجارية الخاصة العراقية اعتمادًا على بيانات مالية تغطي المدة (2017-2024)، وهي مدة شهدت تطورات مهمة في القطاع المصرفي العراقي. كما يجمع البحث بين متغيري حجم الأصول والسيولة المصرفية (LDR) في نموذج تحليلي واحد لقياس أثرهما في مؤشري الأداء المالي (ROA) و (ROE)، بما يوفر رؤية أكثر شمولاً لطبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات.

7. الإسهام العلمي للبحث

يسهم البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بالأداء المالي للمصارف التجارية العراقية من خلال:

1. تحليل أثر حجم الأصول والسيولة المصرفية (LDR) في مؤشري الأداء المالي (ROA) و (ROE) ضمن بيئة المصارف التجارية الخاصة العراقية.
2. توفير دليل تطبيقي يستند إلى بيانات مالية حديثة يمكن الاستفادة منه في دعم قرارات إدارات المصارف وصناع السياسات المصرفية.
3. تقديم نتائج يمكن أن تشكل أساسًا لدراسات مستقبلية تتناول متغيرات إضافية أو تستخدم نماذج قياسية أكثر تقدمًا.

المحور الاول: منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ تم توصيف وتحليل العلاقة بين حجم الأصول والسيولة المصرفية والأداء المالي في المصارف التجارية العراقية الخاصة ولتحقيق أهداف البحث، استخدمت البيانات المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث خلال المدة (2017-2024)، وفي

الوقت نفسة جرى تفعيل مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات البحث وتحليل العلاقات والتأثير بين متغيراته.

8. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

1. هل يؤثر حجم الأصول في الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية؟
2. هل تؤثر السيولة المصرفية، ممثلة بنسبة القروض إلى الودائع (LDR) ، في الأداء المالي؟
3. ما طبيعة العلاقة بين حجم الأصول والسيولة المصرفية ومؤشري الأداء المالي (ROA) و (ROE)؟

9. أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. قياس أثر حجم الأصول في الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية.
2. قياس أثر السيولة المصرفية باستخدام نسبة القروض إلى الودائع (LDR) في الأداء المالي.
3. تحليل العلاقة بين متغيرات البحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون.
4. اختبار أثر المتغيرات المستقلة في مؤشري الأداء المالي باستخدام تحليل الانحدار الخطي.
5. تقديم توصيات تسهم في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية.

10. فرضيات البحث

1.10. الفرضية الأولى

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الأصول ونسبة القروض إلى الودائع

(LDR) على معدل العائد على الأصول (ROA).

- الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الأصول ونسبة القروض إلى الودائع (LDR) على معدل العائد على الأصول (ROA).

2.10. الفرضية الثانية

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الأصول ونسبة القروض إلى الودائع (LDR) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).
- الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الأصول ونسبة القروض إلى الودائع (LDR) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

11. أداة التحليل

تم الاعتماد على برنامج Microsoft Excel في إدخال البيانات المالية وتنظيمها وإعدادها للتحليل، في حين استخدم برنامج EViews لتنفيذ التحليلات الإحصائية واختبار فرضيات البحث واستخراج النتائج.

12. متغيرات البحث

1.12. المتغيرات المستقلة : حجم الأصول (ويُقاس بإجمالي الأصول) والسيولة المصرفية (وتُقاس بنسبة القروض إلى الودائع - LDR).

2.12. المتغير التابع : الاداء المالي ويقاس العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

13 . مجتمع وعينة البحث

1. مجتمع البحث : يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة البحث (2017-2024).

2. عينة البحث : تتكون عينة البحث من (10) مصارف تجارية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، تمثل ما نسبته (40%) من إجمالي المصارف التجارية الخاصة المدرجة، وهي : مصرف التنمية الدولي، ومصرف بغداد، والمصرف الأهلي العراقي، ومصرف آشور الدولي، ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار، ومصرف الاستثمار العراقي، ومصرف الخليج التجاري، ومصرف المنصور للاستثمار، ومصرف الائتمان العراقي، ومصرف بابل. وقد تم اختيار هذه العينة لتوافر بياناتها المالية بصورة منتظمة وإمكانية الحصول على تقاريرها السنوية خلال مدة الدراسة (2017-2024)، وبلغ عدد مشاهدات البحث (80) مشاهدة موزعة على ثماني سنوات، مما وفر بيانات طولية (Panel Data) مناسبة لإجراء التحليلات الإحصائية واختبار فرضيات البحث.

14. حدود البحث

1. الحدود المكانية : اقتصر البحث على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
2. الحدود الزمانية : استند البحث على البيانات المالية السنوية للمصارف عينة البحث خلال المدة (2017-2024).

15. الأساليب الإحصائية المستخدمة

- تم تطبيق البحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحقيق أهدافه واختبار فرضياته، وهي :
1. الإحصاءات الوصفية (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوسيط، الحد الأدنى، الحد الأعلى).
 2. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث .

3. تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لقياس أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع .

4. اختبار t لقياس معنوية معاملات الانحدار .

5. قيم الدلالة الإحصائية (p-value) للحكم على معنوية النتائج عند مستوى معنوية (5 %).

16. مزايا البحث يتميز البحث بما يأتي :

1. الاعتماد على بيانات مالية فعلية منشورة للمصارف العراقية .

2. دراسة تمتد لثمان سنوات بما يعكس الاتجاهات طويلة الأجل .

3. الجمع بين التحليل الوصفي وتحليل الارتباط والانحدار .

4. استخدام مؤشرين لقياس الأداء المالي (ROA) و (ROE).

5. دراسة أثر حجم الأصول باستخدام إجمالي الأصول، والسيولة المصرفية باستخدام نسبة القروض إلى الودائع

(LDR)، باعتبارهما من أهم المؤشرات المؤثرة في الأداء المالي للمصارف.

17. مصادر البيانات

استند البحث في الجانب النظري إلى (26) مصدرًا علميًا عربيًا وأجنبيًا، في حين اعتمد الجانب التطبيقي على

البيانات المالية السنوية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة

(2017-2024)، والتي شكلت قاعدة البيانات المستخدمة في التحليل الإحصائي واختبار فرضيات

البحث.

المحور الثاني : الجانب النظري

18. حجم الأصول Bank Asset Size

1. مفهوم حجم الأصول

يقصد بحجم الأصول المصرفية إجمالي الموارد الاقتصادية التي يمتلكها المصرف، والمثبتة في قائمة المركز المالي، والتي تشمل النقد والأرصدة لدى البنك المركزي، والاستثمارات المالية، والتسهيلات الائتمانية، والأصول الثابتة، وغيرها من الأصول التي تسهم في دعم عملياته وتحقيق الإيرادات ويعد حجم الأصول من أبرز المؤشرات المستخدمة في قياس حجم المصرف وتقييم قوته المالية، إذ يعكس مدى قدرته على التوسع في أنشطته المصرفية، واستقطاب الودائع، وتقديم الائتمان، وتعزيز مركزه التنافسي في السوق المصرفية، كما يستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع في الأدبيات المالية والمصرفية للتمييز بين المصارف وفقاً لحجمها، ودراسة أثر حجم المصرف في الأداء المالي والكفاءة التشغيلية (Bikker & Bos, 2008؛ Saunders & Cornett, 2021).

2. أهمية حجم الأصول

تنبع أهمية حجم الأصول من كونها تعكس القدرة المالية للمصرف ومدى اتساع نشاطه، إذ تتمتع المصارف ذات الأصول الكبيرة بقدرة أكبر على تنويع مصادر الدخل، وتوزيع المخاطر، وتحقيق وفورات الحجم (Economies of Scale)، الأمر الذي يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز الربحية، كما يمنح الحجم الكبير للأصول المصارف قدرة أعلى على الحصول على التمويل، ومواجهة التقلبات الاقتصادية، والامتثال للمتطلبات الرقابية، فضلاً عن تعزيز ثقة المستثمرين والمودعين بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها (Bank for International Settlements, Berger & Mester, 1997). (2023).

3. أهداف إدارة حجم الأصول

تهدف إدارة حجم الأصول إلى تحقيق النمو المستدام في موجودات المصرف بما ينسجم مع أهدافه الاستراتيجية، وتعظيم العائد من خلال الاستخدام الكفوء للموارد المالية، مع المحافظة على مستويات مقبولة من المخاطر والسيولة. كما تسعى إلى تحقيق التوازن بين التوسع في الأصول والالتزام بالمتطلبات الرقابية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتحسين القدرة التنافسية للمصرف في البيئة المصرفية (United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], 2023).

4. خصائص حجم الأصول

يتسم حجم الأصول بعدد من الخصائص، من أبرزها قابليته للنمو والتغير تبعاً لسياسات المصرف وظروف السوق، وارتباطه المباشر بحجم النشاط المصرفي، فضلاً عن كونه مؤشراً يعكس القوة المالية والقدرة التشغيلية للمصرف. كما يسهم ارتفاع حجم الأصول في تعزيز فرص التنويع وتقليل مخاطر التركيز، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي والأداء العام للمصرف (Athanasoglou et al., 2008).

5. العوامل المؤثرة في حجم الأصول

يتأثر حجم الأصول بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية فمن العوامل الداخلية سياسة التوسع الائتماني، وكفاءة الإدارة، ومستوى الربحية، وقدرة المصرف على استقطاب الودائع أما العوامل الخارجية فتشمل النمو الاقتصادي، والسياسة النقدية، وأسعار الفائدة، ومستوى المنافسة في القطاع المصرفي، إضافة إلى البيئة التنظيمية والتشريعية، إذ تؤثر جميعها في قدرة المصارف على تنمية أصولها واستدامة نموها (Saunders & Cornett, 2021).

6. أثر حجم الأصول في أداء المصارف

تشير الأدبيات المصرفية إلى وجود علاقة وثيقة بين حجم الأصول والأداء المالي، إذ غالباً ما تتمتع المصارف الكبيرة بقدرة أعلى على تحقيق الأرباح نتيجة الاستفادة من وفورات الحجم، وتحسين كفاءة استغلال الموارد، وتنويع مصادر الإيرادات ومع ذلك، فإن التوسع المفرط في الأصول قد يؤدي إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية إذا لم يصاحبه تطوير في نظم الإدارة والرقابة، لذلك فإن أثر حجم الأصول في الأداء المالي يعتمد على كفاءة إدارة هذه الأصول وليس على حجمها فقط (Rose & Hudgins, 2021).

7. مؤشر قياس حجم الأصول

اعتمدت الدراسة إجمالي الأصول (Total Assets) مؤشراً لقياس حجم الأصول المصرفية، ويعد هذا المؤشر من أكثر المقاييس استخداماً في الأدبيات المالية والمصرفية لقياس حجم المصرف، لما يعكسه من حجم الموارد الاقتصادية التي يمتلكها وقدرته على ممارسة أنشطته التمويلية والاستثمارية بكفاءة، كما يستخدم على نطاق واسع في الدراسات التطبيقية التي تتناول أثر حجم المصرف في الأداء المالي والكفاءة التشغيلية (Heffernan, 2005؛ Sinkey, 2002).

حجم الأصول = إجمالي الأصول (1)

19. السيولة المصرفية Bank Liquidity

1. مفهوم السيولة المصرفية

تعد السيولة المصرفية من المقومات الأساسية لاستقرار العمل المصرفي، إذ تُشير إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها من خلال توافر النقد أو الأصول القابلة للتحويل إلى نقد بسرعة وبتكلفة منخفضة، دون أن يترتب على ذلك تأثير جوهري في مركزه المالي. وتمثل السيولة عنصراً رئيساً في تحقيق

التوازن بين الربحية والأمان، إذ يتيح الاحتفاظ بمستوى مناسب من السيولة للمصرف تلبية طلبات السحب والوفاء بالالتزامات غير المتوقعة، مع الاستمرار في ممارسة أنشطته الائتمانية والاستثمارية بكفاءة، بما يعزز استقراره المالي وقدرته على مواجهة الظروف الاقتصادية المختلفة (Mishkin & Eakins, 2021)؛
(European Central Bank, 2023).

2. أهمية السيولة المصرفية

تكتسب السيولة المصرفية أهمية كبيرة لكونها تمثل خط الدفاع الأول في مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل والمحافظة على ثقة المودعين والمستثمرين، كما تسهم في تعزيز الاستقرار المالي، وتقليل احتمالات التعثر، وتمكين المصارف من الاستجابة للصدمات الاقتصادية والمالية دون الحاجة إلى بيع الأصول بخسائر أو اللجوء إلى مصادر تمويل مرتفعة التكلفة لذلك، أصبحت إدارة السيولة من المتطلبات الأساسية التي تؤكد عليها السلطات الرقابية لضمان سلامة النظام المصرفي (Financial Stability Board, 2023).

3. أهداف إدارة السيولة المصرفية

تهدف إدارة السيولة المصرفية إلى ضمان توافر الأموال الكافية للوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها، وتحقيق التوازن بين الاحتفاظ بمستوى مناسب من الأصول السائلة وتعظيم العائد من توظيف الأموال، فضلاً عن الحد من مخاطر نقص السيولة وتعزيز قدرة المصرف على مواجهة الأزمات المالية. كما تسعى إدارة السيولة إلى الالتزام بالمتطلبات الرقابية والمعايير الإشرافية ذات الصلة، بما يسهم في دعم الاستقرار المالي وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي (Hull, 2023 ؛ Heffernan, 2005).

4. أنواع السيولة المصرفية

تصنف السيولة المصرفية إلى عدة أنواع، أهمها السيولة النقدية التي تتمثل في النقد والأرصدة الجاهزة لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى، والسيولة السوقية التي تعبر عن قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى نقد بسرعة ومن دون خسائر كبيرة، والسيولة التمويلية التي تشير إلى قدرة المصرف على الحصول على مصادر تمويل جديدة عند الحاجة من الأسواق المالية أو المؤسسات النقدية. ويساعد هذا التنوع في السيولة على تعزيز مرونة المصرف في مواجهة الظروف الاقتصادية المختلفة (Allen, 2013).

5. محددات السيولة المصرفية

تحدد السيولة المصرفية بمجموعة من العوامل، من أهمها حجم الودائع واستقرارها، وهيكل الأصول والخصوم، وسياسات منح الائتمان، ومستوى الاحتياطيات النقدية، فضلاً عن أسعار الفائدة والظروف الاقتصادية العامة. كما تؤثر المتطلبات الرقابية والسياسات النقدية التي يضعها البنك المركزي في مستوى السيولة المتاحة للمصارف، الأمر الذي يتطلب إدارة متوازنة لضمان تحقيق السيولة والربحية في آن واحد (Asian Development Bank, 2022؛ International Monetary Fund, 2024).

6. مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة عندما يعجز المصرف عن توفير الأموال اللازمة للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها أو يضطر إلى الحصول على التمويل بتكاليف مرتفعة، مما ينعكس سلباً على ربحيته واستقراره المالي. وقد تزداد هذه المخاطر نتيجة السحوبات المفاجئة للودائع، أو ضعف القدرة على تسهيل الأصول، أو اضطراب الأسواق المالية. لذلك تؤكد المعايير الدولية على ضرورة وجود سياسات فعالة لإدارة مخاطر السيولة وقياسها بصورة مستمرة لضمان استدامة النشاط المصرفي (Van Greuning & Bratanovic, 2020).

7. مؤشرات قياس السيولة المصرفية

1- نسبة القروض إلى الودائع (Loan to Deposit Ratio – LDR)

تعد نسبة القروض إلى الودائع من أكثر مؤشرات السيولة استخدامًا في الدراسات المصرفية، إذ تقيس مدى اعتماد المصرف على ودائع العملاء في تمويل القروض. ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة توظيف الودائع في النشاط الائتماني، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض مستوى السيولة إذا تجاوز الحدود المقبولة، في حين يعكس انخفاضها احتفاظ المصرف بسيولة أكبر، إلا أنه قد يشير أيضًا إلى ضعف كفاءة توظيف الموارد المالية. لذلك تسعى المصارف إلى المحافظة على مستوى متوازن لهذه النسبة بما يحقق التوازن بين السيولة والربحية (Mishkin & Eakins, 2021).

$$\text{نسبة القروض إلى الودائع} = (\text{إجمالي القروض} \div \text{إجمالي الودائع}) \times 100 \dots\dots\dots (2)$$

2- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Liquid Assets to Total Assets Ratio)

تعكس هذه النسبة مقدار الأصول السائلة التي يحتفظ بها المصرف مقارنة بإجمالي أصوله، وتُعد مؤشرًا مهمًا على قدرته في مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل والاستجابة للسحوبات المفاجئة دون الحاجة إلى تصفية أصول طويلة الأجل. وتشير النسبة المرتفعة إلى قوة المركز المالي من ناحية السيولة، إلا أن الاحتفاظ بمستويات مرتفعة جدًا من الأصول السائلة قد يؤدي إلى انخفاض العائد، نظرًا لانخفاض ربحية هذه الأصول مقارنة بالقروض والاستثمارات الأخرى، لذلك تسعى المصارف إلى تحقيق توازن بين السيولة والربحية (Financial Stability Board, 2023).

$$\text{نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول} = (\text{إجمالي الأصول السائلة} \div \text{إجمالي الأصول}) \times 100 \dots\dots\dots (3)$$

يتبين مما تقدم أن السيولة المصرفية تمثل عنصرًا أساسيًا في المحافظة على استقرار المصارف وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وأن الإدارة الكفؤة للسيولة تسهم في تحقيق التوازن بين الربحية والأمان، كما تعد نسبة القروض إلى الودائع (LDR) ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من أكثر المؤشرات استخدامًا في الأدبيات المصرفية لقياس السيولة، إلا أن البحث الحالي اقتصر في الجانب التطبيقي على استخدام نسبة القروض إلى الودائع (Loan to Deposit Ratio – LDR) بوصفه المؤشر المعتمد لقياس السيولة المصرفية، وذلك لتوافر بياناتها لجميع المصارف عينة البحث، وشيوع استخدامها في الدراسات المصرفية، فضلًا عن ملاءمتها لأهداف البحث وطبيعة التحليل الإحصائي المعتمد.

20. الأداء المالي Financial Performance

1. مفهوم الأداء المالي

يشير الأداء المالي إلى قدرة المصرف على استغلال موارده المالية والبشرية بكفاءة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية وتعظيم العائد مع المحافظة على مستويات مقبولة من المخاطر ويعد الأداء المالي أداةً لتقييم نتائج الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، كما يعكس كفاءة الإدارة في توظيف الأصول وحقوق الملكية لتحقيق الربحية والاستدامة المالية (Brigham & Ehrhardt, 2022).

2. أهمية الأداء المالي

يعد الأداء المالي مؤشراً أساسياً للحكم على كفاءة المصارف التجارية وقدرتها على تحقيق الأرباح وتعزيز مركزها التنافسي، كما يوفر معلومات مهمة للإدارة والمستثمرين والجهات الرقابية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار وإدارة المخاطر ويسهم الأداء المالي المرتفع في تعزيز ثقة المتعاملين ودعم الاستقرار المالي

للقطاع المصرفي (Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], 2023).

3. أهداف تقييم الأداء المالي

يهدف تقييم الأداء المالي إلى قياس كفاءة المصرف في استخدام موارده، وتحليل مستوى الربحية والاستقرار المالي، وتحديد نقاط القوة والضعف، فضلاً عن دعم عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية، كما يساعد في تقييم مدى قدرة المصرف على تحقيق قيمة مضافة للمساهمين والالتزام بالمتطلبات الرقابية وتعزيز القدرة التنافسية (Gitman et al., 2022).

4. العوامل المؤثرة في الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي للمصارف بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وتشمل العوامل الداخلية جودة الأصول، والسيولة المصرفية، وكفاية رأس المال، وكفاءة الإدارة، وإدارة المخاطر، بينما تتمثل العوامل الخارجية في النمو الاقتصادي، والتضخم، وأسعار الفائدة، والسياسات النقدية، والتشريعات المصرفية، ومستوى المنافسة في القطاع المالي. وتؤثر هذه العوامل مجتمعة في قدرة المصارف على تحقيق الأرباح والمحافظة على استدامة أدائها المالي (International Monetary Fund, 2024).

5. مؤشرات قياس الأداء المالي

تستخدم مجموعة من النسب المالية لتقييم أداء المصارف التجارية، ويعتمد اختيارها على أهداف الدراسة وطبيعة البيانات المتاحة وتعد مؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية من أكثر المؤشرات استخداماً في الأدبيات المصرفية لقياس الربحية والكفاءة المالية.

1- العائد على الأصول (Return on Assets – ROA)

يقيس العائد على الأصول قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من إجمالي أصوله، ويعكس كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المتاحة وتحويلها إلى أرباح. ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى تحسن كفاءة استخدام الأصول وتعزيز الأداء المالي للمصرف (European Banking Authority, 2023).

$$\text{العائد على الأصول} = (\text{صافي الربح} \div \text{إجمالي الأصول}) \times 100 \dots\dots\dots (4)$$

2- العائد على حقوق الملكية (Return on Equity – ROE)

يقيس العائد على حقوق الملكية (Return on Equity – ROE) قدرة المصرف على تحقيق عائد للمساهمين من الأموال المستثمرة، ويُعد من أهم مؤشرات الربحية التي يعتمد عليها المستثمرون في تقييم كفاءة الإدارة وكفاءة استخدام حقوق الملكية ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة قدرة المصرف على تعظيم قيمة حقوق الملكية وتحقيق عوائد أفضل للمساهمين، بما يعكس تحسن الأداء المالي للمصرف (Mishkin & Eakins, 2021؛ World Bank, 2023).

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الربح} \div \text{حقوق الملكية}) \times 100 \dots\dots\dots (5)$$

يتضح أن الأداء المالي يمثل المحصلة النهائية لكفاءة الإدارة المصرفية في توظيف الموارد وإدارة المخاطر وتحقيق الربحية وتعتمد الدراسات المصرفية بصورة رئيسة على مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لقياس الأداء المالي، الأمر الذي يمهد لعرض العلاقة النظرية بين حجم الأصول والسيولة المصرفية والأداء المالي.

21. العلاقة النظرية بين متغيرات البحث

1. العلاقة النظرية بين حجم الأصول والأداء المالي

ترتبط حجم الأصول بالأداء المالي بعلاقة إيجابية في الأدييات المصرفية، إذ يعكس ارتفاع حجم الأصول اتساع النشاط المصرفي وزيادة القدرة على تقديم الخدمات الائتمانية والاستثمارية، الأمر الذي يسهم في تحقيق وفورات الحجم، وتنوع مصادر الإيرادات، وتحسين كفاءة استغلال الموارد المالية، كما تتمتع المصارف ذات الأصول الكبيرة بقدرة أكبر على امتصاص الصدمات المالية، والحصول على مصادر تمويل متنوعة، وتعزيز مركزها التنافسي، مما ينعكس إيجاباً على مؤشرات الربحية، ولا سيما العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) ومع ذلك، فإن التوسع غير الكفوء في حجم الأصول قد يؤدي إلى انخفاض كفاءة استخدام الأصول إذا لم يرافقه تحسن في الإدارة والتوظيف الأمثل للموارد، الأمر الذي قد يحد من آثاره الإيجابية في الأداء المالي (Heffernan, 2005؛ World Bank, 2023).

2. العلاقة النظرية بين السيولة المصرفية والأداء المالي

تعد السيولة المصرفية من المتغيرات الأساسية المؤثرة في الأداء المالي للمصارف التجارية، إذ تعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها، وتلبية طلبات السحب والاحتفاظ بثقة المودعين، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي واستمرارية النشاط المصرفي. كما تمكن الإدارة المصرفية من مواجهة الظروف الطارئة والتقلبات الاقتصادية دون التعرض لضغوط تمويلية تؤثر في كفاءة الأداء.

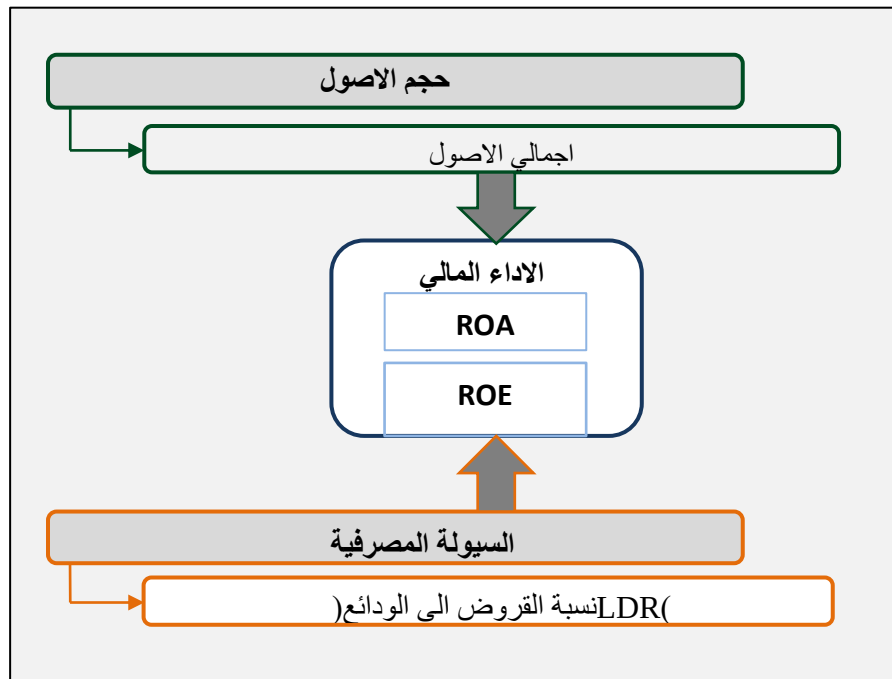
وفي المقابل، فإن الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من السيولة قد يؤدي إلى انخفاض الربحية نتيجة توجيه جزء من الموارد المالية إلى أصول سائلة منخفضة العائد بدلاً من استثمارها في أنشطة ائتمانية أو استثمارية أكثر ربحية، في حين أن انخفاض السيولة إلى مستويات غير كافية يزيد من مخاطر التعثر وعدم القدرة على الوفاء بالتزامات، الأمر الذي ينعكس سلباً على الأداء المالي للمصرف، لذلك تسعى المصارف إلى تحقيق مستوى

أمثل من السيولة يوازن بين متطلبات الأمان وتعظيم الربحية، بما يسهم في تحسين مؤشرات الأداء المالي وتعزيز استدامته (Reserve Bank of Australia, 2023).

22. النموذج المفاهيمي للبحث

في ضوء الأدبيات المصرفية والدراسات السابقة، يستند النموذج المفاهيمي للبحث إلى افتراض وجود أثر لكلٍ من حجم الأصول والسيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة ولغرض اختبار هذه العلاقة، اعتمدت الدراسة إجمالي الأصول (Total Assets) لقياس حجم الأصول، ونسبة القروض إلى الودائع (Loan to Deposit Ratio: LDR) لقياس السيولة المصرفية، في حين قيس الأداء المالي من خلال مؤشري العائد على الأصول (Return on Assets: ROA) والعائد على حقوق الملكية (Return on Equity: ROE) ويوضح الشكل (1) النموذج المفاهيمي للبحث، مبيّناً العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والتي جرى اختبارها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة (Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], 2023؛ European Central Bank, 2023).

شكل (1) يوضح العلاقات المفترضة بين متغيرات البحث



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات

يتضح من النموذج المفاهيمي أن البحث يفترض وجود أثر لكل من حجم الأصول والسيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة، إذ تمثل المتغيرات المستقلة العوامل المفسرة للأداء المالي، في حين يمثل الأداء المالي المتغير التابع الذي يقاس بمؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) ويعد هذا النموذج الأساس الذي انطلق منه الجانب التطبيقي لاختبار فرضيات البحث وتحليل طبيعة العلاقات والأثر بين متغيراته.

المحور الثالث : الجانب التطبيقي

يوضح الجانب التطبيقي اختبار علاقات الارتباط وأثر متغيرات البحث باستخدام البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة، إذ تم توظيف إجمالي الأصول لقياس حجم الأصول، ونسبة القروض إلى الودائع (LDR) لقياس السيولة المصرفية، ومؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس الأداء المالي، كما جرى الاستعانة ببعض المؤشرات المالية المساندة، مثل صافي الدخل والقروض والودائع والنقدية، لدعم التحليل الإحصائي وتفسير النتائج، واعتمد البحث على بيانات ذات طبيعة طولية (Panel Data) تغطي المصارف عينة البحث خلال المدة (2017-2024)، وقد تم استخدام برنامج **Microsoft Excel** في إدخال البيانات المالية وتنظيمها وإعدادها للتحليل، في حين استخدم برنامج **EViews** لتنفيذ الإحصاءات الوصفية، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار الخطي، واختبار فرضيات البحث واستخراج النتائج ولتحقيق ذلك، قسم هذا المحور إلى خمسة أجزاء رئيسية، هي: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث، ومقارنة متغيرات البحث بين المصارف عينة البحث، وعرض المخططات البيانية التوضيحية، وتحليل مصفوفة ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقات بين المتغيرات،

واختبار فرضيات البحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي لقياس أثر المتغيرات المستقلة في متغيرات الأداء المالي.

23. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

تعد الإحصاءات الوصفية من الأساليب الأساسية في تحليل البيانات، إذ تسهم في تقديم وصف أولي لخصائص متغيرات البحث من خلال بيان مقاييس النزعة المركزية والتشتت، بما يساعد على تكوين تصور عام عن طبيعة البيانات ومدى تباينها بين المصارف عينة البحث.

وتجدر الإشارة إلى أن إدراج متغيرات صافي الدخل، وإجمالي الأصول، وإجمالي القروض، وإجمالي الودائع، والنقدية في الإحصاءات الوصفية لم يكن لغرض اختبار فرضيات البحث بوصفها متغيرات مستقلة أو تابعة، وإنما بوصفها مؤشرات مالية مساندة استخدمت لتقديم صورة أكثر شمولاً عن الخصائص المالية للمصارف عينة البحث، وتمثل هذه المتغيرات الأساس الذي تشتق منه المؤشرات المالية المعتمدة في البحث، إذ يقاس حجم الأصول بإجمالي الأصول، كما تحتسب نسبة القروض إلى الودائع (LDR) اعتماداً على إجمالي القروض وإجمالي الودائع، فضلاً عن إسهام متغيري صافي الدخل والنقدية في دعم تفسير النتائج والتحقق من الاتساق المنطقي بين البيانات المالية. ويعرض الجدول (1) المؤشرات الإحصائية الوصفية الرئيسة لمتغيرات البحث والمؤشرات المالية المساندة للمصارف عينة البحث خلال المدة (2017-2024)، والمتمثلة في الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأدنى قيمة، والوسيط، وأعلى قيمة.

جدول (1): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث والمؤشرات المالية المساندة لعينة المصارف التجارية الخاصة خلال المدة (2017-2024)

المتغير / المؤشر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	الوسيط (50%)	أعلى قيمة
صافي الدخل (مليون دينار)	13,562.00	17,863.76	1,120.00	3,747.00	70,800.00
إجمالي الأصول (مليون دينار)	864,141.80	801,086.06	280,000.00	443,997.50	3,504,021.00
إجمالي القروض (مليون دينار)	237,253.86	268,544.23	42,000.00	88,496.00	1,126,359.00
إجمالي الودائع (مليون دينار)	467,077.48	615,374.51	47,600.00	117,552.50	2,382,735.00
النقدية (مليون دينار)	376,015.15	315,272.23	153,600.00	214,166.00	1,401,608.00
العائد على الأصول ROA (%)	1.13%	0.60%	0.40%	0.92%	2.20%
العائد على حقوق الملكية ROE (%)	2.83%	2.81%	0.48%	1.23%	8.97%
نسبة القروض / الأصول (%)	23.50%	6.13%	15.00%	21.50%	35.00%

55.00%	47.50%	38.00%	5.19%	46.70%	نسبة النقدية / الأصول (%)
103.53%	78.43%	37.71%	22.20%	73.40%	نسبة القروض إلى الودائع LDR (%)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،

باستخدام برنامج Excel

اظهرت نتائج جدول (1) وجود تباين واضح بين القيم الدنيا والعليا، ولا سيما في متغيري إجمالي الأصول وصافي الدخل، مما يعكس وجود اختلافات هيكلية في الأحجام المالية بين المصارف عينة البحث، فقد بلغ متوسط العائد على الأصول (ROA) نحو (1.13%) بانحراف معياري قدره (0.60%)، مما يشير إلى استقرار نسبي في كفاءة توظيف الأصول، كما بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية (ROE) نحو (2.83%)، في حين وصلت أعلى قيمة له إلى (8.97%)، وهو ما يعكس تفاوتاً في قدرة المصارف على تحقيق العائد للمساهمين، وأظهرت نسبة النقدية إلى الأصول متوسطاً بلغ (46.70%)، مما يشير إلى احتفاظ المصارف بمستويات مرتفعة نسبياً من السيولة النقدية، بما يعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ومواجهة المخاطر، مع الالتزام بالمتطلبات الرقابية للبنك المركزي العراقي.

24. مقارنة متغيرات البحث حسب المصارف

لغرض بيان الفرق بين المصارف عينة البحث ، يوضح الجدول الآتي متوسط قيم متغيرات البحث لكل

مصرف خلال المدة (2017-2024)، بما يشمل حجم الأصول، وصافي الدخل، ومؤشرات الأداء المالي

(ROA) و (ROE) ، ونسبة القروض إلى الودائع (LDR) .

جدول (2): متوسط متغيرات البحث حسب المصارف التجارية الخاصة عينة البحث للمدة (2017-

(2024

اسم المصرف	متوسط الأصول	متوسط صافي الدخل	متوسط ROA	متوسط ROE	متوسط LDR
(مليون)	(مليون)	(مليون)	(%)	(%)	(%)
مصرف التنمية الدولي	2,107,461.63	42,149.25	2.00%	6.25%	47.06%
مصرف بغداد	1,919,186.00	31,552.38	1.64%	7.46%	37.71%
المصرف الأهلي العراقي	1,776,230.63	39,066.00	2.20%	7.26%	50.22%
مصرف آشور الدولي	556,732.63	6,124.13	1.10%	1.71%	78.43%
مصرف الشرق الأوسط	444,617.0	2,667.	0.60%	0.85%	60.50%

للإستثمار	0	75	%	%	%
مصرف الإستثمار العراقي	3	88	3,731.	0.90	1.18
مصرف الخليج التجاري	3	38	2,895.	0.73	0.97
مصرف المنصور للإستثمار	8	63	3,819.	1.00	1.27
مصرف الائتمان العراقي	0	00	2,412.	0.70	0.86
مصرف بابل	0	63	1,201.	0.40	0.48
					88.24
					%
					%
					%
					3%
					0%
					%
					%
					%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

باستخدام برنامج Excel

يبين الجدول (2) وجود تباين واضح بين المصارف التجارية الخاصة عينة البحث من حيث متوسط متغيرات

البحث خلال المدة (2017-2024)، فقد سجل مصرف التنمية الدولي أعلى متوسط لإجمالي الأصول

بلغ 2.11 ترليون دينار، يليه مصرف بغداد بمتوسط 1.92 ترليون دينار، ثم المصرف الأهلي العراقي

بمتوسط 1.78 ترليون دينار، وهو ما يعكس تركيز الجزء الأكبر من الأصول لدى هذه المصارف مقارنة ببقية

المصارف عينة البحث، كما حقق مصرف التنمية الدولي أعلى متوسط لصافي الدخل بلغ 42.1 مليار

دينار، يليه المصرف الأهلي العراقي بمتوسط 39.1 مليار دينار، ثم مصرف بغداد بمتوسط 31.6 مليار دينار، في حين تراوحت صافي الدخل لبقية المصارف بين 1.2 مليار دينار و 6.1 مليار دينار، أما فيما يتعلق بمؤشرات الربحية، فقد سجل المصرف الأهلي العراقي أعلى متوسط للعائد على الأصول (ROA) بنسبة 2.20%، يليه مصرف التنمية الدولي بنسبة 2.00%، ثم مصرف بغداد بنسبة 1.64%، بينما تصدر مصرف بغداد متوسط العائد على حقوق الملكية (ROE) بنسبة 7.46%، يليه المصرف الأهلي العراقي بنسبة 7.26%، ثم مصرف التنمية الدولي بنسبة 6.25% وتعد هذه النتائج مؤشراً أولاً على وجود فروق واضحة بين المصارف في حجم الأصول ومستويات الربحية، وهو ما سيتم توضيحه بصورة أكثر تفصيلاً من خلال المخططات البيانية الآتية.

25. المخططات البيانية التوضيحية

بهدف توضيح نتائج التحليل بصورة بصرية، تعرض المخططات البيانية الآتية مقارنات بين المصارف التجارية الخاصة عينة البحث، فضلاً عن اتجاهات التطور الزمني لبعض متغيرات البحث خلال المدة (2017-2024)، بما يسهم في تسهيل تفسير النتائج الإحصائية وإبراز الفروق بين المصارف محل البحث.

1. مقارنة متوسط إجمالي الأصول للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث خلال المدة (2017-2024)

يعرض المخطط (2) متوسط إجمالي الأصول للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث خلال مدة البحث (2017-2024)، لأجل المقارنة بين المصارف من حيث حجم أصولها، بوصفه أحد المؤشرات الرئيسة التي

تعكس حجم النشاط المصرفي والقدرة على التوسع في العمليات المصرفية.

المخطط (2) مقارنة متوسط إجمالي الأصول للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث خلال



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث، باستخدام

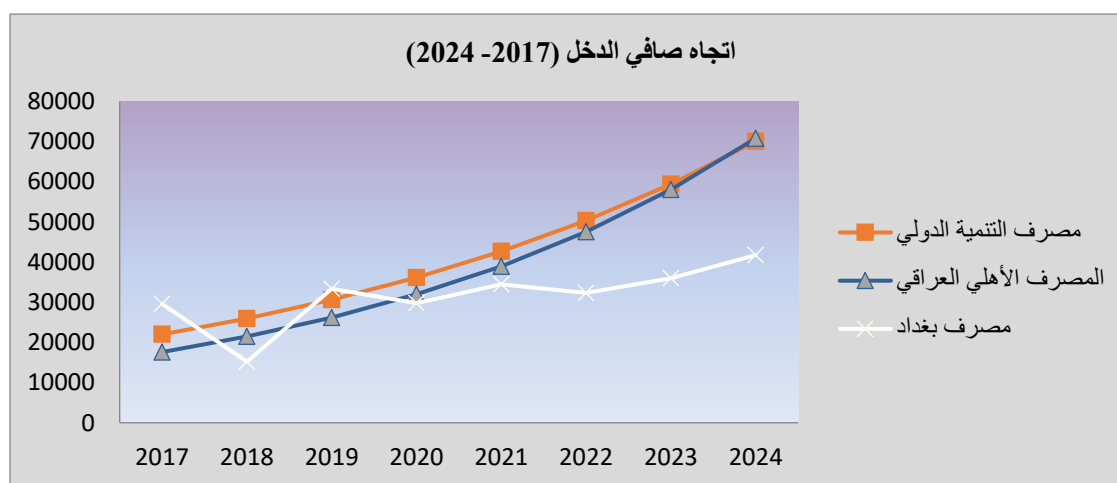
برنامج Excel

يعرض المخطط (2) مقارنة متوسط إجمالي الأصول للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث خلال المدة (2017-2024)، وذلك لبيان الفروق بين المصارف من حيث حجم أصولها، باعتباره أحد المؤشرات الرئيسة التي تعكس حجم النشاط المصرفي والقدرة على التوسع في العمليات المصرفية، إذ يوجد تفاوتاً واضحاً في متوسط إجمالي الأصول بين المصارف التجارية الخاصة عينة البحث، سجل **مصرف التنمية الدولي** أعلى متوسط للأصول، يليه **مصرف بغداد** ثم **المصرف الأهلي العراقي**، في حين سجلت بقية المصارف متوسطات أقل، ولاسيما مصرف بابل ومصرف الائتمان العراقي، ويعكس هذا التباين اختلاف أحجام النشاط المصرفي والقدرة على التوسع في الأصول بين المصارف خلال مدة البحث.

2. اتجاه صافي الدخل (2017 – 2024)

يوضح المخطط (3) اتجاه تطور صافي الدخل لأفضل ثلاثة مصارف من حيث الأداء المالي، وهي مصرف التنمية الدولي، والمصرف الأهلي العراقي، ومصرف بغداد، خلال المدة (2017-2024). ويهدف المخطط إلى بيان التغيرات السنوية في صافي الدخل، وإبراز قدرة هذه المصارف على تحقيق الأرباح واستدامة نموها المالي عبر سنوات البحث.

المخطط (3) اتجاه صافي الدخل لأفضل ثلاثة مصارف تجارية خاصة عينة البحث للمدة (2017-2024)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث، باستخدام

برنامج Excel

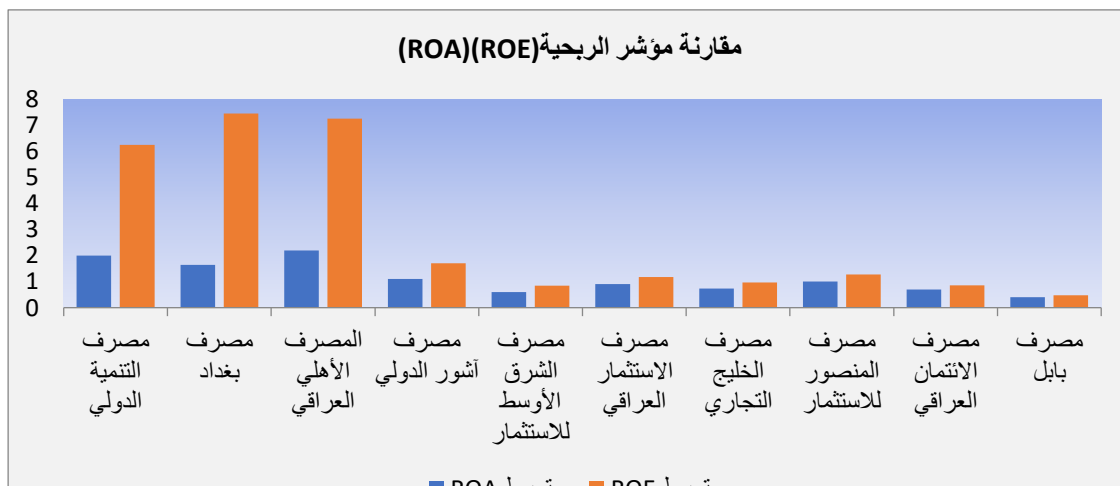
يبين المخطط (3) وجود اتجاه تصاعدي واضح لصافي الدخل لكل من مصرف التنمية الدولي والمصرف الأهلي العراقي خلال مدة البحث، إذ حقق المصرفان نمواً مستمراً في الأرباح حتى عام 2024، مما يعكس تحسن كفاءة الأداء المالي والتوسع في النشاط المصرفي، أما مصرف بغداد فقد أظهر تذبذباً نسبياً في السنوات الأولى، ولاسيما في عام 2018، إلا أنه عاد ليسجل نمواً تدريجياً في صافي الدخل خلال السنوات اللاحقة، لينتهي مدة البحث بمستوى أرباح أعلى من بدايتها، وبوجه عام يعكس المخطط تحسن الأداء الربحي للمصارف الثلاثة، مع تصدر المصرف الأهلي العراقي ومصرف التنمية الدولي أعلى مستويات صافي الدخل في نهاية مدة الدراسة، الأمر الذي يشير إلى نجاحهما في تعزيز قدرتهما على تحقيق الأرباح بصورة مستدامة.

3 . مؤشرات الربحية ROE & ROA

لإبراز الفروق في مستويات الربحية بين المصارف التجارية الخاصة عينة البحث، يوضح المخطط (4) مقارنة متوسط مؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، بما يسهم في بيان كفاءة المصارف في تحقيق الأرباح خلال مدة البحث.

المخطط (4) مقارنة مؤشري الربحية (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف التجارية الخاصة

عينة البحث



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث، باستخدام

برنامج Excel

يبين المخطط (4) وجود تباين واضح في متوسط مؤشري الربحية، إذ حقق كل من مصرف التنمية الدولي، ومصرف بغداد، والمصرف الأهلي العراقي أعلى متوسطات لكل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، مما يعكس كفاءة هذه المصارف في توظيف أصولها وحقوق مساهميها لتحقيق الأرباح. في المقابل، سجلت مصارف الخليج التجاري، والشرق الأوسط للاستثمار، وبابل أدنى متوسطات الربحية، وهو ما يشير إلى انخفاض قدرتها على تحقيق العوائد مقارنة ببقية المصارف عينة البحث، كما يلاحظ أن قيم مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) جاءت أعلى من قيم مؤشر العائد على الأصول (ROA) في جميع المصارف، وهو أمر متوقع لكون العائد على حقوق الملكية يقيس العائد المتحقق للمساهمين، في حين يقيس العائد على الأصول كفاءة استثمار إجمالي أصول المصرف، وتعكس هذه النتائج اختلاف مستويات الكفاءة الإدارية والتشغيلية بين المصارف التجارية الخاصة عينة البحث خلال مدة الدراسة، وبعد عرض الخصائص الوصفية والمقارنات البصرية، ينتقل البحث إلى تحليل العلاقات الإحصائية بين المتغيرات باستخدام مصفوفة ارتباط بيرسون.

26. مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Matrix)

يعرض الجدول التالي معاملات ارتباط بيرسون للتحقق من طبيعة وقوة العلاقات الخطية بين متغيرات البحث والمؤشرات المالية المساندة للمصارف عينة البحث، وذلك بهدف بيان درجة الارتباط بين المتغيرات الرئيسة وبعض المتغيرات المالية ذات الصلة التي تسهم في تفسير النتائج الإحصائية بصورة أكثر شمولاً.

جدول (3): مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات البحث والمؤشرات المالية المساندة للمصارف التجارية

الخاصة عينة البحث

المتغير	إجمالي الأصول	صافي الدخل	القروض	الودائع	النقدية	ROA	ROE	LD R
إجمالي الأصول	1.000							
صافي الدخل	**0.985	1.000						
القروض	**0.985	**0.994	1.000					
الودائع	**0.997	**0.989	**0.987	1.000				
النقدية	**0.994	**0.965	**0.962	*0.990 *	1.000			
ROA (%)	**0.812	**0.863	**0.845	*0.836 *	0.776 **	1.000		
ROE (%)	**0.859	**0.875	**0.846	*0.884 *	0.854 **	0.938 **	1.000	
LDR	-0.765**	-0.734**	-0.727**	-0.783*	-0.778	-0.701	-0.827	1.000

	**	**	**	*				
--	----	----	----	---	--	--	--	--

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، باستخدام

برنامج EViews.

تشير (**) الى ان معامل الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p < 0.01$).

أظهرت نتائج معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباط موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين إجمالي الأصول وصافي الدخل، إذ بلغ معامل الارتباط ($r = 0.985$) ، كما ظهرت علاقة ارتباط موجبة مع مؤشري الأداء المالي، العائد على الأصول (ROA) بمعامل ارتباط بلغ ($r = 0.812$) ، والعائد على حقوق الملكية (ROE) بمعامل ارتباط بلغ ($r = 0.859$) ، مما يشير وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين صافي الدخل وكل من القروض والودائع، إذ بلغ معامل الارتباط بين صافي الدخل والقروض ($r = 0.994$)، وبين صافي الدخل والودائع ($r = 0.989$) ، وهو ما يشير إلى وجود ارتباط قوي بين نمو صافي الدخل وزيادة كل من القروض والودائع، بما يعكس تزامن توسع النشاط المصرفي مع تحسن الربحية، دون أن يعني ذلك بالضرورة وجود علاقة سببية مباشرة وفي المقابل، أظهرت نسبة القروض إلى الودائع (LDR) علاقة ارتباط سالبة ومعنوية مع كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، إذ بلغت معاملات الارتباط (-0.701) و (-0.827) على التوالي، مما يدل على أن الارتفاع في نسبة القروض إلى الودائع يرتبط بانخفاض مؤشرات الربحية، وهو ما قد يعكس تراجع مستوى السيولة وارتفاع المخاطر المرتبطة بالتوسع في الإقراض، الأمر الذي يؤكد أهمية تحقيق التوازن بين السيولة والربحية في إدارة المصارف التجارية.

27. اختبار فرضيات البحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي

الفرضية الأولى: أثر حجم الأصول ونسبة القروض إلى الودائع (LDR) في معدل العائد على

الأصول (ROA)

• الفرضية الصفرية (H_0) : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الأصول ونسبة القروض إلى الودائع (

LDR) على معدل العائد على الأصول (ROA) .

• الفرضية البديلة (H_1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الأصول ونسبة القروض إلى الودائع (

LDR) على معدل العائد على الأصول (ROA) .

جدول (4): نتائج تحليل الانحدار الخطي للمتغير التابع (ROA)

المتغير المستقل	المعامل (β)	الخطأ المعياري	قيمة t	الدلالة المعنوية (p-value)	القرار الإحصائي
الثابت (Constant)	1.0825	0.255	4.252	0.000	معنوي
إجمالي الأصول	0.00000049	0.000	6.580	0.000	مقبول (يوجد أثر إيجابي)
نسبة LDR	-0.0052	0.003	-1.925	0.058	غير معنوي عند

5%					
----	--	--	--	--	--

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **EViews**

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لحجم الأصول في معدل العائد على الأصول (ROA) ، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أن زيادة حجم الأصول تسهم في تحسين العائد على الأصول وفي المقابل، لم يظهر لمتغير نسبة القروض إلى الودائع (LDR) أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.058)، وهي أعلى من (0.05). وبناءً على ذلك، ترفض الفرضية الصفرية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1) بالنسبة لمتغير حجم الأصول، في حين لا ترفض الفرضية الصفرية (H_0) بالنسبة لمتغير نسبة القروض إلى الودائع (LDR) ، مما يشير إلى تحقق الفرضية الأولى بصورة جزئية.

الفرضية الثانية: أثر حجم الأصول ونسبة القروض إلى الودائع (LDR) في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

□ الفرضية الصفرية (H_0) : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الأصول ونسبة القروض إلى الودائع (LDR) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) .

● الفرضية البديلة (H_1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الأصول ونسبة القروض إلى الودائع (LDR) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) .

جدول (5): نتائج تحليل الانحدار الخطي للمتغير التابع (ROE)

المتغير المستقل	المعامل (β)	الخطأ المعياري	قيمة t	الدلالة المعنوية (p-value)	القرار الإحصائي
الثابت (Constant)	4.9858	0.922	5.409	0.000	معنوي
إجمالي الأصول	0.00000191	0.000	7.044	0.000	مقبول (أثر طردي معنوي)
نسبة LDR	-0.0519	0.010	5.297	0.000	مقبول (أثر عكسي معنوي)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج EViews

تشير نتائج تحليل الانحدار إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لحجم الأصول على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أن زيادة حجم الأصول تسهم في تحسين معدل العائد على حقوق الملكية. كما أظهرت النتائج وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لنسبة القروض إلى الودائع (LDR)، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يرتبط بانخفاض معدل العائد على حقوق الملكية، وبناءً على مستوى الدلالة الاحصائية ($p < 0.05$) ترفض الفرضية الصفرية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1)، مما يؤكد وجود أثر معنوي لحجم الأصول ونسبة القروض إلى الودائع في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وبالتالي تتحقق الفرضية الثانية.

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. بين البحث أن حجم الأصول والسيولة المصرفية يعدان من أهم العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة، لما لهما من دور في تعزيز الربحية والاستقرار المالي .
2. اظهرت النتائج وجود تباين واضح بين المصارف التجارية الخاصة في حجم الأصول ومستويات السيولة والربحية، مما يعكس اختلاف السياسات الإدارية والقدرات المالية بين المصارف .
3. اثبت التحليل الإحصائي وجود أثر إيجابي معنوي لحجم الأصول في كل من معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).
4. اوضحت النتائج أن نسبة القروض إلى الودائع (LDR) لم يكن لها أثر معنوي في معدل العائد على الأصول، في حين كان لها أثر سلبي معنوي في معدل العائد على حقوق الملكية .
5. اكد البحث على تحقيق التوازن بين التوسع في حجم الأصول والمحافظة على مستويات مناسبة من السيولة يسهم في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة .

ثانياً: التوصيات

1. العمل على زيادة حجم أصول المصارف بصورة مدروسة بما يعزز قدرتها على تحقيق الأرباح وتحسين الأداء المالي .
2. المحافظة على مستويات مناسبة من السيولة من خلال إدارة نسبة القروض إلى الودائع بما يحقق التوازن بين الربحية والمخاطر .

3. تطوير السياسات الائتمانية والاستثمارية بما يسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد المالية وتحسين مؤشرات الأداء.

4. تعزيز نظم إدارة المخاطر والالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية الخاصة بالسيولة والملاءة المالية .

5. الاهتمام بالتطوير الإداري والتقني للمصارف من خلال توسيع الخدمات المصرفية الإلكترونية وتنمية الموارد البشرية لرفع كفاءة الأداء المالي .

ثالثاً: الدراسات المستقبلية المقترحة

1. جراء دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الخاصة والمصارف الحكومية في العراق لقياس أثر حجم الأصول والسيولة المصرفية في الأداء المالي .

2. توسيع نموذج البحث بإدخال متغيرات إضافية، مثل كفاية رأس المال، وجودة الائتمان، والحوكمة المصرفية، والتحول الرقمي، لقياس أثرها في الأداء المالي .

3. دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل التضخم وأسعار الفائدة وسعر الصرف، في العلاقة بين حجم الأصول والسيولة المصرفية والأداء المالي .

4. توسيع مدة الدراسة لتشمل سنوات أحدث، بما يسمح بتحليل أثر التطورات الاقتصادية والمصرفية والتشريعية على نتائج البحث .

5. تطبيق نماذج قياسية أكثر تقدماً لتحليل بيانات بانل، مثل نماذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects) والتأثيرات العشوائية (Random Effects) أو النماذج الديناميكية، للحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية.

المصادر:

1. الرواشدة، أسامة حسين (2021) السيولة المصرفية وأثرها على الأداء المالي للبنك العربي في الأردن : دراسة حالة البنك العربي/الأردن، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، (1)15، 84-101.

2. سيف الدين، رونديك شاهين (2025) أثر السيولة على الربحية : دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016-2023) مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (1)21، 729-770 ،

<https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17908>

3. شيته، رضا منصور، صوان، أحمد عمر، سالم، وليد رمضان (2021) محددات كفاءة الأداء المالي وأثرها على قياس الأرباح : دراسة قياسية على المصارف التجارية الليبية للفترة (2000-2018) المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد والتجارة، 2، 241-261.

4. Bikker, J. A., & Bos, J. W. B. (2008). Bank Performance : A Theoretical and Empirical Framework for the Analysis of Profitability, Competition and Efficiency, Routledge.

<https://doi.org/10.4324/9780203030899>.

). Financial Institutions **15**. Saunders, A., & Cornett, M. M. (2021). *Bank Management: A Risk Management Approach* (10th ed.) McGraw-Hill Education.

Berger, A. N., & Udell, P. (1997). Inside the Black Box: What **6**. Explains Differences in the Efficiencies of Financial Institutions? *Journal of Banking & Finance*, 21(7), 895–947. [https://doi.org/10.1016/S0378-4266\(97\)00042-4](https://doi.org/10.1016/S0378-4266(97)00042-4) .

Bank for International Settlements. (2023). Annual Economic **7**. Report 2023. <https://www.bis.org/publ/arpdf/ar2023e.htm> .

United Nations Conference on Trade and Development. (2023). **8**. Trade and Development Report 2023. <https://unctad.org/publication/trade-and-development-report-2023>

Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N., & Delis, M. D. (2008). Bank-**9**. Specific, Industry-Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 18(2), 121–136, <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2006.07.001>.

Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2021). *Bank Management & Financial **10**. Services* (10th ed.). McGraw-Hill Education.

- Heffernan, S. (2005). Modern Banking (2nd ed.). John Wiley & Sons. **11.**
- Sinkey, J. F. (2002). Commercial Bank Financial Management in the Financial-Services Industry (6th ed.). Prentice Hall. **12.**
- Mishkin, F. S., & Eakins, S. G. (2021). Financial Markets and Institutions (9th ed.). Pearson. **13.**
- European Central Bank. (2023). Financial Stability Review. **14.**
<https://www.ecb.europa.eu/pub/financial-stability/fsr>.
- Financial Stability Board. (2023). Annual Report 2023, **15.**
<https://www.fsb.org/work-of-the-fsb/annual> .
- Hull, J. C. (2023). Risk Management and Financial Institutions **16.**
(6th ed.). John Wiley & Sons.
- Allen, L. (2013). Financial Risk Management: A Practitioner's Guide to Managing Market and Credit Risk (2nd ed.). John Wiley & Sons. **17.**
- Asian Development Bank. (2022). Asian Development Outlook **18.**
2022. <https://www.adb.org/publications/asian-development-outlook-2022>

International Monetary Fund. (2024). Global Financial Stability Report. **19.**

<https://www.imf.org/en/Publications/GFSR>

Greuning, H. van, & Bratanovic, S. B. (2020). Analyzing Banking Risk : **20.**

A Framework for

Assessing Corporate Governance and Financial Risk (4th ed.). World Bank,

<https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1446-4> .

Brigham, E. F., & Ehrhardt, M. C. (2022). Financial **21.**

Management: Theory & Practice (16th ed.). Cengage Learning.

Organisation for Economic Co-operation and Development. **22.**

(2023). OECD Economic Outlook 2023.

<https://www.oecd.org/economic-outlook/>

Gitman, L. J., Juchau, R., & Flanagan, J. (2022). Principles of **23.**

Managerial Finance. Pearson.

European Banking Authority. (2023). Risk Assessment Report. **24.**

<https://www.eba.europa.eu/risk-analysis-and-data/risk-assessment-reports>

World Bank. (2023). Global Financial Development. **25.**

<https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr>

26. Reserve Bank of Australia. (2023). Financial Stability Review,
<https://www.rba.gov.au/publications/fsr/>

اثر تقنيات التحول الرقمي في تعزيز ممارسات الرقمنة المحاسبية وتخفيض الكلف :

بيان جوامير مايخان المندلاوي

مديرية تربية بغداد الرصافة الثالثة، وزارة التربية العراقية . byanjwamyr825@gmail.com

المستخلص :

يهدف البحث الى تسليط الضوء على اهمية تقنيات التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية والخاصة من حيث تأثيرها على الممارسات المحاسبية المرقمنة ودورها في تحقيق حوكمة رقمية وفق هيكلية تكنولوجيا الكترونية محاسبية وامتلاك حوكمة لرقابة ممارساتها في العراق واصلاح ممارساتها الاقتصادية والمالية الاجتماعية ضمن بيئة الاعمال العراقية محقق بذلك تخفيض كلف حقيقية ، وعليه تم اتباع المنهج الاستنباطي في الجانب النظري والمنهج الوصفي والتحليلي للجانب العملي حيث تم اعداد استبانة الكترونية لعينة مكونة 140 استمارة والموزعة على الاساتذة والمحاسبين والمدراء والمدققين واختبار فرضيات البحث التي كانت اولها تأثير تقنيات وادوات التحول الرقمي في امتلاك وتطبيق ممارسات الرقمنة المحاسبية وثانيهما تأثير الذكاء الاصطناعي في امتلاك ممارسات محاسبية رقمية ، وكانت نتائج البحث المستندة الى نتائج الاستبانة ان هناك تأثير كبير لتقنيات التحول الرقمي على جودة الممارسات المحاسبية الرقمية وان هناك تأثير قوي لتقنيات وادوات التحول الرقمي على امتلاك وتطبيق ممارسات رقمنة محاسبية ، ومن اهم ما تم طرحه من توصيات وجوب تقنيات وامتلاك ادوات رقمنة ذات تكنولوجيا عالية والكترونية تعزز الممارسات المحاسبية لدوائر الدولة والجهات الحكومية والمؤسسات التابعة للقطاع الخاص لمواكبة التطور في عالم الاعمال المعاصر .

الكلمات المفتاحية : التحول الرقمي - الذكاء الاصطناعي - الممارسات المحاسبية اليدوية - الممارسات المحاسبية الرقمية .

المقدمة :

يشهد العالم المعاصر تسارعاً غير مسبوق في وتيرة التطور التقني، إذ باتت التقنيات الرقمية تمثل ركيزة أساسية لإعادة تشكيل بيئات العمل المؤسسي بمختلف قطاعاته، ولم تكن الوظيفة المحاسبية بمعزل عن هذا التحول، بل غدت من أكثر الوظائف تأثراً بمتطلبات التحول الرقمي ، نظراً لما تقوم عليه من معالجة كم هائل من البيانات المالية التي تتطلب دقة وسرعة وموثوقية عالية، وفي هذا السياق، برز مفهوم "الرقمنة المحاسبية" بوصفه أحد أهم مظاهر التحول الرقمي داخل المؤسسات، إذ يسهم في إعادة صياغة أساليب تسجيل البيانات المالية ومعالجتها وعرضها، بما يعزز من جودة الانظمة المحاسبية ويدعم كفاءة عملية اتخاذ القرار تخفيض كلف حقيقية ، ومن هنا، تسعى هذه البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي وتطور الرقمنة المحاسبية، بوصف الأول متغيراً مستقلاً يؤثر في المتغير التابع المتمثل في الرقمنة المحاسبية .

المحور الاول - منهجية البحث :

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث بالاهتمام والتوجه المتزايد بموضوع التحول الرقمي في الأدبيات المحاسبية والإدارية ، إلا أن العديد من المؤسسات ما زالت تواجه صعوبات في ترجمة هذا التحول إلى ممارسات محاسبية رقمية فعلية ، سواء لضعف البنية التحتية التقنيات الرقمية أو محدودية المهارات والكفاءات الرقمية لدى العاملين في المجال

المحاسبي ، أو غياب الاساليب المحاسبية الداعمة لهذا التحول ، بناءً على ما تقدم تتمحور إشكالية هذه البحث حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر ودور تقنيات التحول الرقمي في تعزيز الممارسات المحاسبية الرقمية تخفيض الكلف ؟

أهمية البحث : تنبع أهمية هذا البحث من جانبين رئيسيين اولهما الجانب النظري المتمثل بإثراء الأدبيات المحاسبية بإطار مفاهيمي متكامل يربط بين متغيري التحول الرقمي والممارسات المحاسبية الرقمية وتخفيض الكلف ، لا سيما في ظل محدودية الدراسات العربية التي تناولت هذه العلاقة بشكل مباشر وثانيهما من حيث الجانب العملي فتمثل ذلك في تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تستفيد منها المؤسسات في تبني استراتيجيات فعالة للتحول الرقمي بما يخدم تطور أنظمتها المحاسبية في مؤسسات الدولة عامة والمصارف خاصة ، وإفادة صناع القرار والباحثين والمهتمين بمجال المحاسبة الرقمية .

أهداف البحث : يهدف البحث الى بيان الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي وأبعاده الأساسية للرقمنة المحاسبية وخصائصها ومقوماتها وتحديد مستوى تطبيق التحول الرقمي ضمن عينة البحث للكشف عن أثر التحول الرقمي في تطور الممارسات المحاسبية الرقمية لتقديم مجموعة من التوصيات المقترحة في ضوء نتائج البحث .

منهجية البحث :

اعتمد البحث في جانبها النظري على المنهج الاستنباطي من خلال استعراض وتحليل الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيري التحول الرقمي والرقمنة المحاسبية ودورها في تخفيض كلف تنفيذ الدورة المحاسبية بنظام محاسبي رقمي متكامل مستدام أما في الجانب العملي ، فيعتمد البحث على المنهج الاحصائي

بتوظيف اداة الاستبانة واستعمال برنامج spss 25 لاستقراء البيانات وتحليلها وعرض النتائج وبيان اثبات الفرضيات من عدمها وعرض الدلال المعنوية ودرجة الارتباط بين المتغيرات لاثبات موثوقية متغيرات البحث .

المحور الثاني - مفاهيم نظرية عن التحول الرقمي والرقمنة المحاسبية :

اولا - مفاهيم نظرية عن التحول الرقمي :

يعود مصطلح "التحول الرقمي" (Digital Transformation) في نشأته إلى العصر الرقمي الذي أعقب العصر الصناعي، والذي تميز بتحول جميع أشكال المعلومات إلى صيغ رقمية، وانتقالها عبر شبكة المعلومات الدولية من خلال منظومة متنوعة من الأدوات الإلكترونية والرقمية، ويتجلى ذلك في انتشار الهواتف المحمولة التي أتاحت إمكانية الاتصال من أي مكان، ووسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الاجتماعية، والمدونات الإلكترونية، كما أسهمت الحوسبة السحابية في تمكين إنشاء أدوات ومنتجات مبتكرة بوتيرة غير مسبوقة، إلى جانب ما وفرته أجهزة الاستشعار الخاصة بتحديد الموقع الجغرافي، وأجهزة الحاسب الشخصية والحمولة والأجهزة اللوحية، ومنصات وبيئات التعلم الافتراضية ، وغيرها من التقنيات التي شكّلت في مجملها الملامح الأساسية لهذا التحول (المسلماني ، 2022 : 816) .

يشير التحول الرقمي إلى عملية تغيّر جوهري في أساليب العمل والممارسات المؤسسية عبر توظيف التقنيات الرقمية ، بما يشمل الهيكل التنظيمي والعمليات والثقافة المؤسسية والعلاقة مع العملاء والشركاء، ويذهب بعض الباحثين إلى تعريفه بأنه توظيف كافة التقنيات الرقمية المتاحة بهدف تحسين الأداء وتخفيض التكاليف للعمليات التشغيلية والادارية ، وزيادة الإنتاجية ، وتقديم خدمات أسرع وأكثر جودة للعملاء والمستفيدين (اتحاد مجالس البحث العلمي ، 2023 : 12) ، كما يرتبط مفهوم التحول الرقمي بالتقدم التقني المتسارع

الذي أصبح سمة ملازمة للحياة اليومية (6 : Anderson,2023)، ويُعرّف كذلك بأنه اعتماد التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات، واستبدال المعاملات الورقية بأخرى إلكترونية، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء الخدمي، وتحسين العمليات الإنتاجية، وتعزيز حوكمة المعاملات (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2025: 25) و (عبدالمحسن، 2024: 13) .

أهمية تقنيات التحول الرقمي في تخفيض التكاليف للمؤسسات ذات الطابع الرقمي :

يرى كل من Kim & David أن أهمية التحول الرقمي للمؤسسات تتمثل فيما يلي (David، 2018) :

- تحقيق التكامل بين الوظائف الأساسية داخل المؤسسة.
- تطوير عملية اتخاذ القرار، وتوظيف الإمكانيات المادية والبشرية بما يحقق أهداف المؤسسة.
- تخفيض التكاليف الإدارية والتشغيلية من النظام المحاسبي لادخال ومعالجة البيانات واخراج المعلومات.
- إنشاء إدارة معلوماتية تسهم في تحقيق المساءلة والشفافية.
- تعزيز التعلم الذاتي وإكساب العاملين مهارات رقمية متعددة تواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة.
- إدارة الوقت بفاعلية أكبر، مما يوفر الجهد ويحسن أداء المؤسسة .
- تقديم خدمات إبداعية ومبتكرة تتجاوز الطرق التقليدية في تقديم الخدمات.

تقنيات الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي :

يستند التحول الرقمي إلى منظومة متكاملة من التقنيات الحديثة التي تُشكّل ركائزه الأساسية، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، الذي يُتيح محاكاة قدرات العقل البشري في التحليل واتخاذ القرار، ويُعد أحد أهم محركات التحول في مختلف القطاعات، كما تُعد الحوسبة السحابية (Cloud Computing) من التقنيات الجوهرية، إذ تتيح للمؤسسات الوصول إلى موارد حوسبية (خوادم، تخزين، شبكات، تطبيقات) عبر الإنترنت دون الحاجة لامتلاك بنية تحتية مكلفة، بما يخفض التكاليف ويعزز المرونة التشغيلية، وتُشكّل البيانات الضخمة (Big Data) وتحليلاتها ركيزة أخرى، إذ تُمكن المؤسسات من استخراج أنماط ومعارف قيّمة من الكم الهائل من البيانات المتاحة لدعم القرارات الاستراتيجية، إلى جانب ذلك، تبرز تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) بوصفها آلية لضمان الشفافية وأمن المعاملات دون الحاجة لوسيط، فضلاً عن الأتمتة الرقمية (Digital Automation) وإنترنت الأشياء (IoT) اللذين يساهمان في تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف، وتتكامل هذه التقنيات فيما بينها؛ فالذكاء الاصطناعي على سبيل المثال لا يحقق فائدته الكاملة دون توافر البيانات الضخمة، وهو ما يعكس الطبيعة التكاملية لمنظومة التحول الرقمي ككل. (محمد ، 2025 : 78) ، حيث برزت العديد من ادوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي منها (ال صمه ، 2018 و الحراصي واخرون ، 2020) :

1- الذكاء الاصطناعي: يتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته الاستثنائية على تمكين الأجهزة الحاسوبية من التعرف على الأنماط المعقدة وتحليل كميات هائلة من البيانات بصورة متقدمة مما يتيح استنتاج التوصيات والنتائج وتحسين عملية اتخاذ القرار فبفضل هذه القدرة، أصبح بالإمكان تحسين الكفاءة التشغيلية في مختلف المجالات مثل الرعاية الصحية، الصناعة، والتعليم.

2- تقنية البلوك تشين: تعد هذه التقنية واحدة من أكثر التقنيات أماناً وشفافيةً في تسجيل ومشاركة البيانات بطريقة لا مركزية ودون الحاجة إلى وسطاء وتعتبر العملات الرقمية مثل البيتكوين أحد أبرز تطبيقاتها حيث أتاحت هذه التقنية إعادة تعريف الطريقة التي تُدار بها الأنظمة الاقتصادية والمالية التقليدية.

3- الحوسبة السريعة ومعالجة البيانات: التقنيات الحاسوبية الحديثة أدت إلى جعل أجهزة الكمبيوتر أكثر ذكاءً وأعلى قدرة في تحليل البيانات بكميات ضخمة وبوتيرة سريعة للغاية وهذا التطور هو ما ساعد على ظهور تقنية الحوسبة السحابية التي وفرت للشركات إمكانيات تخزينية غير محدودة مع سهولة الوصول إلى البيانات بسرية تامة ومعالجة فائقة السرعة.

4- الواقع الافتراضي والمعزز: أصبح المحاكاة الواقعية من أهم خصائص الواقع الافتراضي حيث تقدم هذه التقنية تجارب تفاعلية مذهشة من خلال استعمال سماعات الرأس المتخصصة وعلى الساحة الموازية يدمج الواقع المعزز بين العالمين الحقيقي والرقمي مما يخلق فرصاً جديدة في مجالات التعلم، الترفيه، والتصميم.

5- التكنولوجيا الحيوية: تهدف هذه التقنية إلى استغلال العمليات الخلوية والجزيئية لتطوير حلول مبتكرة تخدم مختلف الصناعات مثل الطب والزراعة والطاقة وقد ساهم ذلك في استحداث أساليب جديدة لعلاج الأمراض وإنتاج الأغذية بطرق أكثر استدامة وكفاءة.

6- علم الروبوتات: بفضل الثورة الصناعية المتطورة، أصبحت الروبوتات أكثر تقدماً وقابلية للاستعمال على نطاق واسع سواء في الصناعات الثقيلة أو المهام اليومية وأثبت هذا العلم أنه ركيزة أساسية لتحويل العمليات الشاقة إلى عمليات مؤتمتة وفعالة.

7- إنترنت الأشياء IoT : وصف بأنه شبكة تربط الأجهزة اليومية مثل العدادات الطبية الذكية لمراقبة

الصحة الشخصية أو السيارات والأجهزة المنزلية الذكية التي يمكن التحكم بها عبر الإنترنت و هذه التقنية أحدثت تغيراً ملموساً في الطريقة التي تتفاعل بها مع الأجهزة وتعزيز الكفاءة الشخصية والمجتمعية.

8- الطباعة ثلاثية ورباعية الأبعاد: أتاحت هذه التقنية للشركات تحقيق مرونة غير مسبقة في تصنيع الأجزاء والمنتجات باستعمال أدوات أقل وتكاليف منخفضة جداً مع سرعة هائلة تفوق الطرق التقليدية و كما فتحت آفاقاً جديدة في مجالات التصميم والتصنيع.

دور تقنيات التحول الرقمي في تعزيز ممارسات الرقمنة المحاسبية وتخفيض الكلف :

تسهم تقنيات التحول الرقمي بشكل مباشر في تعزيز عمليات وممارسات الرقمنة المحاسبية من حيث الدمج بين هذه التقنيات المتمثلة في الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية لتطوير أساليب جمع البيانات المالية ومعالجتها وتحليلها في الوقت الحقيقي وبكلف حقيقي منخفضة بما ينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية ودقتها فمن خلال تقنيات التحول الرقمي ، تنتقل المؤسسات من الاعتماد على المعالجة اليدوية البطيئة للبيانات ذات الكلف العالية إلى منظومة رقمية متكاملة بكلف مخفضة ودقة عالية وسرعة التنفيذ وبنظام مالي مؤتمت عالي الاستدامة حيث تتيح الرقابة الآنية على العمليات المحاسبية، وبناء نماذج تنبؤية للكشف المبكر عن الانحرافات والمخالفات المالية، كما يعزز الدمج بين هذه التقنيات من فاعلية منهجيات المراجعة المستمرة، من خلال ثلاث مراحل رئيسة تشمل استخلاص البيانات وإدخالها، وبناء النماذج التحليلية، وتحميل التطبيقات والتقنيات على السحابة الإلكترونية، بما يجعل عملية الرقمنة المحاسبية أكثر شمولاً وتكاملاً مع بيئة التحول الرقمي الكلية للمؤسسة (شحاته، 2025: 6) .

ثانيا - مفاهيم نظرية للرقمنة المحاسبية ونشأتها :

تُعد الرقمنة المحاسبية (Accounting Digitalization) امتدادًا طبيعيًا للتحول الرقمي الشامل الذي مسّ مختلف الوظائف الإدارية والمالية بالمؤسسات، غير أنها تتميز بخصوصية مرتبطة بطبيعة النظام المحاسبي بوصفه نظامًا معلوماتيًا يقوم على جمع البيانات المالية وتبويبها ومعالجتها وتوصيلها إلى متخذي القرار، وتُشير الرقمنة المحاسبية إلى تحويل النظام المحاسبي التقليدي القائم على المستندات الورقية والدفاتر اليدوية إلى نظام إلكتروني متكامل يعتمد على الأتمتة، والاتصال الشبكي، ومعالجة البيانات دون أوراق، بما يمكن المؤسسة من جمع بياناتها المالية واستدعائها في أي وقت وبكفاءة أعلى، وتُعد الرقمنة المحاسبية في جوهرها صورة متقدمة من صور نظم المعلومات المحاسبية (Accounting Information Systems)، إذ تدمج بين الأدوات التقنية الحديثة والوظيفة المحاسبية التقليدية، بما يفرز نمطًا جديدًا من العمل المحاسبي يقوم على التحليل الآني والمعالجة الفورية للبيانات المالية، بدلًا من الأساليب اليدوية البطيئة التي كانت تتسم بها الممارسة المحاسبية التقليدية، وهو ما فتح المجال أمام ظهور مفاهيم مستحدثة كالمحاسبة الرقمية والمحاسبة السحابية. (Fieryanti Kamaril Kusumawardhan, 2024)

أبعاد وخصائص الرقمنة المحاسبية :

تتحدد الرقمنة المحاسبية وفق عدد من الأبعاد المتكاملة التي تُسهم مجتمعة في تحسين جودة المخرجات المحاسبية، ومن أبرزها: الرقابة الرقمية، والتي تعنى بضبط العمليات المحاسبية إلكترونيًا والحد من التدخل البشري المباشر؛ والعمليات الرقمية، التي تشمل الأتمتة الكاملة لدورة المستندات المحاسبية من الإدخال حتى إعداد التقارير؛ والاتصال الرقمي، الذي يمكن من تبادل البيانات المالية بين الأطراف المعنية عبر شبكات

آمنة؛ والترميز الرقمي، الذي يضمن تصنيف البيانات المالية وفق معايير موحدة تسهّل معالجتها؛ والتحقق الرقمي، الذي يعزز من دقة البيانات وموثوقيتها عبر آليات تدقيق إلكترونية؛ فضلاً عن بُعد التوقيت المناسب، الذي يتيح توافر المعلومة المحاسبية في اللحظة المطلوبة لدعم اتخاذ القرار، وتتصف الرقمنة المحاسبية أيضاً بخاصية التكامل بين الأنظمة الفرعية للمنشأة، وخاصية المرونة في التكيف مع التطورات التقنية المتلاحقة، إلى جانب خاصية الشفافية التي تحد من فرص التلاعب في البيانات المالية وتعزز إمكانية تتبع العمليات المحاسبية بدقة. (الديبسية، 2024: 54)

الرقمنة المحاسبية وتطور مهنة المحاسبة :

أحدثت الرقمنة المحاسبية تحولاً جوهرياً في طبيعة مهنة المحاسبة والمراجعة، إذ لم يعد دور المحاسب مقتصرًا على التسجيل والتبويب والعرض التقليدي للبيانات المالية، بل أصبح يتطلب امتلاك مهارات تقنية متقدمة تشمل القدرة على تحليل البيانات الضخمة وتفسيرها، واستخدام أدوات التصور المرئي للمعلومات المالية، وضمان أمن البيانات وسريتها، واتخاذ قرارات مبنية على مخرجات الأنظمة الرقمية، كما أفرزت الرقمنة مفاهيم مستحدثة في الأدوات المحاسبية المعاصرة كالذكاء الاصطناعي، وتقنية سلسلة الكتل (Blockchain)، والحوسبة السحابية، والنظم المتكاملة (ERP)، وهي أدوات باتت تُعيد تشكيل أدوار المحاسبين والمراجعين وتفرض عليهم مواكبة هذه التطورات عبر التأهيل والتدريب المستمر، وتشير الدراسات الميدانية إلى أن التحول الرقمي في الممارسة المحاسبية يوفر للمحاسبين والمراجعين المهارات التكنولوجية اللازمة لأداء مهامهم بفاعلية ودقة أكبر، بما ينعكس إيجاباً على رضا المستفيدين من الخدمات المحاسبية والرقابية. (أبورحمة، 2020 : 9-10).

الممارسات المحاسبية اليدوية :

تقوم الممارسات المحاسبية اليدوية (التقليدية) على تسجيل العمليات المالية وتوثيقها بالاعتماد على السجلات والدفاتر الورقية، إذ يقوم المحاسب بإدخال كل معاملة مالية على حدة ضمن دفاتر اليومية والأستاذ العام، ثم ترحيلها يدويًا إلى القوائم المالية الختامية، وتتسم هذه الممارسات بجملة من الخصائص أبرزها بطء الإجراءات، إذ يتطلب إتمام العملية المحاسبية الواحدة وقتًا وجهدًا كبيرين مقارنة بالأنظمة الآلية، فضلًا عن ارتفاع احتمالية الوقوع في الأخطاء الحسابية والبشرية الناتجة عن الإدخال اليدوي المتكرر للبيانات، كما تتطلب الممارسات اليدوية إعداد نسخ احتياطية ورقية إضافية يدويًا لحفظ البيانات وضمان استمراريتها، وهو ما يزيد من أعباء العمل المحاسبي ويحد من إمكانية الوصول الفوري إلى المعلومات المالية عند الحاجة، وقد أظهرت الدراسات الميدانية أن غياب المعرفة الفنية والخبرة الكافية لدى بعض المحاسبين والمراجعين يُعد من أبرز التحديات التي تحد من تطور الممارسات المحاسبية باتجاه الأتمتة ، مما يُبقي جانبًا من المؤسسات معتمدًا على الأساليب اليدوية التقليدية رغم توافر البدائل الرقمية. (رميسة، 2024 :122) .

الممارسات المحاسبية الرقمية :

تعتمد الممارسات المحاسبية الرقمية على توظيف نظم المحاسبة الإلكترونية والبرمجيات المتخصصة لإدارة العمليات المالية بشكل آلي ومتكامل، إذ يتم إدخال البيانات المالية مرة واحدة داخل النظام لتُعالج وتُحدَّث تلقائيًا، بدلًا من تسجيل كل معاملة على حدة كما هو الحال في النظام اليدوي، وتتيح هذه الممارسات تخزين البيانات في قواعد بيانات إلكترونية يمكن الوصول إليها بسهولة وسرعة، كما تقلل بشكل ملحوظ من نسبة الأخطاء البشرية عبر الاعتماد على العمليات الحسابية الآلية، وتُمكن من إنشاء نسخ احتياطية رقمية

بنقرة واحدة، بما يعزز أمان البيانات واستمراريتها وأكدت الدراسات الميدانية في سوق العمل العراقي إلى وجود تباين في إجراءات نظم المحاسبة الإلكترونية من حيث المدخلات والمعالجات والمخرجات ، مع تزايد اهتمام المؤسسات بممارسات التحول الرقمي لتطوير واقع أنظمتها المحاسبية بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل المعاصر واحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية (الخالدي، 2024 : 625) .

أهمية الرقمنة المحاسبية وانعكاساتها في العمليات المحاسبية وتخفيض التكاليف :

تكتسب الرقمنة المحاسبية أهمية بالغة كونها ترفع من مستوى جودة العمليات المحاسبية من حيث الدقة والموثوقية والتوقيت المناسب، فضلاً عن إسهامها في خفض التكاليف التشغيلية المرتبطة بجمع البيانات المالية ومعالجتها ومراجعتها يدوياً، وتُظهر نتائج التحليل الإحصائي في عدد من الدراسات التطبيقية وجود أثر إيجابي للرقمنة على دقة المعلومات المحاسبية وتوقيتها من حيث التقييد والتسجيل والتسوية والترحيل ومن ثم أثرها في تحقيق كلف مخفضة ، وأن خفض التكلفة الناتج عن الرقمنة ينعكس بدوره على تحسين فاعلية عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة ، كما تسهم الرقمنة في تعزيز مصداقية الوثائق المحاسبية من خلال أرشفة إلكترونية آمنة، وتتبع رقمي دقيق للعمليات، بما يحد من فرص التزوير والتلاعب ويدعم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق الخارجي ، ولا تقتصر هذه الانعكاسات على المنشآت الكبرى، بل تمتد لتشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد من الرقمنة في تقليل الجهد البشري المبذول في جمع البيانات المالية وتفسيرها، بما يدعم استمراريتها وقدرتها التنافسية. (محسن، 2023 : 33) .

المحور الثالث – الاطار العملي للبحث :

يسلط المحور الثالث من البحث على الجانب العملي بناء استمارة الاستبيان وعددها 140 استمارة لبيان ووصف عينة البحث وتحليل استجابات العينة المستهدفة عن طريق الاساليب الاحصائية المستخدمة وكما يلي :

أولاً - مجتمع البحث وعينته : يمثل مجتمع البحث في المصارف العراقية والبالغ عددها (19 مصرف) موزعة على المحافظات العراقية وتم اختبار العينة بشكل عشوائي من ستة بنوك في محافظة بغداد و كانت الفئة المستهدفة مدير مصرف ، ومدير قسم ، المدقق ، المحاسب (وبلغ عدد استمارة استبيان 140 استمارة وبمعدل استجابة) 100 % .

ثانياً: وصف افراد العينة :

1- النوع الاجتماعي : تشير النتائج الواردة في الجدول (1) ان نسبة الذكور بلغت عددهم 100 وبنسبة 71 % اما عدد الاناث 40 وبلغت نسبة 29 % ويعزى السبب في هذه النسبة الى طبيعة ومتطلبات عمل المصارف وتوزيعها بين الجنسين وخلق فرص العمل من مبادئ التكافل وحق الجميع في الحصول على فرصة للعمل .

2- العمر : تشير نتائج وصف عينة البحث في الجدول (1) ان الفئة العمرية الذين تتراوح اعمارهم بين (25 - 35) سنة هي الاكثر اذ بلغ عدد الاستثمارات 95 استمارة من 140 وبنسبة (68 %) وتليها الفئة العمرية التي تقع (35 - 45) والبالغ عددها 29 بنسبة 21% ثم تليها الفئة العمرية بين 46 - 56 والبالغ عددهم 16 بنسبة 11% هذا يعطي تصور ان النسبة

الاکثر من العاملين في المصارف التجارية من فئة الشباب ولديهم ممارسة في مجال العمل و خبرة أكبر .

3- المؤهل العلمي : تظهر النتائج ان اكبر نسبة من عينة البحثكانت حملة شهادة البكالوريوس اذ بلغت حوالي 71 % ويليها حملة شهادة الماجستير بنسبة 14 % اما شهادة الدكتوراه فكانت في المرتبة الثالثة بنسبة 8 % وهذا يؤشر ان النسبة الاكثر يمتلكون من الذكاء ما يؤهلهم لتصور متغيرات البحث وخصوصا في مجال التنمية المستدامة واعداد التقارير .

4- الخبرة العملية : تبين النتائج في الجدول (1) ان النسبة الاكثر من عينة البحث يمتلكون الخبرة والمعرفة في مجال عملهم حيث بلغت نسبة افراد العينة الذي لديهم سنوات خبرة من (5 - 20) بنسبة 36 % من مجموع افراد العينة البالغ 50 موظف .

5- الدورات التدريبية : يتضح من الجدول (1) ان جميع العاملين في المصارف والبنوك التجارية العراقية اشتركوا في الدورات التدريبية للبنوك الحكومية عينة البحث بنسبة (65 %) وهذا مؤشر على مواكبة متطلبات العمل المصرفي وتنمية مهاراتهم في اداء واجبههم المهني وتنمية مهاراتهم في اداء المهام المكلف به .

جدول (1) وصف عينة البحث

النوع الاجتماعي	
ذكر	انثى

العدد		النسبة المئوية		العدد		النسبة المئوية	
100		71%		40		29%	
الفئة العمرية							
25		35 - 26		45 - 36		55 - 46	
-		95 = 68 %		29 = 21 %		16 = 11 %	
المؤهل العلمي							
دبلوم		بكلوريوس		ماجستير		دكتوراه	
غير ذلك							
10		7%		100		71%	
20		14%		10		8%	
-							
الخبرة المهنية							
اقل من 5		10-5		20 - 11		30-21	
اكثر من							
14		9 %		43		31%	
50		36%		33		24%	
-							
عدد الدورات							
39		65 %		صفر		لا يوجد	

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الاستبانة .

ثالثا - التحليل الاحصائي لتحليل وتفسير نتائج البحث :

يهدف التحليل الاحصائي الى تحليل استجابات عينة البحث في استمارة الاستبانة حول علاقة تقنيات التحول الرقمي بعمليات الرقمنة المحاسبية وتحسين وتطوير اجراءات الرقابة الداخلية للبنوك التجارية عينة البحث من حيث عرض المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة وانحرافاتها المعيارية والاهمية النسبية والترتيبية. اذ تم تحديد مستوى الاجابة عبر المتوسطات الحسابية وانتمائها إلى فئة من الفئات الخمسة وفق مقياس لكرت الخماسي ، وتحديد الفئة عبر ايجاد طول المدى ($5 - 1 = 4$) وقسمة المدى على عدد الفئات ($5 \setminus 4 = 0.80$) ، وبعد ذلك بضاف (0.80) ، الى الحد الادنى للمقياس (1) او يطرح من العدد الاعلى للمقياس المحدد (5) وتحدد الفئات كما مبين بالجدول الاتي :

جدول (2) تصنيف فئات التحليل :

تسلسل الفئة	الفئات	المستوى
1	1 - 0.80	منخفض جدا
2	1.80 - 2.60	منخفض
3	3.40 - 61.2	معتدل
4	40 - 3 - 20 .4	مرتفع
5	00 . 5 - 21. 4	مرتفع جدا

المصدر : (Dewberry,2004 : 17)

1- ان التحليل الاحصائي لأثبات الفرضية الاولى لأثر تقنيات التحول الرقمي في تحسين وتعزيز ممارسات واجراءات الرقمنة المحاسبية ، من حيث يهتم هذا التحليل بعرض كشف احصائي خاص باثر تقنيات التحول الرقمي في عمليات الرقمنة المحاسبية اذ اظهرت النتائج الاحصائية الواردة في الجدول (3) ان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الاجابة والاهمية الترتيبية لإجابات عينة البحث واتجاه دور تقنيات التحول الرقمي في تحسين اجراءات الرقمنة المحاسبية ، كان لصالح الفقرة 5 حيث تظهر نتائج الفقرة 5 ذات المضمون والتي تؤكد ان استعمال ادوات وتقنيات التحول الرقمي تعزز جودة أداء المحاسب الاداري والكلف ويدعم الاستفادة من البيانات الإلكترونية لتسهيل تنفيذ عملية الرقمنة بدقة وكفاءة عالية حيث حققت اعلى المتوسطات الحسابية البالغة 8.56 من قبل اجابات اعضاء العينة وباقل انحراف معياري بلغ 1.04 وهذا يؤشر اتفاق اراء عينة البحث حول تطور اجراءات عمليات وممارسات الرقمنة المحاسبية ، حيث ان مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت مرتفعة اذ ان شدة الاجابة لهذه الفقرة بلغت 75% ، تليها الفقرة العاشرة المتعلقة بوجوب اعتماد تقني التحول الرقمي لإجراء تغييرات جذرية في منهجيات التخطيط والتقييم المتعلقة بأنظمة الرقمنة المحاسبية حيث حصلت على المتوسطات الحسابية البالغة 8.28 وبانحراف معياري بلغ 1.74 يظهر تناسق اجابات الافراد عينة البحث وضمن مستوى اجابة معتدل وبلغت شدة الاجابة لهذه الفقرة نسبة 56% . وبناء على ما تم عرضه ، فان المعدل العام لدور تقنيات التحول الرقمي في تطور اجراءات الرقمنة

الحاسبية بلغت 7.51 وبانحراف معياري عام بلغ 1.898 ، وقد حصل هذا البعد على مستوى اجابة مرتفع وكانت شدة الاجابة بنسبة 71% .

اذ تشير المتوسطات الى ان جودة اجراءات وعمليات الرقمنة المحاسبية في المصارف العراقية ذات اثر واضح وإيجابي في تطبيق تقنيات التحول الرقمي اجراءات الرقمنة المحاسبية ، فعينة البحث تكمن في أهمية تقنيات التحول الرقمي في العمليات المحاسبية لتحسين وتطور اجراءات الرقمنة المحاسبية وكما موضح في الجدول (3) :

جدول (3) المتوسطات الحاسبية والانحرافات المعيارية ومستوى الاجابة والاهمية الترتيبية لأثر تقنيات التحول الرقمي باثر تطور اجراءات وممارسات الرقمنة المحاسبية .

م	الفقرات	المتوسط الحسائي الموزون	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	مستوى الاجابة
1	يسهم تقنيات التحول الرقمي في تحليل البيانات بما يتماشى مع أهداف عملية الرقمنة ويعمل وفق خطة اجراءات وممارسات الرقمنة المحاسبية .	6.2	2.66	1.16	7	معتدل
2	يدعم استعمال تقنيات التحول الرقمي تسجيل	6.56	2.08	1.22	6	معتدل

					كامل مراحل عملية الرقمنة بدءًا من التخطيط وصولًا إلى كتابة التقرير مما يوفر أدلة موثقة تكفل حماية المدقق المحاسبية .	
معتدل	5	1.38	2.32	7.4	يمكن تقنيات التحول الرقمي المحاسب الإداري والكلف من إعداد خطة ملائمة تستند إلى تقليل المخاطر المرتبطة بعملية الرقمنة المحاسبية .	3
معتدل	6	1.22	2.24	6.56	يتيح تقنيات التحول الرقمي تسجيل جميع مراحل عملية الرقمنة المحاسبية ومعالجة البيانات مما يوفر إمكانية استعمالها في الممارسات المحاسبية المستدامة للرقمنة .	4
مرتفع	1	1.58	1.04	8.56	ان استعمال ادوات التحول الرقمي تعزز جودة أداء المحاسب الإداري والكلف ويدعم الاستفادة من البيانات الإلكترونية لتسهيل تنفيذ عملية الرقمنة بدقة وكفاءة عالية.	5
مرتفع	5	1.44	1.4	7.76	يوفر تقنيات التحول الرقمي المحاسب الإداري والكلف المهارات التكنولوجية الضرورية لنجاح ممارسة مهنة الرقمنة بطريقة فعالة ومواكبة للتطور	6

					.	
مرتفع	3	1.5	2.08	8.16	7 تعزيز تقنيات التحول الرقمي في تطوير خطة رقمنة محاسبية متناغمة تسهل وتسارع إجراءات التنفيذ المحاسبي للكلف والادارة .	
مرتفع	5	1.44	1.4	7.76	8 يدعم تقنيات التحول الرقمي إحداث تغييرات جوهرية في تنظيم وتخطيط عملية الرقمنة بالإضافة إلى تحسين تقييم المخاطر وتعزيز إجراءات المحاسبة والتقييم والتحليل والتدقيق .	
مرتفع	4	1.46	2.02	7.88	9 يعزز تقنيات التحول الرقمي من عمليات التحقق التلقائي للبيانات المالية مما يجعل مسار تطبيق ممارسات الرقمنة المحاسبية أكثر كفاءة ودقة .	
مرتفع	2	1.54	1.74	8.28	10 يتوجب اعتماد تقنيات التحول الرقمي إجراء تغييرات جذرية في منهجيات التخطيط والتقييم المتعلقة بأنظمة الرقمنة المحاسبية .	
مرتفع	8	1.394	1.898	7.512	المعدل العام	11

2- ان التحليل الاحصائي لأثبات الفرضية الثانية أثر تقنيات التحول الرقمي على مهنة المحاسبة بتطبيق ممارسات الرقمنة المحاسبية ضمن سياق بيئة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي من حيث ان هذا التحليل يهتم بعرض كشف احصائي خاص باثر تقنيات التحول الرقمي في عمليات الرقمنة المحاسبية اذ اظهرت النتائج الاحصائية الواردة في الجدول (4) ان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الاجابة والاهمية الترتيبية لإجابات عينة البحث واتجاه دور تقنيات التحول الرقمي في تحسين اجراءات الرقمنة المحاسبية ، كان لصالح الفقرة 4 حيث تظهر نتائج هذه الفقرة التي تؤكد يتيح استعمال تقنيات التحول الرقمي التعامل مع كميات كبيرة من البيانات المالية وغير المالية أثناء الرقمنة المحاسبية بشكل فعال وديناميكي حيث حققت اعلى المتوسطات الحسابية البالغة 9.66 من قبل اجابات اعضاء العينة وباقل انحراف معياري بلغ 0.82 ان هذا يدل على اتفاق اراء عينة البحث حول تطور اجراءات عمليات وممارسات الرقمنة المحاسبية ، حيث ان مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت مرتفعة اذ ان شدة الاجابة لهذه الفقرة بلغت 85% ، تليها الفقرة السادسة المتعلقة يزيد اعتماد اجراءات تقنيات التحول الرقمي من جودة العمل المحاسبي الكلفوي والاداري الذي يقدمه المحاسب الاداري والكلف بالإضافة إلى مساعدته في مواجهة التحديات الناجمة عن التطورات التقنية للجهات الخاضعة للتدقيق حيث حصلت على المتوسطات الحسابية المرتفعة البالغة 8.58 وبانحراف معياري بلغ 2.06 وتليها الفقرة الثامنة من حيث ان تقنيات التحول الرقمي تعزز جودة عمليات الرقمنة المحاسبية ويزيد من مستوى الأمان للنظام المحاسبي وبمتوسط محاسبي مرتفع بلغ 8.12 وانحراف معياري منخفض بلغ 1.08 هذا يؤكد تناسق

اجابات افراد عينة البحث وضمن مستوى اجابة بين مرتفعة ومعتدل وبلغت شدة الاجابة لهذه الفقرة نسبة 76% ، وبناء على ما تم عرضه فان المعدل العام لدور واثر تقنيات التحول الرقمي في تطور اجراءات الرقمنة المحاسبية بلغت 7.18 وبانحراف معياري عام بلغ 1.65 ، وقد حصل هذا البعد على مستوى اجابة مرتفع وكانت شدة الاجابة بنسبة 77% .

اذ تشير المتوسطات الى ان جودة اجراءات وعمليات الرقمنة المحاسبية في المصارف العراقية تعتمد على اثر واضح وايجابي في تطبيق تقنيات التحول الرقمي في اجراءات الرقمنة المحاسبية ، فعينة البحث تكمن في أهمية تقنيات التحول الرقمي في العمليات المحاسبية لتحسين وتطور اجراءات الرقمنة المحاسبية وكما موضح في الجدول (4)

جدول (4) المتوسطات الحسابية والاوزان النسبية تشير الى أثر تقنيات التحول الرقمي على مهنة المحاسبة بتطبيق ممارسات الرقمنة المحاسبية ضمن سياق بيئة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي :

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	المستوى النسبي
1	تعزز ممارسات تقنيات التحول الرقمي في تسريع ومعالجة البيانات مما يعزز كفاءة عمليات الرقمنة المحاسبية عبر تقليص مدة إنجازها.	8.7	0.98	1.6	2	مرتفع
2	يدعم تقنيات التحول الرقمي جودة أداء المحاسب الاداري	7.92	1.94	1.46	5	مرتفع

					والكلف ويضمن مواكبة التطورات التكنولوجية من خلال توفير أنظمة تسهل عمليات الرقمنة المحاسبية . .	
مرتفع	6	1.42	2.3	7.7	يمكن للتحويل الرقمي من الكشف عن نقاط الضعف ومواطن الخلل في أنظمة الرقابة المحاسبية أثناء تنفيذ الرقمنة المحاسبية .	3
مرتفع	1	1.78	0.82	9.66	يتيح استعمال تقنيات التحويل الرقمي التعامل مع كميات كبيرة من البيانات المالية وغير المالية أثناء الرقمنة المحاسبية بشكل فعال وديناميكي .	4
مرتفع	8	1.18	2.68	6.22	يسهم تقنيات التحويل الرقمي في تقديم وسائل متطورة لتطبيق الرقمنة المحاسبية مع قواعد البيانات المالية والمحاسبية بما يحقق دقة وسرعة في تحليلها ومعالجتها .	5
مرتفع	3	1.58	2.06	8.58	يزيد اعتماد اجراءات تقنيات التحويل الرقمي من جودة العمل المحاسبي الكلفوي والاداري الذي يقدمه المحاسب الاداري والكلف بالإضافة إلى مساعدته في مواجهة التحديات الناجمة عن التطورات التقنية للجهات الخاضعة للتدقيق .	6
مرتفع	5	1.46	1.94	7.92	يمنح تقنيات التحويل الرقمي المحاسب الاداري والكلف	7

					المهارات التقنية المتقدمة التي تمكنه من القيام بمهامه بكفاءة أكبر .	
مرتفع	4	1.5	1.8	8.12	يعزز تقنيات التحول الرقمي جودة عمليات الرقمنة المحاسبية ويزيد من مستوى الأمان للنظام المحاسبي .	8
مرتفع	5	1.46	2.06	7.88	يؤدي استعمال تقنيات التحول الرقمي إلى تحسين جودة تقارير الرقمنة المحاسبية عبر تعزيز عناصر الموثوقية والملاءمة.	9
مرتفع	7	1.2	1.5	6.28	يؤثر تقنيات التحول الرقمي على دور المحاسب الإداري والكلف حيث يؤدي إلى تخفيف الأعباء وتقليل العمليات المحاسبية اليومية الروتينية .	10
مرتفع	8	1.33	1.65	7.18	المعدل العام	11

ثالثاً: اختبار الفرضيات بهدف اختبار فرضيات البحثم الاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS لاختبار قيمة معامل الارتباط البسيط باستعمال اختبار (Sig. -tailed2) للوقوف على معنوية العلاقة بين تقنيات التحول الرقمي وجودة اجراءات مهنة المحاسبة واثراها في تطوير عمليات الرقمنة المحاسبية ، اذ يلاحظ من النتائج في الجدول 5 الى وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين تقنيات التحول الرقمي وجودة اجراءات الرقمنة المحاسبية , حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما 0.75^{**} وتشير هذه القيمة الى قوة العلاقة الطردية وان ما يدعم ذلك معنوية علاقة الارتباط التي ظهرت عند مستوى معنوية 1%

وبدرجة ثقة بلغت 99% وتظهر تلك العلاقة في الجدول 5 , اذ يتضح قبول الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على إنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تقنيات التحول الرقمي ومهنة المحاسبة واثراها في تطوير ممارسات الرقمنة المحاسبية (عند مستوى معنوية)1% أي إن نتيجة القرار مقبولة بدرجة ثقة قدرها 99% .

الجدول (5) اختبار الفرضيات بهدف اختبار فرضيات البحث:

Correlations			
تقنيات التحول الرقمي وجودة ممارسات مهنة المحاسبة في بيئة الرقمنة المحاسبية .	Pearson	1	0.733
	Correlation		
	Sig.(2-tailed)		.000
	N	140	140
ادوات التحول الرقمي وتعزيز سرعة تقييم وتسجيل البيانات المالية للمحاسب المالي () الاداري والكلف) .	Pearson	.733	1
	Correlation		
	Sig.(2-tailed)	.000	
	N	140	140
*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر : نتائج احصائية من سلسلة عمليات احصائية لبرنامج SPSSV.25 .

سيتم عرض مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات اعتمادا على ما توصلت اليه الباحثة من نتائج علمية تخص الجانب العملي مترابطة وبمحاكاة مع الجانب النظري كما يلي :

اولا - الاستنتاجات :

1- تعزز استعمال ادوات وتقنيات التحول الرقمي في تحسين جودة عمليات الرقمنة المحاسبية والقدرة

على استعمال البيانات المالية وغير المالية الالكترونية لتسهيل إنجاز وتنفيذ عمليات المحاسبة وفق

الانظمة المالية المعتمدة بدقة عالية

2- يساعد استعمال تقنيات التحول الرقمي على تسجيل مراحل عمليات المحاسبة وفق الانظمة المالية

المعتمدة كاملة والتعامل مع البيانات مما يتيح إمكانية استعمالها في عمليات الرقمنة المحاسبية .

3- تعزز تقنيات التحول الرقمي في تحليل البيانات تماشيا مع أهداف واجراءات الرقمنة المحاسبية ووفق

خطة ممنهجة لخطوات النظام المحاسبي المعتمد محددة مسبقا تبسط اجراءات تنفيذ عمليات المحاسبة

وفق الانظمة المالية المعتمدة .

4- ان استعمال ادوات وتقنيات التحول الرقمي للمهارات التكنولوجية من قبل المحاسب الاداري

والكلف بضمان جودة عمليات الرقمنة المحاسبية والقدرة على إعداد أنظمة محاسبية تسهل

عمليات المحاسبة وفق الانظمة المالية المعتمدة .

5- يساعد استعمال ادوات وتقنيات التحول الرقمي في إمكانية التعامل مع تدقيق حجم كبير من

البيانات مما يعزز من مردودية عمليات التدقيق عبر التخفيض في مدة إنجاز اجراءات التدقيق المتزامن

مع اجراءات الرقمنة المحاسبية .

6- يقوم المحاسب المالي (الاداري والكلف) ببذل العناية المهنية عند استعمال تقنيات الرقمنة

المعتمد على التكنولوجيا ، مما يسري عمليات المحاسبة وفق الانظمة المالية المعتمدة الداخلي وتحقيق

رضا للادارة على أعمال المحاسب المالي (الاداري والكلف) .

7- ان استعمال تقنيات التحول الرقمي تقلل من اصدار الاحكام الشخصية والدقة في العمليات

المحاسبة وفق الانظمة المالية المعتمدة .

8- تعزز استعمال تقنيات التحول الرقمي في تفعيل دور المحاسب المالي (الاداري والكلف) في أدام

مهامه بكفاءة وعناية مهنية كبيرة أثناء القيام بعمليات المحاسبة وفق الانظمة المالية المعتمدة .

تم التوصل الى مجموعة من التوصيات بناء على الاستنتاجات انفة الذكر :

1- ضرورة قيام المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالعمل على استعمال تقنيات التحول

الرقمي لما له من فائدة في احداث تغييرات جوهرية في تنظيم وتخطيط عمليات المحاسبة وفق الانظمة

المالية المعتمدة وتقييم المخاطر .

2- العمل على إدراك المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بأهمية استعمال تقنيات

التحول الرقمي لوضع خطة مجتمعة تسري من انجاز وتوحيد وتبسيط تنفيذ عمليات المحاسبة وفق

الانظمة المالية المعتمدة .

3- ان استعمال تقنيات التحول الرقمي يزيد من جودة عمليات الرقمنة المحاسبية وفق الانظمة المالية

المعتمدة في المصارف والتحقق التلقائي من البيانات المالية ، مما يجعل مسارات تقييد وتسجيل

العمليات المالية اليومية أكثر مثالية .

ان استعمال تقنيات التحول الرقمي يزيد من درجة ضرورة اهتمام المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتطوير المهارات التكنولوجية لمحاسب المالي لقيامه بعمليات المحاسبة وفق الانظمة المالية المعتمدة بكفاءة عالية .

4- ضرورة قيام المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية برفع مستوى الكفاءة والعناية المهنية

للمساعدة في استعمال تقنيات التحول الرقمي في عمليات واجراءات الرقمنة المحاسبية .

5- يتطلب من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عند استعمال تقنيات التحول الرقمي

مهارات جديدة تعزز التفاعل بين المحاسب المالي (الاداري والكلف) والوسائل التكنولوجية المستخدمة في عمليات التدقيق .

6- تعزز استعمال تقنيات التحول الرقمي من تحسين جودة عمليات الرقمنة المحاسبية ومواجهة

التحديات التي يفرضها تطور الجهات الخاضعة للتدقيق في مجال استعمال التقنيات الحديثة .

المصادر :

1- اتحاد مجالس البحث العلمي العربية. (2023). التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي العربية

الواقع، التحديات ، والمقاربات المستقبلية. اتحاد مجالس البحث العلمي العربية.

2- أحمد السعيد محمد عبدالمحسن. (2024). المتطلبات المعرفية لجماعات الأسر الطلابية لتطبيق

التحول الرقمي. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد 86.

3- اسيل صالح سليمان الديبسية. (2024). أثر الرقمن على جودة المعلومات المحاسبية، رسالة

ماجستير. جامعة جرش، كلية الأعمال، قسم المحاسبة.

- 4- البلوشية نوال بنت علي الحراصي نبهان بن حاري العوفي علي بن سيف (2020) "واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية" ، مجلة الدراسات المعلوماتية والتكنولوجية، المجلد 1، العدد 2 ص 1-15.
- 5- بن مشيش، شريف؛ ودوباخ، محسن. (2023). دور الرقمنة في جودة المحاسبة وفي مصداقية الوثائق المحاسبية: بحث ميدانية بمؤسسة الديوان الوطني للتطهير (ONA) مذكرة ماستر. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 6- علي بن صالح آل صمع (2018) " التحول الرقمي كمرتكز استراتيجي لقيادة التحول الاقتصادي ملتقى القيادات الحكومية في المدينة المنورة " ، أبريل ص 3.
- 7- عادل محمد ، (2023) ، متطلبات تطبيق التحول الرقمي في تحقيق أهداف المؤسسات التعليمية في مصر، بحث منشور. مجلة كلية التربية، جامعة بنها، العدد 133.
- 8- عبد الرحمن رشوان؛ محمد أبو رحمة. (2020). التحول الرقمي وانعكاساته على ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق – بحث ميداني ، قطاع غزة، فلسطين. المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال.
- 9- لمياء ابراهيم المسلماني. (2022). التحول الرقمي في الجامعات المصرية (الواقع-المتطلبات-المعوقات). المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج.
- 10- محمد سلامة ، (2026). أثر التحول الرقمي في تعزيز كفاءة أداء المؤسسات الحكومية. مجلة ضمير الوطن، العدد 9.

- 11- خديجة رميسة. (2024). انعكاسات التحول الرقمي على ممارسة مهنة المحاسبة (دراسة حالة ولاية غرداية)، مذكرة ماستر. جامعة غرداية، الجزائر.
- 12- زيد محمد حسين المظفر؛ ميثم مالك راضي خيقاني، كرار عبد الاله عزيز الخالدي. (2024). مدى فاعلية نظم المحاسبة الالكترونية في ظل التحول الرقمي: دراسة تحليلية في سوق العمل العراقي. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20.
- 13- سامح سالم عوض سالم ؛ محمد موسى علي شحاته. (2022). مدخل مقترح لتطوير منهجية المراجعة المستمرة في ظل التقنيات الرقمية كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية " من النهج الضيق ... إلى الفكر المستنير" - ورقة بحثية. جامعة مدينة السادات، كلية التجارة.
- 14- طاهر فرج إبراهيم محمد. (2025). تقنيات التحول الرقمي وأثرها على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية "دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية". مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد 8، العدد
- 15- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، (2023) ، الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية .
- 16- Carol Anderson. (2023). How organizational Leaders make sense of digital transformation and transcend disruption through strategic leadership and internal communication at healthcare giant kaiser permanente, P.H.D. College of media,

Communication and information, University of Colorado,
U.S.A.

Dwi Ratmono, Septa Tri Wibowo, Darsono Darsono -17

Fieryanti Kamaril Kusumawardhan. (2024). The impact of digitalization in accounting systems on the effectiveness of decision making. International Journal of Data and Network Science, 8.

Kim, Suk Hi David. (2018). The fourth ; Jeanne M -18
industrial revolution: opportunities and challenges.
.international journal of financial research, Vol. (9), No. 2

التحول الرقمي والأداء الاقتصادي :مراجعة تحليلية منهجية للأدبيات المعاصرة واستشراف الفجوات

البحثية

شذى سالم دولا ب . - رسل كاظم جعفر

كلية اقتصاديات الأعمال -جامعة النهرين

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة تحليلية منهجية للأدبيات المعاصرة التي تناولت أثر التحول الرقمي في تعزيز الأداء الاقتصادي، مع التركيز على تحليل الاتجاهات البحثية الحديثة، وتحديد أبرز الفجوات المعرفية، واستشراف المسارات المستقبلية للبحث في هذا المجال .واعتمدت الدراسة منهج المراجعة التحليلية المنهجية من خلال تحليل خمس دراسات حديثة منشورة في مجلات علمية دولية محكمة ومفهرسة ضمن قواعد بيانات Scopus وWeb of Science وScienceDirect، بما يضمن جودة المصادر وحدائتها وتنوعها الجغرافي.

أظهرت نتائج المراجعة وجود توافق واضح بين الدراسات على أن التحول الرقمي يمثل أحد المحركات الرئيسية لتحسين الأداء الاقتصادي، من خلال رفع الإنتاجية، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد، ودعم الابتكار، وتوسيع نطاق الشمول المالي الرقمي، بما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي المستدام . كما كشفت النتائج أن قوة هذا الأثر تتفاوت بين الدول تبعاً لمستوى تطور البنية التحتية الرقمية، وجودة المؤسسات، وكفاءة الأطر

التنظيمية، ورأس المال البشري، الأمر الذي يفسر اختلاف نتائج الدراسات بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية.

وتبين المراجعة وجود فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي تناولت بصورة متكاملة العلاقة بين التحول الرقمي وجودة الأداء الاقتصادي في الاقتصادات العربية والنامية باستخدام نماذج قياسية حديثة وبيانات طويلة، فضلاً عن محدودية الدراسات التي دجت الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ضمن إطار تحليلي واحد. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتطوير سياسات الشمول المالي الرقمي، وتحسين جودة المؤسسات، وتوسيع نطاق البحوث التطبيقية التي تقيس الآثار طويلة الأجل للتحول الرقمي على الأداء الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الأداء الاقتصادي، الاقتصاد الرقمي، الشمول المالي الرقمي، التنمية الاقتصادية المستدامة، جودة المؤسسات، المراجعة التحليلية المنهجية.

Abstract

This study provides a systematic analytical review of contemporary literature examining the impact of digital transformation on

economic performance, with particular emphasis on identifying current research trends, evaluating empirical evidence, and exploring existing research gaps. The review adopts a systematic analytical approach by examining five recent peer-reviewed studies indexed in Scopus, Web of Science, and ScienceDirect, ensuring the inclusion of high-quality and up-to-date scientific evidence from diverse geographical contexts.

The findings reveal a broad consensus that digital transformation constitutes a key driver of economic performance by improving productivity, enhancing resource allocation efficiency, fostering innovation, and expanding digital financial inclusion, thereby supporting sustainable economic growth. However, the review also demonstrates that the magnitude of these positive effects varies across countries according to the quality of institutions, the level of digital infrastructure, the effectiveness of regulatory frameworks, and the availability of human capital. These findings explain the

heterogeneous outcomes reported across developed and developing economies.

Furthermore, the review identifies a significant research gap concerning the limited number of empirical studies investigating the integrated relationship between digital transformation and the quality of economic performance within Arab and developing economies using advanced econometric techniques and longitudinal datasets. Accordingly, the study recommends strengthening investment in digital infrastructure, promoting digital financial inclusion policies, improving institutional quality, and encouraging future empirical research that examines the long-term implications of digital transformation for sustainable economic development.

Keywords: Digital Transformation; Economic Performance; Digital Economy; Digital Financial Inclusion; Institutional Quality; Sustainable Economic Development; Systematic Analytical Review.

1. المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقدین الأخيرین تحولات هیکلیة متسارعة بفعل التطورات المتلاحقة فی تکنولوجیا المعلومات والاتصالات، والانتشار الواسع للتقنیات الرقمية، مما أسهم فی إعادة تشکيل بيئة الأعمال وأنماط الإنتاج والاستهلاك وآليات إدارة الموارد الاقتصادية. وفي هذا السياق، برز التحول الرقمي بوصفه أحد أهم المحركات الاستراتيجية للنمو الاقتصادي المستدام، إذ لم يعد يقتصر دوره على تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات، بل أصبح ركيزة أساسية لتعزيز القدرة التنافسية، وزيادة الإنتاجية، وتخفيض الابتکار، ودعم مرونة الاقتصادات فی مواجهة التحديات والمتغيرات العالمية.

ويُعد الاقتصاد الرقمي امتدادًا طبيعيًا لهذه التحولات، إذ يعتمد على توظيف التقنيات الرقمية والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والمنصات الإلكترونية فی إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتبادلها، الأمر الذي أسهم فی خفض تكاليف المعاملات، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز الشمول المالي، وفتح آفاق جديدة أمام الاستثمار وريادة الأعمال، بما ينعكس إيجابًا على الأداء الاقتصادي الكلي والتنمية المستدامة.

وفي المقابل، تشير الأدبيات الاقتصادية الحديثة إلى أن الآثار الإيجابية للتحول الرقمي لا تتحقق بصورة متجانسة بين مختلف الدول، وإنما تتأثر بجملة من المحددات المؤسسية والاقتصادية، وفي مقدمتها جودة الحوكمة، وكفاءة الأطر التشريعية والتنظيمية، ومستوى تطور البنية التحتية الرقمية، ورأس المال البشري، ومدى

انتشار الخدمات المالية الرقمية .ومن ثم، فإن نجاح سياسات التحول الرقمي لا يرتبط بتبني التكنولوجيا فحسب، بل يعتمد أيضاً على قدرة المؤسسات على تهيئة بيئة اقتصادية وتشريعية داعمة تضمن الاستخدام الكفاء والمستدام للتقنيات الرقمية.

وفي ضوء هذا التباين، شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الدراسات التي تناولت العلاقة بين التحول الرقمي والأداء الاقتصادي، إلا أن نتائجها أظهرت تفاوتاً واضحاً باختلاف البيئات الاقتصادية، ومستويات التنمية، وأدوات القياس، والمنهجيات المستخدمة، مما أوجد حاجة متزايدة إلى إجراء مراجعات علمية منهجية تسهم في تحليل هذه الأدبيات بصورة نقدية، واستخلاص أبرز الاتجاهات البحثية، والكشف عن نقاط الاتفاق والاختلاف، وتحديد الفجوات المعرفية التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة.

وانطلاقاً من ذلك، تأتي هذه الدراسة لتقديم مراجعة تحليلية منهجية للأدبيات المعاصرة التي تناولت أثر التحول الرقمي في الأداء الاقتصادي، من خلال تحليل الدراسات الحديثة المنشورة في قواعد بيانات علمية دولية محكمة، ومقارنة مناهجها ونتائجها، واستعراض أهم العوامل المؤثرة في العلاقة بين التحول الرقمي والأداء الاقتصادي، وصولاً إلى تحديد الفجوات البحثية واقتراح توجهات مستقبلية يمكن أن تسهم في تطوير المعرفة العلمية ودعم صانعي السياسات في تصميم استراتيجيات رقمية أكثر فاعلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2. مشكلة البحث وأهميته

أولاً: مشكلة البحث

على الرغم من التوسع المتسارع في تطبيقات التحول الرقمي واعتماد التقنيات الرقمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، فإن الأدبيات الحديثة ما تزال تقدم نتائج متباينة بشأن طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي والأداء الاقتصادي، سواء من حيث حجم التأثير أو اتجاهه أو العوامل المؤثرة فيه. ويعود هذا التباين إلى اختلاف البيئات الاقتصادية والمؤسسية، ومستويات التطور التكنولوجي، وتنوع المناهج القياسية المستخدمة في الدراسات التطبيقية.

كما يلاحظ وجود نقص نسبي في الدراسات التي تقدم مراجعة تحليلية منهجية تجمع بين نتائج البحوث الحديثة وتقارن بينها بصورة نقدية، ولا سيما تلك المنشورة في قواعد البيانات العلمية العالمية، بما يسمح بتحديد الاتجاهات البحثية السائدة والكشف عن الفجوات المعرفية التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة، خاصة في الاقتصادات العربية والنامية.

وانطلاقاً من ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة أثر التحول الرقمي في الأداء الاقتصادي وفقًا للأدبيات العلمية المعاصرة، وما أبرز العوامل المؤسسية والاقتصادية التي تفسر اختلاف نتائج الدراسات، وما الفجوات البحثية التي ما تزال قائمة في هذا المجال؟

ثانيًا: أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية المتزايدة التي يحتلها التحول الرقمي بوصفه أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية في الاقتصادات المعاصرة . كما تستمد الدراسة أهميتها من اعتمادها منهج المراجعة التحليلية المنهجية الذي يتيح تحليلًا نقديًا للدراسات الحديثة، بدلاً من الاكتفاء بعرض نتائجها.

وتتجسد أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

- 1 تقديم تحليل علمي منهجي للأدبيات الحديثة المتعلقة بأثر التحول الرقمي في الأداء الاقتصادي.
- 2 المقارنة بين نتائج الدراسات المنشورة في قواعد بيانات علمية دولية محكمة، وإبراز نقاط الاتفاق والاختلاف بينها.

3 توضيح الدور الذي تؤديه جودة المؤسسات، والبنية التحتية الرقمية، والشمول المالي الرقمي في تعظيم الآثار الاقتصادية للتحويل الرقمي.

4 تحديد أبرز الفجوات البحثية التي يمكن أن تشكل منطلقاً لدراسات مستقبلية، ولا سيما في الاقتصادات العربية والنامية.

5 توفير إطار معرفي يمكن أن يفيد الباحثين وصناع السياسات في تصميم استراتيجيات رقمية تدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

3. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية التي تسهم في تعزيز الفهم النظري والتطبيقي للعلاقة بين التحويل الرقمي والأداء الاقتصادي، وذلك من خلال مراجعة تحليلية منهجية للأدبيات العلمية المعاصرة. ويمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يأتي:

1- تحليل الأدبيات العلمية الحديثة التي تناولت أثر التحويل الرقمي في تحسين الأداء الاقتصادي على المستويين الكلي والجزئي.

2- مقارنة الدراسات المختارة من حيث الأطر النظرية، والمناهج البحثية، والنماذج القياسية، والنتائج التي توصلت إليها، بما يسهم في إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بينها.

3- تحديد أهم العوامل المؤسسية والاقتصادية المؤثرة في العلاقة بين التحول الرقمي والأداء الاقتصادي،

ولا سيما جودة المؤسسات، والبنية التحتية الرقمية، والشمول المالي الرقمي، ورأس المال البشري.

4- تقييم الاتجاهات البحثية الحديثة المتعلقة بالتحول الرقمي، والكشف عن التطورات التي شهدتها هذا

المجال خلال السنوات الأخيرة.

5- استشراف الفجوات البحثية التي ما تزال قائمة في الأدبيات العلمية، واقتراح مسارات بحثية مستقبلية

تسهم في تطوير المعرفة العلمية وإثراء الدراسات الاقتصادية.

6- تقديم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن يستفيد منها الباحثون وصانعو السياسات

عند تصميم وتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي الهادفة إلى تعزيز الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية

الاقتصادية المستدامة.

4. منهجية المراجعة العلمية (Methodology)

اعتمدت هذه الدراسة منهج المراجعة التحليلية المنهجية (Systematic Analytical Review)

بوصفه أحد أكثر المناهج ملاءمةً لتقييم الأدبيات العلمية وتحليلها بصورة نقدية، إذ يتيح هذا المنهج جمع

الدراسات ذات الصلة، وفرزها وفق معايير علمية محددة، ثم تحليل نتائجها ومقارنتها واستخلاص الاتجاهات

العامة والفجوات البحثية بصورة منهجية.

وقد جرى البحث في قواعد البيانات العلمية الدولية المرموقة، والتي شملت Web of Scopus و ScienceDirect و Science Digital، باستخدام مجموعة من الكلمات المفتاحية المرتبطة بموضوع الدراسة، مثل Digital Transformation، Economic Performance، و Digital Economy، و Digital Financial Inclusion، و Economic Complexity، إلى جانب استخدام معاملات الربط المنطقية (AND)، (OR) للوصول إلى الدراسات الأكثر ارتباطاً بموضوع البحث.

واستند اختيار الدراسات إلى مجموعة من معايير الإدراج، تمثلت في أن تكون الدراسة منشورة في مجلة علمية محكمة ومفهرسة ضمن قواعد البيانات الدولية، وأن تكون منشورة خلال المدة (2023-2026)، وأن تتناول بصورة مباشرة العلاقة بين التحول الرقمي والأداء الاقتصادي أو النمو الاقتصادي أو الشمول المالي الرقمي أو التعقيد الاقتصادي، مع اعتمادها مناهج كمية أو قياسية أو تحليلية تتسم بالرصانة العلمية.

أما معايير الاستبعاد، فقد شملت الدراسات غير المحكمة، والأوراق العلمية المنشورة خارج الفترة الزمنية المحددة، والدراسات التي ركزت على الجوانب التقنية البحتة للتحول الرقمي دون تناول انعكاساته الاقتصادية، إضافة إلى الدراسات التي افتقرت إلى الوضوح المنهجي أو لم تقدم نتائج قابلة للتحليل والمقارنة.

وبعد تطبيق معايير الإدراج والاستبعاد، تم اختيار خمس دراسات علمية استوفت متطلبات البحث، ثم خضعت لتحليل نقدي مقارنة ركز على أهداف كل دراسة، ومنهجيتها، وأدواتها التحليلية، ونتائجها الرئيسية، ومدى إسهامها في تفسير العلاقة بين التحول الرقمي والأداء الاقتصادي، وصولاً إلى استخلاص الاتجاهات البحثية السائدة وتحديد الفجوات المعرفية التي تستدعي المزيد من البحث والدراسة.

5. الإطار النظري

يشكل التحول الرقمي أحد أبرز التحولات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين، نتيجة التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، وتحليل البيانات الضخمة. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة صياغة نماذج الأعمال، وأساليب الإنتاج، وآليات تقديم الخدمات، بما أسهم في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والاقتصادات الوطنية.

ومن المنظور الاقتصادي، يشير التحول الرقمي إلى عملية توظيف التقنيات الرقمية بصورة استراتيجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية والإدارية بهدف تحسين الكفاءة الإنتاجية، وتعظيم القيمة المضافة، وتقليل تكاليف المعاملات، وتسريع تدفق المعلومات، وتعزيز الابتكار. ونتيجة لذلك، أصبح التحول الرقمي أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء.

ويرتبط مفهوم التحول الرقمي ارتباطاً وثيقاً بنظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory)، التي تؤكد أن التقدم التكنولوجي والابتكار ورأس المال البشري تمثل عوامل داخلية تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، بخلاف النظريات التقليدية التي تنظر إلى التكنولوجيا باعتبارها عاملاً خارجياً. ووفقاً لهذه النظرية، فإن الاستثمار في المعرفة والتقنيات الرقمية يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز القدرة على الابتكار، وهو ما ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي.

كما يرتبط التحول الرقمي بمفهوم الاقتصاد الرقمي، الذي يشير إلى الأنشطة الاقتصادية القائمة على استخدام التكنولوجيا الرقمية في إنتاج السلع والخدمات وتبادلها واستهلاكها. ويتميز الاقتصاد الرقمي بقدرته على خفض تكاليف التشغيل، وتوسيع الأسواق، وزيادة سرعة إنجاز المعاملات، وتعزيز التجارة الإلكترونية، وتحسين بيئة الاستثمار، الأمر الذي يجعله أحد المركبات الأساسية للنمو الاقتصادي الحديث، إذ تقدر الأبحاث أن مضاعفة انتشار الإنترنت ترفع النمو الناتج عن التغير البنيوي بنحو 0.14-0.18 وحدة (Banga et al., 2026)، وأن رفع انتشار شبكات النطاق العريض 10 نقاط مئوية يرفع نمو نصيب الفرد من الناتج بين 0.9 و 1.5 نقطة مئوية. (Czernich et al., 2011, p. 505)

وتشير الأدبيات الاقتصادية كذلك إلى أن الشمول المالي الرقمي يمثل إحدى أهم القنوات التي ينتقل من خلالها أثر التحول الرقمي إلى الاقتصاد الحقيقي، إذ يسهم في توسيع نطاق الخدمات المالية، وزيادة معدلات

الادخار والاستثمار، وتحسين فرص حصول الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، بما يعزز النشاط الاقتصادي ويرفع مستويات الإنتاج والتشغيل؛ فقد أثبتت مراجعة (Oloyede et al., 2023) أن الاقتصاد الرقمي يسهم مساهمة إيجابية ومعنوية في النمو في الدول النامية، وإن كانت مساهمته تقلّ عن الواقع بسبب قصور أدوات القياس، في حين أكدت الدراسة التجميعية التي أجراها (Wang et al., 2024) على 65 دراسة تجريبية وجود أثر موجب لتقنيات المعلومات والاتصالات في الأداء الاقتصادي، مع فجوة رقمية لصالح الاقتصادات المتقدمة. كما يؤكد تحليل (Lei & Wang, 2023) أن التحول الرقمي يرفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الشركات الصينية عبر تنشيط الابتكار التكنولوجي وخفض تكاليف التشغيل وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وهو ما تؤكد على مستوى الاستدامة نتائج (Song et al., 2025) من أن التحول الرقمي يعزز أداء الشركات المستدام عبر تحسين الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي (ESG) وتنمية التقنية المالية، فضلاً عن ما أظهرته دراسة (Touitou & Laib, 2025) من أن الرقمنة تعزز النمو الاقتصادي في 15 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة (2001–2023)، مع تفاوت الأثر بين دول الخليج والاقتصادات الهشة.

وفي المقابل، تؤكد الأدبيات أن نجاح التحول الرقمي لا يعتمد على التكنولوجيا وحدها، وإنما يرتبط بتوافر بيئة مؤسسية داعمة تتمثل في جودة الحوكمة، وكفاءة الأطر التشريعية والتنظيمية، وتطور البنية التحتية الرقمية، وارتفاع مستويات التعليم والمهارات الرقمية، إذ تسهم هذه العوامل في تعظيم العوائد الاقتصادية للتحول الرقمي وضمان استدامتها؛ فقد أثبتت دراسة (Awad & Albaity, 2022) أن أثر البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات في النمو في دول أفريقيا جنوب الصحراء ينتقل عبر قنوات الإنتاجية والادخار

والتجارة، في حين وجدت دراسة (Niebel, 2018) أن الأثر أعلى في الاقتصادات النامية والناشئة، وأظهرت دراسة (Ding et al., 2025) أن رقمنة الحكومة تعزز النمو عبر الحد من الفساد وتقصير زمن الخدمات العامة.

وبناءً على ذلك، يمكن النظر إلى العلاقة بين التحول الرقمي والأداء الاقتصادي بوصفها علاقة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها العوامل التكنولوجية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يفسر اختلاف نتائج الدراسات التطبيقية باختلاف البيئات الاقتصادية ومستويات التنمية.

6. استعراض الدراسات وتحليلها

أولاً: دراسة (Bocean & Vărzaru, 2023)

هدفت دراسة Bocean وVărzaru (2023)، المنشورة في مجلة Humanities and Social Sciences Communications التابعة لمنشورات Nature، إلى تحليل أثر التحول الرقمي في تعزيز الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستدامة في دول الاتحاد الأوروبي، من خلال توظيف تحليل الشبكات العصبية الاصطناعية (ANN) ونموذج المعادلات الهيكلية (SEM) وتحليل التجمعات (Cluster Analysis). وقد قاس الباحثان الأداء الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فيما مثّلت الاستدامة بدرجات أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، في حين جرى التعبير عن التحول الرقمي من خلال استخدام الحاسوب والإنترنت في المنشآت، وحجم التجارة الإلكترونية، ونسب تبني التقنيات الرقمية

الحديثة كالتجارة الإلكترونية والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء (Bocean & Vărzaru, 2023, p. 875).

وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتحويل الرقمي في تحسين الأداء الاقتصادي والاستدامة معًا، وأن المحركات الرئيسية للتحويل الرقمي تمثلت في استخدام الحاسوب والإنترنت في المنشآت والتجارة الإلكترونية، مع تنامي تأثير التقنيات الرقمية الحديثة بصورة خاصة في الدول الأوروبية المتقدمة (Bocean & Vărzaru, 2023, p. 12).

وتتميز هذه الدراسة بتكاملها بين البعدين الاقتصادي والبيئي، وتوظيفها مجموعة مناهج تحليلية متقدمة (ANN) و (SEM)، إلا أن اقتصرها على دول الاتحاد الأوروبي يجعل إمكانية تعميم نتائجها على الاقتصادات النامية محدودة، بسبب اختلاف مستويات التطور الرقمي وجودة المؤسسات بين المجموعتين.

ثانيًا: دراسة (Meniago, 2025)

ركزت دراسة (Meniago, 2025)، المنشورة في مجلة International Journal of Financial Studies ضمن منشورات MDPI، على تحليل أثر الشمول المالي الرقمي في النمو الاقتصادي داخل دول مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC)، مع اختبار الدور المعدل لجودة

المؤسسات .وقد جرى بناء مؤشري الشمول المالي الرقمي وجودة المؤسسات باستخدام تحليل المكونات الرئيسية (PCA) للتغلب على مشكلة تعدد الخطية، ثم توظيف تقنية المقدرات المعممة للوحات (System GMM) على بيانات سنوية للفترة. (Meniago, 2025, p. 4) (2010–2023)

وأثبتت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الشمول المالي الرقمي والنمو الاقتصادي في دول المجموعة، كما أظهرت أن حد التفاعل بين مؤشري الشمول المالي الرقمي وجودة المؤسسات ذو علاقة إيجابية، مما يؤكد أن تحسين الحوكمة والأطر التنظيمية وسيادة القانون يُمثل شرطاً ضرورياً لتعظيم أثر الشمول المالي الرقمي في النمو. (Meniago, 2025, pp. 10–14)

وتبرز أهمية الدراسة في تأكيدها أن الاستثمار في التكنولوجيا المالية وحده لا يكفي لتحقيق النمو الاقتصادي، بل يجب أن يتزامن مع إصلاحات مؤسسية وتشريعية تضمن الشفافية والأمن والحماية القانونية لبيانات المستهلكين، بما يعزز الثقة في الخدمات المالية الرقمية. (Meniago, 2025, p. 14)

ثالثاً: دراسة (Xi & Wang, 2023)

هدفت دراسة Xi وWang (2023)، المنشورة في مجلة Heliyon التابعة لدار النشر Elsevier، إلى قياس أثر الشمول المالي الرقمي في جودة النمو الاقتصادي داخل المقاطعات الصينية الثلاثين باستخدام

بيانات لوحية للفترة (2011-2017) وقد جرى قياس جودة النمو الاقتصادي عبر منظومة مؤشرات خماسية الأبعاد تشمل الابتكار التكنولوجي، والتنمية المنسقة، وحماية البيئة، والانفتاح على الخارج، ومستوى معيشة السكان، باستعمال طريقة الأوزان الانتروبية، ثم التحقق من الآثار باستخدام نموذج الأثر الثابت ونموذج الوسيط ونموذج العتبة ونموذج Durbin المكاني (Xi & Wang, 2023, p. e19731).

وأظهرت النتائج أن الشمول المالي الرقمي يعزز جودة النمو الاقتصادي بصورة مباشرة، وبأثر هامشي موجب ومتزايد عبر الزمن، وأنه يرفع الجودة من خلال تنشيط روح المبادرة الريادية، كما يولد آثارًا مكانية إيجابية تمتد إلى المقاطعات المجاورة عبر انتقال المعرفة والاستثمارات، لا سيما في المناطق الشرقية والمناطق عالية التسويق (Xi & Wang, 2023, pp. 8-11).

وتعد هذه الدراسة من أكثر الدراسات عمقًا في تفسير الآثار المكانية للتحويل الرقمي، ومنهجيتها المتكاملة في قياس جودة النمو، إلا أن خصوصية التجربة الصينية وحدتها المؤسسية تحدان من إمكانية تعميم نتائجها على اقتصادات تختلف في بنيتها المؤسسية والتنموية.

رابعاً: دراسة (Suhendra et al., 2025)

بحثت دراسة Suhendra وآخرون (2025)، المنشورة في مجلة Cogent Economics & Finance التابعة لدار النشر Taylor & Francis، أثر الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي في المحافظات الإندونيسية الأربع والثلاثين، باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة (2017–2022). وقد كشفت التقديرات الأولية بنموذج المربعات الصغرى العادية (POLS) ونموذج الأثر الثابت عن وجود أثر سلبي، غير أن اختبار التحيز الداخلي (Durbin–Wu–Hausman) أثبت وجود مشكلة توطن المتغيرات التفسيرية، ومن ثم جرى تصحيح النموذج بتقدير اللوحات الديناميكية (Dynamic Panel GMM) الذي أثبت أثرًا إيجابيًا ومعنويًا للاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي (Suhendra et al., 2025, pp. 6–9).

وتُظهر هذه النتيجة أهمية الحذر المنهجي في تقدير آثار التحول الرقمي، إذ إن تجاهل مشكلة التحيز الداخلي قد يقود إلى استنتاجات مغايرة للحقيقة الاقتصادية. كما أوصت الدراسة بزيادة الاستثمار في البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات، ورفع كفاءة المهارات الرقمية للقوى العاملة، وتعزيز الابتكار التكنولوجي، مع سن التشريعات المنظمة للتجارة الإلكترونية وتحفيز المنشآت المتبنية للتقنيات الرقمية (Suhendra et al., 2025, pp. 10–11).

وتتميز الدراسة باستخدامها بيانات ربع سنوية عالية التكرار ومعالجة صريحة لمشكلة التحيز الداخلي، الأمر الذي يعزز موثوقية نتائجها وصحتها القياسية.

خامسًا: دراسة (Aydin et al., 2026)

هدفت دراسة Aydin وآخرون (2026)، المنشورة في مجلة Central Bank Review التابعة للبنك المركزي لجمهورية تركيا عبر دار النشر Elsevier، إلى تحليل العلاقة بين الرقمنة والتصنيع والحرية المالية وجودة المؤسسات والتعقيد الاقتصادي في دول مجموعة (E-7) الناشئة السبع (البرازيل، والصين، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وروسيا، وتركيا) خلال المدة (1995–2021). وقد اعتمدت الدراسة تحليل التكامل المشترك للوحات بمنهجية Durbin–Hausman مع معالجة مشكلة الاعتماد المتقاطع بين الوحدات وتباين معاملات الميل، إلى جانب تقدير الآثار طويلة الأجل باستخدام مقدر متوسط المجموعة الموسع. (Aydin et al., 2026, p. 100241) (AMG)

وأظهرت النتائج تباينًا لافتًا بين الدول، إذ أسهمت الرقمنة في رفع التعقيد الاقتصادي في الصين وتركيا، في حين كان أثرها سلبيًا في البرازيل وإندونيسيا وروسيا، كما أن جودة المؤسسات خفّضت التعقيد الاقتصادي في البرازيل والمكسيك ورفعته في تركيا. (Aydin et al., 2026, pp. 7–9)

وتقدم هذه الدراسة دليلاً مهماً على أن التحول الرقمي ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما وسيلة تعتمد فاعليتها على كفاءة المؤسسات والسياسات الاقتصادية وطبيعة الهيكل الإنتاجي لكل دولة، وهو ما يفسر التباين في نتائج الأدبيات الحديثة، ويؤكد ضرورة مواءمة الاستراتيجيات الرقمية والصناعية والمالية مع الإصلاحات المؤسسية (Aydin et al., 2026, p. 10).

جدول ملخص مقارنة للدراسات الخمس

الدراسة	المجلة/الدار	العينة والبيانات	المنهجية القياسية	النتيجة الرئيسية
Bocean & Vărzaru (2023)	Humanities and Social Sciences Communications (Nature)	دول الاتحاد الأوروبي	SEM و ANN وتحليل التجمعات	أثر إيجابي ومعنوي للتحويل الرقمي في الأداء الاقتصادي والاستدامة
Meniago	Int. Journal of	دول	PCA و System	أثر إيجابي

(2025)	Financial Studies (MDPI)	،SADC 2010– 2023	GMM	للمشمول المالي الرقمي، وتعززه بجودة المؤسسات
Xi & Wang (2023)	Heliyon (Elsevier)	30مقاطعة صينية، 2011– 2017	Fixed effects Mediation و Threshold و Spatial و Durbin	أثر إيجابي متزايد وجوانب مكانية لإيجابية للمشمول المالي الرقمي
Suhendra et al. (2025)	Cogent Economics & Finance (T&F)	34محافظة إندونيسية، 2017– 2022 ربع سنوية	POLS Dynamic Panel GMM	أثر إيجابي بعد معالجة التحيز الداخلي
Aydin et	Central Bank	دول E-7،	Durbin–	أثر متفاوت

al. (2026)	Review (Elsevier)	1995– 2021	Hausman cointegration وAMG	بين الدول بحسب جودة المؤسسات والبيئة الاقتصادية
------------	-------------------	---------------	----------------------------------	---

الجدول من اعداد الباحث.

7- نتائج المراجعة التحليلية

أسفر التحليل النقدي المقارن للدراسات الخمس عن جملة من النتائج الرئيسة التي يمكن إجمالها في الآتي:

أولاً، اتفقت الدراسات الخمس جميعها على وجود علاقة إيجابية بين التحول الرقمي من جهة، والأداء الاقتصادي من جهة أخرى، وإن تفاوتت درجة هذا الاتفاق وطبيعته؛ فقد أكد (Bocean & Vărzar, 2023, p. 875) الأثر الإيجابي للتحول الرقمي في الناتج المحلي للفرد في اقتصادات الاتحاد الأوروبي، وأثبت (Meniago, 2025, p. 4) الأثر الموجب للشمول المالي الرقمي في نمو دول (SADC)، وأظهر (Xi & Wang, 2023, p. e19731) الأثر المتزايد للشمول المالي الرقمي في جودة النمو الصيني، وأكد (Suhendra et al., 2025, pp. 6–9) الأثر الموجب للاقتصاد الرقمي

في نمو المحافظات الإندونيسية، بينما بين (Aydin et al., 2026, p. 100241) أن أثر الرقمنة في التعقيد الاقتصادي موجب في بعض دول (E-7) وسالب في دول أخرى.

ثانيًا، كشفت المراجعة أن الشمول المالي الرقمي يُعد القناة المالية الأبرز التي ينتقل عبرها أثر التحول الرقمي إلى الاقتصاد الحقيقي، إذ أيدت دراستا (Meniago, 2025, pp. 8–10) و (Xi & Wang, 2023, pp. 8–11) أن توسع نطاق الخدمات المالية الرقمية يرفع النمو ونوعيته، عبر تنشيط ريادة الأعمال وتوسيع الوصول إلى التمويل.

ثالثًا، أثبتت المراجعة أن جودة المؤسسات تلعب دورًا محوريًا في تعظيم الآثار الاقتصادية للتحول الرقمي أو تقييدها؛ فقد وجد (Meniago, 2025, p. 10) أن حد التفاعل بين الشمول المالي الرقمي وجودة المؤسسات موجب ومعنوي، كما أشار (Aydin et al., 2026, pp. 7–9) إلى أن ضعف البيئة المؤسسية يفسر الأثر السلبي أو المحدود للرقمنة في بعض الدول الناشئة.

رابعًا، أظهرت المراجعة أن البنية التحتية الرقمية ورأس المال البشري يمثلان شرطين بنيويين لامتصاص فوائد التحول الرقمي، وهو ما تؤكد توصيات (Suhendra et al., 2025, pp. 10–11) بضرورة الاستثمار في شبكات الاتصالات والمهارات الرقمية، وتوصيات (Bocean & Vărzaru, 2023, p. 15) ببناء استراتيجيات رقمية تدعم الأداء الاقتصادي المستدام.

خامسًا، كشفت المراجعة أن اختلاف النتائج بين الدراسات لا يعكس بالضرورة تعارضًا في الأدلة، وإنما يفسر بجملة من المحددات المنهجية والسياقية، أهمها: طبيعة العينة (اقتصادات متقدمة أم ناشئة)، ووحدات التحليل (دول أم مقاطعات)، وطول الفترة الزمنية وتكرار البيانات، ومعالجة مشكلة التحيز الداخلي، والاعتماد المتقاطع بين الوحدات، والأثر المكاني، وهو ما تتقاطع معه دراسة (Touitou & Laib, 2025) التي بينت تباين أثر الرقمنة بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحسب مستوى التنمية والظروف الهيكلية لكل دولة.

سادسًا، أظهرت المراجعة أن التحول الرقمي لا ينعكس في الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي فحسب، بل يمتد إلى الأداء على مستوى المنشآت والقطاعات؛ فقد أثبتت دراسة (Lei & Wang, 2023) أثر التحول الرقمي الموجب في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للشركات الصينية عبر قنوات الابتكار وخفض التكاليف وكفاءة تخصيص الموارد، في حين أكدت دراسة (Song et al., 2025) أن التحول الرقمي يعزز إنتاجية الشركات من منظور التنمية المستدامة عبر قناة الأداء البيئي والاجتماعي والحوكومي، إضافة إلى دور الرقمنة في تحسين التحليل المالي ودقته على المستوى الجزئي كما هو الحال في التجربة العراقية (الجانبي، 2021، ص 51) كما ينعكس أثر الرقمنة في الأداء المالي والإنتاجي للقطاعات غير المالية؛ إذ أوضحت دراسة العبيدي ومحمد (2021)، ص (28) أهمية تطوير الثقافة المحاسبية وتأهيل الكوادر الرقمية في كفاءة الأداء القطاعي، وأظهرت دراسة الساعدي وأحمد (2021)، ص (12) أن توظيف التقنيات الحديثة في

سلاسل الإمداد يخفض الهدر ويرفع الكفاءة التشغيلية في المنشآت الصناعية العراقية، فيما أكدت دراسة محمد (2021)، ص (2) أن إدارة المستحقات تعد من المحددات المهمة لربحية الشركات، وهو ما يفترض إعادة تصميمه في البيئات الرقمية الحديثة.

8. مناقشة النتائج

يتسق توافق الأدبيات على الأثر الإيجابي للتحول الرقمي مع النظرية الاقتصادية للنمو الداخلي، التي ترى في التقدم التكنولوجي والمعرفة عوامل داخلية لتوليد نمو مستدام، إذ تعمل التقنيات الرقمية على رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وخفض تكاليف المعاملات، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتوسيع الحدود الإنتاجية للاقتصادات. كما يتوافق الدور الوسيط للشمول المالي الرقمي مع الأدبيات الحديثة التي تؤكد أن الرقمنة المالية تخفّض كلفة الوصول إلى الخدمات المالية وتوسّع قاعدة المستفيدين منها، بما يعزز الادخار والاستثمار والريادة على المستويين الجزئي والكلّي.

أما بشأن تباين حجم الأثر واتجاهه بين الدول، فإن تفسيره الأقرب إلى الصواب أن فاعلية التحول الرقمي مشروطة بتوافر البيئة التمكينية (Enabling Environment)؛ فالتقنيات الرقمية لا تثمر إلا في ظل مؤسسات كفؤة تضمن سيادة القانون وحماية حقوق الملكية والاستقرار التنظيمي، وبنية تحتية رقمية متطورة، ورأس مال بشري قادر على توظيف التقنية. وبهذا المعنى فإن ما قد يبدو تعارضاً في الأدبيات ليس إلا تجلياً لعدم تجانس الظروف الهيكلية بين الاقتصادات، وهو ما تجسّده بوضوح نتائج دراسة (Aydin et al.,

(9-7, pp. 2026 التي أظهرت انقسام دول (E-7) بين من جنت الرقمنة عوائد تعقيد اقتصادي مرتفعة ومن لم تجنّها، ويتقاطع هذا الاستنتاج مع ما خلصت إليه دراسة Niebel (2018, pp. 197-211) من أن أثر تقنيات المعلومات والاتصالات في النمو أعلى في الاقتصادات النامية والناشئة منه في الاقتصادات المتقدمة، فضلاً عن نتائج دراسة Ding وآخرون (2025, pp. 1457-1477) التي أثبتت أن رقمنة الحكومة تعزز النمو الاقتصادي في 109 دول عبر الحد من الفساد وتقليل الوقت اللازم للحصول على الخدمات العامة.

وإضافة إلى ذلك، فإن الدراسة توضح أهمية الدقة المنهجية في تقدير أثر التحول الرقمي؛ إذ إن نتائج (9-6, pp. 2025, pp. 6-9) التي انقلبت من السلبية إلى الإيجابية بعد معالجة التحيز الداخلي بمنهجية (GMM) تحذّر الباحثين من الاعتماد على التقديرات الساكنة البسيطة التي قد تسهب في اتجاه خاطئ عند إهمال العلاقة التبادلية بين التحول الرقمي والنمو الاقتصادي، وهو ما يتسق مع ما أشار إليه (532-505, pp. 2011, pp. 505-532) من أن رفع انتشار شبكات النطاق العريض بنسبة 10 نقاط مئوية يرفع نمو نصيب الفرد من الناتج بنسبة تتراوح بين 0.9 و 1.5 نقطة مئوية، وبما يعكس ضرورة فصل الأثر السببي عن الارتباطات المشتركة.

كما تدعم الأدبيات المحلية والعربية هذا الإطار التفسيري؛ فقد أثبتت دراسة النعيمي وحسن (2021)، ص (64) في مجلة ريادة للمال والأعمال أن الكفاءة التشغيلية تؤثر تأثيراً موجباً ومعنوياً في أداء القطاع المصرفي في

مجموعة من الدول العربية، في حين ينعكس حجم المؤسسات سلبيًا في أدائها، وهو ما يؤكد أن أداء القطاعات الاقتصادية لا يعتمد على الموارد وحدها بل على كفاءة إدارة عملياتها. وتؤكد دراسة خلف وعرب (2021)، ص (120) أن مؤشرات الابتكار (الإنفاق على البحث والتطوير، وجودة التعليم، والتقدم التكنولوجي) تسهم في تحقيق أداء صناعي متميز في الصين، وبما يدعم الدور الوسيط للابتكار في علاقة التحول الرقمي بالأداء الاقتصادي، فيما أظهرت دراسة يحيى وآخرون (2021)، ص (108) وجود أثر موجب مباشر وغير مباشر للعوامل الداخلية والخارجية في الأداء المالي للشركات العراقية عبر ربحية السهم، وبما يؤكد حساسية الأداء المالي للمنظومة المؤسسية والبيئية المحيطة، وهي ذات العوامل التي تهيئ امتصاص عوائد التحول الرقمي. وفي السياق ذاته، أبرزت دراسة الجانبي (2021)، ص (51) دور البرمجة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات في تحسين التحليل المالي ودقة نتائجه، بما يجسد انعكاس الرقمنة في الأداء على المستوى الجزئي.

وبالمقابل، تشير دراسات قياسية عربية حديثة إلى أن العلاقة بين التحول الرقمي والأداء الاقتصادي ليست آلية مطلقة؛ فقد وجدت دراسة شهاب وآخرون (2021)، ص (93) أن معدل النمو الاقتصادي والتضخم لم يؤثرًا معنويًا في حركة التجارة الخارجية الصينية، وهو ما يذكر بأن التحول الهيكلي في الأداء يتطلب قنوات انتقالية كفؤة، إذ يؤكد (Banga et al., 2026) أن مضاعفة انتشار الإنترنت ترفع النمو الناتج عن التغير البنوي بمقدار 0.14–0.18 وحدة، مع أثر أقوى في الاقتصادات منخفضة الدخل يرافقه نمط «إزالة تصنيع رقمي» يقلل حصة العمالة الصناعية. كذلك بينت دراسة (Oloyede et al., 2023) أن غياب مؤشرات قياس موحدة للاقتصاد الرقمي في الدول النامية قد يؤدي إلى التقليل من تقدير مساهمته الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، مما يستوجب توخي الحذر في تفسير الفجوة الرقمية بين الاقتصادات

المتقدمة والنامية .ويضاف إلى ذلك ما خلصت إليه دراسة (Gao & Wen, 2025) من أن الاقتصاد الرقمي يخفض استهلاك الطاقة والانبعاثات ويعزز تكامل الاقتصاد والبيئة في 100 دولة، وبأثر مكاني إيجابي يمتد إلى الدول المجاورة، بما يدعم البعد الاستدامي لأثر التحول الرقمي في الأداء الاقتصادي الشامل.

9. الفجوة البحثية

على الرغم من كثرة الدراسات الحديثة في هذا المجال، فإن المراجعة كشفت عن مجموعة من الفجوات البحثية التي ما تزال قائمة:

أولاً، تتركز معظم الدراسات التجريبية على اقتصادات شرق آسيا (الصين وإندونيسيا) والدول الأفريقية وأوروبا، مع ندرة ملحوظة في الدراسات التي تناولت الاقتصادات العربية والنامية عمومًا؛ إذ تظل الدراسات العربية المتاحة، ومنها ما نشر في مجلة ريادة المال والأعمال (النعيمي وحسن، 2021؛ خلف وعرب، 2021؛ يحيى وآخرون، 2021)، مركزة على محددات الأداء المصرفي والأداء الصناعي والمالي بمعزل عن التحول الرقمي بوصفه متغيرًا تفسيريًا صريحًا، في حين لا تتوفر، في حدود علم الباحثين، دراسات قياسية محكمة حديثة تتناول العلاقة بين التحول الرقمي والأداء الاقتصادي في الاقتصاد العراقي أو العربي بصورة متكاملة.

ثانيًا، تقيس معظم الدراسات الأداء الاقتصادي بمؤشرات كمية بسيطة (نصيب الفرد من الناتج أو معدل النمو)، مع محدودية الدراسات التي قاست **جودة الأداء الاقتصادي** بمنظومة مؤشرات متعددة الأبعاد تجمع بين الكفاءة الإنتاجية والابتكار والاستدامة والشمولية، على غرار ما قدمته دراسة (Xi & Wang, 2023, p. e19731) في السياق الصيني.

ثالثًا، تظل الدراسات التي تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ضمن إطار تحليلي متكامل واحدة، نادرة؛ فمعظم الدراسات تختبر أثرًا منفردًا أو متغيرات معدلة، دون بناء نماذج هيكلية تربط التحول الرقمي بجودة المؤسسات والبنية التحتية ورأس المال البشري والشمول المالي الرقمي في آن واحد.

رابعًا، تعتمد قلة من الدراسات بيانات طويلة طويلة الأمد مع معالجة صريحة للتحيز الداخلي والاعتماد المتقاطع، مما يحد من موثوقية النتائج وقابليتها للمقارنة بين الدراسات.

وبناءً على ذلك، يمكن صياغة الفجوة البحثية الرئيسة على النحو الآتي: **محدودية الدراسات التي تناولت بصورة متكاملة العلاقة بين التحول الرقمي وجودة الأداء الاقتصادي في الاقتصادات العربية والنامية، ولا سيما الاقتصاد العراقي، باستخدام نماذج قياسية حديثة وبيانات طويلة وإطار تحليلي يجمع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية معًا.**

10. الاستنتاجات

استنادًا إلى ما تقدم، توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

- 6 يمثل التحول الرقمي محركًا استراتيجيًا للأداء الاقتصادي، وقد أثبتت الأدبيات الحديثة وجود أثر إيجابي ومعنوي له في النمو الاقتصادي وجودة النمو والاستدامة، وإن تفاوتت أحجام الأثر باختلاف البيئات الاقتصادية، وبما يدعم النظرية الاقتصادية للنمو الداخلي.
- 7 يشكل الشمول المالي الرقمي إحدى أهم قنوات انتقال أثر التحول الرقمي إلى الاقتصاد الحقيقي، عبر تنشيط ريادة الأعمال وتوسيع الوصول إلى التمويل وتحسين كفاءة تخصيص الموارد.
- 8 تعتمد فاعلية التحول الرقمي على جودة البيئة المؤسسية تمكينًا لها؛ فضعف الحوكمة والأطر التنظيمية قد يحول التكنولوجيا الرقمية إلى عبء لا إلى قاطرة للنمو، وهو ما يفسر انقسام النتائج بين الدول الناشئة.
- 9 تتطلب تعظيم عوائد التحول الرقمي تطوير البنية التحتية الرقمية ورفع المهارات الرقمية للقوى العاملة، بوصفهما شرطين بنيويين للامتصاص الكفء للتقنيات الرقمية.
- 10 تؤكد الدقة المنهجية أهميتها في قياس أثر التحول الرقمي؛ إذ إن تجاهل مشكلة التحيز الداخلي قد يقود إلى استنتاجات مغايرة للواقع الاقتصادي، كما يتضح من انقلب اتجاه الأثر بعد تطبيق التقدير الديناميكي.

11 تمثل العلاقة بين التحول الرقمي والأداء الاقتصادي علاقة شرطية السياقية تعتمد على مستوى التنمية وجودة المؤسسات وطبيعة الهيكل الإنتاجي، مما يستدعي مقاربات تحليلية تراعي خصوصية كل بيئة اقتصادية.

11. التوصيات

بناءً على نتائج المراجعة واستنتاجاتها، تقدم الدراسة التوصيات الآتية:

توصيات موجهة إلى صانعي السياسات

12 تعزيز الاستثمار الحكومي والخاص في البنية التحتية الرقمية، بما يشمل شبكات الاتصالات عالية السرعة ومراكز البيانات والمنصات الحكومية الإلكترونية، وتوسيع نطاق وصولها إلى المناطق المحرومة، استجابةً لما أثبتته الأدبيات من حساسية عوائد الرقمنة لمستوى البنية التحتية (Czernich et al., 2011; Awad & Albaity, 2022).

13 تطوير سياسات وطنية للشمول المالي الرقمي تركز على توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية، وحماية بيانات المستهلكين، وبناء الثقة في الأنظمة المالية الرقمية، بما يدعم النشاط الاقتصادي ويعزز الادخار والاستثمار.

14 تنفيذ إصلاحات مؤسسية متزامنة مع استراتيجيات التحول الرقمي، تتضمن تحسين الحوكمة، وشفافية الأطر التنظيمية، وسيادة القانون، وسهولة الأعمال، لضمان كفاءة توظيف التقنيات الرقمية.

15 تطوير برامج بناء القدرات الرقمية ورأس المال البشري، من خلال تحديث المناهج التعليمية وبرامج التدريب المهني في مجالات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني.

16 تبني مؤشرات وطنية لقياس جودة الأداء الاقتصادي متعددة الأبعاد تضم الابتكار والاستدامة والشمول، بما يتيح تقييمًا أدق لعوائد التحول الرقمي.

توصيات موجهة إلى الباحثين

17 إجراء دراسات قياسية تطبيقية تقيس أثر التحول الرقمي في جودة الأداء الاقتصادي في الاقتصادات العربية والنامية، ولا سيما الاقتصاد العراقي، باستخدام بيانات طويلة الأمد ونماذج حديثة تعالج التحيز الداخلي والاعتماد المتقاطع، وبما يستكمل الدراسات العربية المحلية المنشورة في المجالات العراقية المحكمة مثل مجلة ريادة للمال والأعمال (الجانب، 2021؛ الساعدي وأحمد، 2021؛ شهاب وآخرون، 2021).

18 بناء أطراف تحليلية متكاملة تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في قياس العلاقة بين التحول الرقمي والأداء الاقتصادي.

19 استكشاف الآثار المكانية للتحول الرقمي بين الدول المتجاورة، مسترشدين بنموذج (Durbin)

المكاني، بما يسهم في تصميم سياسات رقمية إقليمية تعاونية.

20 دراسة الدور المعدل لجودة المؤسسات في العلاقة بين التحول الرقمي والأداء الاقتصادي، بما يوفر

أدلة عملية حول تسلسل الإصلاحات الملائم لكل بيئة اقتصادية.

قائمة المراجع (References)

1 الجاني، حيدر. (2021). أنموذج مقترح لتحليل مالي باستخدام البرمجة الرقمية. *مجلة ريادة للمال*

والأعمال، 2(2)، <https://doi.org/10.56967/ejfb2021110>، 51-63.

2 النعيمي، صفاء، وحسن، أحمد. (2021). تحليل محددات أداء القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية

لعينة من الدول العربية للفترة 1996-2017. *مجلة ريادة للمال والأعمال*، 2(2)، 64-77.

<https://doi.org/10.56967/ejfb2021111>

3 خلف، أحمد، وعرب، حسين. (2021). أثر الابتكار في تحقيق أداء صناعي متميز في الصين

للفترة (1985-2020). *مجلة ريادة للمال والأعمال*، 2(2)، 120-131.

<https://doi.org/10.56967/ejfb2021115>

4 يحيى، هناء، وعلي، سلام، وصالح، أحمد. (2021). الأثر الوسيط لربحية السهم بين العوامل المؤثرة

والأداء المالي. *مجلة ريادة للمال والأعمال*، 2(2)، 108-119.

<https://doi.org/10.56967/ejfb2021114>

5 شهاب، خليل، وحسن، فاضل، ومحمود، محمد. (2021). قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في التجارة الخارجية للصين للفترة بين 2000-2019. *مجلة ريادة المال والأعمال*

والأعمال، 2(2)، <https://doi.org/10.56967/ejfb2021113>، 93-107.

6 الساعدي، صفاء، وأحمد، أفراح. (2021). استخدام التقنيات الحديثة في سلاسل الإمداد

المبسطة: دراسة استطلاعية في منظمة صناعية -بغداد. *مجلة ريادة المال والأعمال*، 2(2)، 12-

27. <https://doi.org/10.56967/ejfb2021108>

7 العبيدي، علي، ومحمد، حسين. (2021). دور التعليم المحاسبي في تطوير الثقافة المحاسبية لتلبية

متطلبات سوق العمل. *مجلة ريادة المال والأعمال*، 2(2)، 28-50.

<https://doi.org/10.56967/ejfb2021109>

8 محمد، محمد. (2021). مدى أثر المستحقات في الربحية: دراسة تطبيقية لعينة من الشركات

المدرجة في بورصة عمان للفترة (2010-2019). *مجلة ريادة المال والأعمال*، 2(2)، 2-11.

<https://doi.org/10.56967/ejfb2021107>

المراجع الدولية المحكمة

Aydin, M., Bagci, A., Demirtas, N., Sogut, Y., Altundemir, 9

M. E., & Gürdal, T. (2026). The relationship of digitalization,

industrialization, financial freedom and institutional quality

with economic complexity: A panel data analysis on E-7

countries. *Central Bank Review*, 26(1), Article 100241.

<https://doi.org/10.1016/j.cbrev.2026.100241>

Awad, A., & Albaity, M. (2022). ICT and economic growth 10
in Sub-Saharan Africa: Transmission channels and effects.

Telecommunications Policy, 46(8), Article 102381.

<https://doi.org/10.1016/j.telpol.2022.102381>

Banga, K., Harbansh, P., & Singh, S. (2026). Digitalisation 11
and structural change: Evidence from cross-country analysis.

Journal of Digital Economy.

<https://doi.org/10.1016/j.jdec.2026.03.003>

Bocean, C. G., & Vărzaru, A. A. (2023). EU countries' digital 12
transformation, economic performance, and sustainability
analysis. *Humanities and Social Sciences Communications*,

10(1), Article 875. <https://doi.org/10.1057/s41599-023->

[02415-1](https://doi.org/10.1057/s41599-023-02415-1)

Czernich, N., Falck, O., Kretschmer, T., & Woessmann, L. 13
(2011). Broadband infrastructure and economic growth. *The*

Economic Journal, 121(552), 505–532.

<https://doi.org/10.1111/j.1468-0297.2011.02420.x>

Ding, Y., Chin, L., Taghizadeh-Hesary, F., & Yan, X. 14
(2025). Does government digitization contribute to economic

growth? Empirical evidence from 109 countries.

Technological and Economic Development of Economy,

31(5), 1457–1477. <https://doi.org/10.3846/tede.2025.24060>

Gao, L., & Wen, H. (2025). Digital economy and 15

environmental sustainability: Analysis of cross-country

coordination. *Sustainability*, 17(5), Article 1840.

<https://doi.org/10.3390/su17051840>

Lei, Z., & Wang, D. (2023). Digital transformation and total 16

factor productivity: Empirical evidence from China. *PLOS*

ONE, 18(10), e0292972.

<https://doi.org/10.1371/journal.pone.0292972>

Meniago, C. (2025). Digital financial inclusion and economic 17

growth: The moderating role of institutions in SADC

countries. *International Journal of Financial Studies*, 13(1),

Article 4. <https://doi.org/10.3390/ijfs13010004>

Niebel, T. (2018). ICT and economic growth—Comparing 18
developing, emerging, and developed countries. *World
Development*, 104, 197–211.

<https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2017.12.017>

Oloyede, A. A., Faruk, N., Noma, N., Tebepah, E., & 19
Nwaulune, A. K. (2023). Measuring the impact of the digital
economy in developing countries: A systematic review and
meta-analysis. *Heliyon*, 9(7), e17654.

<https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2023.e17654>

Song, C., Han, M., & Yuan, H. (2025). The impact of digital 20
transformation on firm productivity: From the perspective of
sustainable development. *Finance Research Letters*, 75, Article

106912. <https://doi.org/10.1016/j.frl.2025.106912>

Suhendra, I., Istikomah, N., Anwar, C. J., Supriadi, A., 21
Wakhid, A. A., Purwanda, E., & Salim, A. (2025). Influence
of the digital economy on economic growth: Empirical study

of a region in Indonesia. *Cogent Economics & Finance*, 13(1),
Article 2457477.

<https://doi.org/10.1080/23322039.2025.2457477>

Touitou, M., & Laib, Y. (2025). Digitalization and economic 22
growth in the MENA region: Evidence from panel data
analysis. *Telecommunications Policy*, 49(7), Article 102992.

<https://doi.org/10.1016/j.telpol.2025.102992>

Wang, D., Sun, J., Yang, R., Su, K., & Yang, Q. (2024). 23
ICTs and economic performance nexus: Meta-analysis
evidence from country-specific data. *Humanities and Social
Sciences Communications*, 11, Article 1317.

<https://doi.org/10.1057/s41599-024-03812-w>

Xi, W., & Wang, Y. (2023). Digital financial inclusion and quality
of economic growth. *Heliyon*, 9(9), e19731.

<https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2023.e19731>

دور النشاط الاقتصادي للشركات الصناعية العراقية في تحقيق التنمية المستدامة

زهراء عبد العباس عبد¹ – مريم عثمان ابراهيم²

1الجامعة العراقية – قسم ضمان الجودة والاداء الجامعي Zahraa.abdulabbas@aliraqia.edu.iq

2الجامعة العراقية – كلية الاعلام maryam.o.ibrahim@aliraqia.edu.iq

الملخص

يهدف البحث الحالي الى التركيز وزيادة الاهتمام بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بإعتباره احد اركان التنمية المستدامة في العالم والتي تسعى جميع البلدان لتحقيق اهدافها السبعة عشر التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 ايلول 2015 للقضاء على الفقر وحماية البيئة وتحقيق الرفاهية والازدهار لجميع الناس حول العالم و اذ ان هذه الاهداف مترابطة وغير قابلة للتجزئة وهي قابلة للتطبيق في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء .

تعتبر الانتاجية احد المؤشرات الاساسية التي توضح قدرة عناصر الانتاج المختلفة في تحقيق أكبر نسبة من المخرجات (الوحدات المنتجة) وهي مقياس للمخرجات الناتجة عن كمية معينة من المدخلات , وهذا يعني ان الانتاجية هي افضل معيار لتقييم اداء الاقتصاد القومي وهو المصدر الاساس للنمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين في أي بلد حول العالم .

ان معدلات نمو الانتاجية وتحليل عناصرها تعطي نظرة فاحصة للنشاط الاقتصادي وتكشف عن نواحي القوة والضعف في هذا النشاط وعليه سوف نقوم بالتركيز على قياس وتحليل مؤشرات اداء المنشآت الصناعية العراقية للفترة من 2005-2017 لبيان تأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة في العراق .

الكلمات المفتاحية : قيمة الانتاج , القيمة المضافة , البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

The role of economic activity of Iraqi industrial companies in
achieving sustainable development

Abstract

The current research aims to focus and increase attention to the economic dimension of sustainable development as one of the pillars of sustainable development in the world and that all countries seek to achieve the seventeen goals that were adopted by the United Nations General Assembly on 25 September 2015 to eliminate poverty and protect the environment and achieve prosperity and prosperity for all people around the world. These goals are

interrelated and indivisible and are applicable to developed and developing countries .

Productivity is one of the basic indicators that show the ability of different production elements to achieve the largest percentage of outputs (producing units) and it is a measure of the outputs resulting from a certain amount of inputs, and this means that productivity is the best criterion for assessing the performance of the national economy and is the primary source of economic growth and achieving economic well-being And social citizens in any country around the world , a productivity growth rates and the analysis of their components give a closer look at economic activity and reveal the strengths and weaknesses of this activity, and accordingly we will focus on measuring and analyzing the performance indicators of Iraqi industrial facilities for the period 2005–2017 to demonstrate their impact on achieving sustainable development in Iraq .

Key words: production value, added value, the economic dimension of sustainable development

المبحث الاول : منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث :

لا يزال الاقتصاد العراقي يعاني من الانخفاض بالكفاءة الانتاجية والجودة في المشاريع الاقتصادية وفي جميع الشركات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة , وبعد حرب 2003 على العراق أغلقت الكثير من الصناعات بسبب الظروف الامنية التي يمر البلد مما اثر ذلك على تقليص الانتاجية وانتشار البطالة في هذه المشاريع وبالتالي تأثيرها السلبي على التنمية الاقتصادية في العراق .

يمكن اثاره التساؤل الاتي الذي يمثل مشكلة البحث وفق الاتي : ((ما مدى مساهمة الصناعات العراقية على اختلاف انواعها في دعم الاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق اهداف التنمية المستدامة قبل حلول عام 2030 ؟)) .

ثانياً : هدف البحث

يهدف البحث الحالي الى محاولة تقييم كفاءة اداء نشاط المشروعات الصناعية العراقية المختلفة (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) ودورها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع العراقي .

ثالثاً : اهمية البحث

تنطلق اهمية البحث من اهمية المتغيرات الاساسية التي تناولها (الانتاجية وطريقة قياسها والدخل القومي وطرق قياسه ومعايير تقييم كفاءة اداء المشروعات الصناعية والتنمية البشرية المستدامة) على ان البعد

الاقتصادي هو احد ابرز الابعاد الثلاثة الحديثة للتنمية المستدامة في العالم والتي تسعى جميع بلدان الارض الى تحقيقها قبل عام 2030 م .

المبحث الثاني : الاطار النظري للمبحث

مقدمة

من الاهداف الاستراتيجية الرئيسة لسياسة التنمية الوطنية في أي دولة رفع المستوى المعاشي والتخصيص الكافاً لمواردها المختلفة لتحقيق معدل نمو اعلى للاقتصاد القومي من اجل زيادة رفاهية افراد المجتمع في المستقبل , اذ ان قياس مستوى النشاط الاقتصادي في أي مجتمع حول العالم يتطلب تطوير مقياس اقتصادي للحكم عليه , ويعد الدخل القومي National Income من المقاييس الأكثر استخداماً لقياس الاداء الاقتصادي ومعرفة مستوى الرفاهية التي وصل اليها البلد كما يساعدنا على اجراء المقارنات بين الدول .

أولاً : مفهوم الانتاجية وطريقة قياسها

يشير مصطلح الانتاج Production الى تلك العملية او العمليات التي تؤدي الى تكوين السلع والخدمات , بينما يشير مصطلح ادارة الانتاج والعمليات Production-Operations Management الى تلك الانشطة المرتبطة بعملية تكوين السلع والخدمات من خلال تحويل المدخلات Inputs الى مخرجات Outputs . اما الإنتاجية Productivity فهي مقياس أساسي لأداء الاقتصادات والصناعات والشركات والعمليات. ويعد تحسين الإنتاجية اتجاهًا رئيسيًا في إدارة العمليات لأن جميع الشركات تواجه ضغوطًا متزايدة لتحسين عملياتهم وسلاسل التوريد للتنافس مع منافسيهم المحليين

والأجانب. اما الإنتاجية فهي قيمة المخرجات (الخدمات والمنتجات) المنتجة مقسومة على قيم موارد المدخلات (الأجور ، تكلفة المعدات ، إلخ) المستخدمة وفق المعادلة الرياضية البسيطة الآتية :

$$\text{الإنتاجية} = \text{المخرجات} \div \text{المدخلات}$$

يمكن قياس قيمة المخرجات بما يدفعه الزبون او المستهلك أو ببساطة عن طريق عدد الوحدات المنتجة أو خدمة الزبائن. ويمكن الحكم على قيمة المدخلات من خلال التكلفة أو ببساطة من خلال عدد ساعات العمل. حيث يختار المديرون عادةً العديد من التدابير المعقولة ويرصدون الاتجاهات لتحديد المناطق التي تحتاجها تحسين مستمر فيها . على سبيل المثال ، يمكن لمدير شركة تأمين قياس إنتاجية المكتب مثل عدد وثائق التأمين المجهزة لكل موظف في الأسبوع. قد يكون مدير شركة سجاد قم بقياس إنتاجية أدوات التركيب بعدد المساحات المربعة من السجادة المثبتة في الساعة. على حد سواء تعكس المقاييس إنتاجية العمل ، وهي مؤشر للناتج لكل شخص أو لكل ساعة عمل. وبشكل مماثل يمكن استخدام المقاييس لإنتاجية الماكينة ، حيث يكون المقام هو عدد الماكينات. من الممكن أيضًا حساب العديد من المدخلات في وقت واحد. إنتاجية العوامل المتعددة هي مؤشر الناتج المقدم من أكثر من واحد من الموارد المستخدمة في الإنتاج ؛ قد تكون قيمة الناتج مقسومًا على مجموع العمالة والمواد والتكاليف العامة . (krajewski et.al, 2016)
(36-37 :

ثانيًا : الدخل القومي وطرق قياسه

يعرف (الفتلاوي و الزبيدي , 2009 : 195) الدخل القومي National Income بأنه ((مجموع صافي قيم السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة)) كما يمكن تعريفه بأنه ((مجموع عوائد عناصر الانتاج المساهمة في العملية الانتاجية سواء كانت داخل او خارج

البلد خلال مدة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة واحدة)) وبما ان العوائد المستلمة من قبل عناصر الانتاج تمثل القوة الشرائية في الاقتصاد فهي لابد ان تكون مساوية للإنفاق القومي على مختلف السلع والخدمات . وهناك ثلاث طرق رئيسة لحساب الدخل القومي وهي (طريقة الحصص الموزعة وطريقة القيمة المضافة وطريقة الانفاق) وسنقتصر في البحث الحالي على توضيح طريقة القيمة المضافة فقط .

تعتمد طريقة القيمة المضافة Added Value في احتساب الدخل القومي على احصاءات الناتج , اذ تقوم المؤسسات الانتاجية والخدمية بعمل احصاءات عن انتاجها من السلع الاستهلاكية والانتاجية والخدمات وتثير هذه الطريقة بعض الصعوبات المتعلقة بتحديد السلع التي تدخل في احتساب الدخل القومي . فمثلاً في الصناعات الجلدية عندما يتم احتساب قيمة الجلود فإن ذلك يتضمن تكرار في الحساب كون ان الجلود قد تم احتسابها في عملية سابقة ولتجنب حالة التكرار يتم اللجوء الى استخدام طريقة القيمة المضافة , أي ان نأخذ قيمة الناتج النهائي ونحمل السلع الوسيطة الداخلة في انتاج السلعة.

تتم هذه الطريقة وفق الخطوات التالية :

- 1- يتم احتساب انتاج كل قطاع من القطاعات المكونة للانتاج .
 - 2- يتم احتساب كمية وقيمة المستلزمات المستخدمة في العملية الانتاجية .
 - 3- يتم احتساب القيمة المضافة وفق المعادلة الاتية :
- $$\text{القيمة المضافة} = \text{الانتاج الكلي} - \text{مستلزمات الانتاج} .$$
- 4- يتم تجميع القيم المضافة في كل قطاع حتى نحصل على القيمة المضافة الاجمالية .

(مصطفى , 2009 : 167-171)

ويذكر (القريشي , 2005 : 85) ان هذا المؤشر من افضل المؤشرات لقياس الناتج الصناعي لأنه يعكس الانتاج الصافي ومساهمة المنشأة الصناعية في خلق الدخول , ويستخرج هذا المؤشر من خلال طرح مستلزمات الانتاج (مهما كان المصدر حتى وإن كانت من نفس المصنع) من قيمة الانتاج الاجمالية وبالصيغة الاتية :

القيمة المضافة الاجمالية Gross Added Value = قيمة الانتاج الاجمالية - قيمة مستلزمات الانتاج
وتسمى القيمة المضافة في هذه الحالة اجمالية لأنها لا تتضمن قيمة الاهتلاك (الاندثار) ويستبعد قيمة الاندثار من القيمة المضافة الاجمالية نحصل على القيمة المضافة الصافية Net Added Value وتقدر القيمة المضافة ايضاً من خلال تجميع مكافآت عناصر الانتاج (اجور العمل وفوائد رأس المال وارباح المنظم وريع او ايجارات العقارات من الاراضي والمباني) .

ثالثاً : معايير تقييم كفاءة الاداء

تعني عملية تقييم كفاءة الاداء للمشروعات ((ايجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المشروع للأهداف التي اقيم من اجلها ومقارنة تلك الاهداف بالأهداف المخططة ومعرفة وتحديد مقدار الانحرافات عن ما تم تحقيقه فعلياً مع تحديد اسباب تلك الانحرافات وأساليب معالجتها)) , ونظراً لتعدد المعايير المستخدمة في عملية تقييم كفاءة الاداء مع استحالة تطبيق جميع هذه المعايير يفضل في هذه الحالة اختيار المعايير المناسبة التي تتلائم مع اوجه النشاط المختلفة للمشروع المراد تقييم الاداء فيه , ونظراً لأن اوجه النشاط للمشروع ليست بنفس مستوى الاهمية فلا بد من تحديد الاهمية النسبية لكل نشاط في المشروع وعلى ضوء تلك الاهمية يتم تحديد المعايير المناسبة . ومن اهم المعايير المستخدمة في تقييم كفاءة الاداء للمشروعات ما يلي : (العيساوي , 2005 : 248-254)

1- معيار الطاقة الانتاجية

2- معيار الانتاجية

3- معيار القيمة المضافة

4- معيار الربحية

5- معيار العائد على رأس المال المستثمر

رابعاً : التنمية البشرية المستدامة ومؤشراتها

احتل موضوع التنمية البشرية المستدامة مكاناً مرموقاً في الادبيات الاقتصادية المختلفة منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي لما لهذا الموضوع من اهمية متزايدة كونه يمثل هدف وغاية اساسية للتنمية الاقتصادية الشاملة خاصة بعدما حصلت الغالبية العظمى من البلدان المستعمرة على استقلالها السياسي وقامت بإعادة بناء وتنمية مواردها البشرية والاقتصادية . فقد تم استعمال أكثر من تعبير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية Human Development , واستعمل في البداية كتعبير عن تنمية العنصر البشري او تنمية رأس المال البشري ثم تنمية الموارد البشرية وبعدها التنمية الاجتماعية الى ان استقر الرأي حالياً على التعبير الذي حدده برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP عبر عمله الرائد الذي انطلق مع بداية التسعينيات من القرن الماضي من خلال اصداره تقرير التنمية البشرية . (السامرائي و العبيدي , 2014 : 222) , ومن وجهة نظر الباحثين فقد توسع مفهوم التنمية البشرية ليشمل غايات واهداف اخرى فضلاً عن الاهداف الاقتصادية عندما اصبحت التنمية ترتبط بجودة حياة البشر Quality of Life , ولا بد من الاشارة الى مفهوم التنمية البشرية بأنه لا يهتم فقط بالاجيال الحاضرة وانما يدعو الى حماية فرص حياة الاجيال المقبلة وحماية النظم الطبيعية التي تتوقف عليها الحياة بأكملها وهذا ما يعبر عنه بـ (التنمية البشرية المستدامة

Sustainable Human Development) ويمكن توضيح ابعاد التنمية البشرية كما حددتها

تقارير التنمية البشرية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا (الاسكوا) وفق الجدول الاتي :

جدول (1) ابعاد التنمية البشرية كما حددتها تقارير التنمية البشرية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا (الاسكوا)

محتوياتها	متطلباتها	ابعاد التنمية
وضع استراتيجيات ملائمة	المشاركة في ادارتها	التنمية بالناس
تنمية الموارد البشرية	الاستثمار في البشر	تنمية الناس
التنمية الاقتصادية	العدالة في التوزيع	التنمية من اجل الناس

المصدر : الامام , محمد محمود (1995) " الابعاد المجتمعية للتنمية البشرية - التنمية البشرية في الوطن

العربي " اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا (الاسكوا) , ص 102

وبشكل مختصر يعبر الباحث عن مؤشر التنمية البشرية كمحاولة للتعبير عن نوعية الحياة (جودة الحياة)

احصائياً , اذ انه يأخذ بنظر الاعتبار ثلاث مؤشرات فرعية وهي :

1- العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)

2- التحصيل العلمي (ويتألف من 3/2 من مؤشر القراءة والكتابة مضافاً اليها نسبة 3/1 من القيد

الاجمالي في التعليم)

3- مستوى المعيشة ويتألف من (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل القوى الشرائية

ويتم التعبير عن كل مؤشر من المؤشرات الثلاثة اعلاه وفق العلاقة الاتية :

(القيمة الفعلية - القيمة الدنيا) ÷ (القيمة القصوى - القيمة الدنيا)

اما مؤشر التنمية البشرية بصيغته النهائية فيساوي :

(مؤشر العمر المتوقع عند الولادة + مؤشر التحصيل العلمي + مؤشر الناتج المحلي الاجمالي/3)

ان مؤشر التنمية البشرية يعد مقياساً اقتصادياً واجتماعياً متكاملأً للحالة التنموية في أي بلد مما حدا بالمنظمات والوكالات الدولية لإعتماده مقياساً ضرورياً لفهم نوعية التنمية الحاصلة في بلد من بلدان العالم المختلفة وذلك بمعرفة ما انجزه فيها وكذلك ترتيب قيم مؤشرات التنمية البشرية للبلدان المختلفة بشكل تنازلي لتصنيف البلدان حسب جودة الحياة فيها وبحسب مؤشر التنمية البشرية بما يتجاوز البعد الاقتصادي من دون اهماله للجوانب الاجتماعية , فهو ينظر للانسان كوحدة متكاملة ولا يختزله في بعده الاقتصادي الكمي فقط . وهو يمثل انموذجاً اولياً لتكامل خيارات الانسان في الحياة من خلال تركيزه على طول العمر والمستوى التعليمي والمستوى المعيشي .

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي للبحث

سنعرض في هذا الجزء من البحث بعضاً من المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالعراق لعام 2019 والواردة في كتيب الاحصاءات العالمية (منظمة الامم المتحدة – قسم ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – شعبة الاحصاءات) وكذلك بعض الاحصائيات الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية – الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية الاحصاء الصناعي .

– بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالعراق

جدول (2) بعض المؤشرات الاقتصادية للعراق

المؤشرات الاقتصادية	عام 2005	عام 2010	عام 2019
الناتج الاجمالي المحلي GDP بالمليون دولار وبالسعار الجارية	36268	117138	182024
معدل نمو الناتج الاجمالي المحلي GDP	% 4.4	% 5.5	% 1
نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي بالدولار	1342.8	3807.8	4755.7
نسبة مساهمة الصناعة من القيمة المضافة	% 63.3	% 55.4	% 50.6

المصدر : كتيب الاحصاءات العالمية (منظمة الامم المتحدة – قسم ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية –

شعبة الاحصاءات) , 2019 : السلسلة 5 العدد 43 ص 175

يتضح من البيانات اعلاه ان هناك تباطؤ في نمو الناتج الاجمالي المحلي لعام 2019 على الرغم من زيادة قيمة ذلك الناتج وزيادة نصيب الفرد الواحد منه وعدم تحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع العراقي .

كما يمكن تلخيص نشاط الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في العراق للسلسلة الزمنية 2005-2017

وفق الجداول الاتية

السنة	عدد المنشآت الكبيرة	عدد العاملين	قيمة الانتاج بالمليون دينار	قيمة مستلزمات الانتاج بالمليون دينار	القيمة المضافة بالمليون دينار	نسبة التغير في القيمة المضافة
-------	---------------------	--------------	-----------------------------	--------------------------------------	-------------------------------	-------------------------------

-	529930	614028	1143958	142868	452	2005
0.618587	857738	811661	1669399	166245	411	2006
0.151615	987784	828598	1816382	172439	423	2007
0.500993	1482657	1153792	2636449	190247	487	2008
0.45444	2156435	1559747	3716182	193851	495	2009
-0.12563	1885527	1677546	3563076	189004	500	2010
0.313537	2476710	1800563	4277273	185913	546	2011
0.048169	2596011	2568893	5164904	201254	657	2012
0.037856	2694285	2879510	5573975	175922	657	2013
-0.26548	1979000	2292300	4270700	134818	616	2014
0.226276	2426800	3042100	5468900	129024	600	2015
-0.11027	2159200	2810000	4969200	109574	566	2016
0.162051	2509100	3489300	5998300	111063	551	2017
نسبة التغير في القيمة المضافة	القيمة المضافة	قيمة	قيمة الانتاج	عدد	عدد	السنة

	بالمليون دينار	مستلزمات الانتاج بالمليون دينار	بالمليون دينار	العاملين	المنشآت المتوسطة	
-	8006	16343	24349	1379	76	2005
0.276168	10217	9299	19516	960	52	2006
-0.21699	8000	11000	19000	1117	57	2007
-0.05425	7566	11200	18766	1011	59	2008
-0.06437	7079	11445	18524	871	51	2009
1.585393	18302	10780	29082	923	56	2010
2.125341	57200	65900	123100	2431	159	2011
0.381119	79000	108200	187200	3357	218	2012
0.240506	98000	143000	241000	3325	226	2013
-0.47653	51300	64200	115500	1916	120	2014
-0.29825	36000	47000	83000	1491	92	2015
0.630556	58700	84100	142800	2249	179	2016
-0.17717	48300	62000	110000	2521	182	2017

السنة	عدد المنشآت الصغيرة	عدد العاملين	قيمة الانتاج بالمليون دينار	قيمة مستلزمات الانتاج بالمليون دينار	القيمة المضافة بالمليون دينار	نسبة التغير في القيمة المضافة
2005	10088	36379	658655	382254	276401	-
2006	11620	46494	1103757	617096	486661	0.760706
2007	13406	53679	812441	467190	345251	-0.29057
2008	12417	30673	814444	401734	412710	0.195391
2009	10289	27780	815954	389231	426723	0.033954
2010	11131	36898	1556336	569747	986589	1.312013
2011	47281	145385	3896267	1964992	1931275	0.957527
2012	43669	146210	4567102	2066295	2800807	0.450237
2013	27694	91959	3289710	1901120	1388590	-0.50422
2014	21809	84272	1924900	932500	992400	-0.28532
2015	22480	67157	1823900	978800	845100	-0.14843
2016	25966	81920	2079900	1026500	1053400	0.24648
2017	27856	93644	2016300	1008500	1007800	-0.04329

المصدر : اعداد الباحث استناداً الى الاحصائيات الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية –
الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية الاحصاء الصناعي

من خلال البيانات السابقة للجداول (3و4و5) ظهر بأن متوسط القيمة المضافة محسوبة بالمليون دينار
عراقي للشركات الصناعية الكبيرة بلغت 3534454 اما متوسط القيمة المضافة للشركات الصناعية
المتوسطة بلغت 37513.08 وكان متوسط القيمة المضافة للشركات الصناعية الصغيرة بلغت 996439
ومن خلال مقارنة المتوسطات الثلاثة المحسوبة يتضح بأن الشركات الصغيرة هي الافضل رغم صغر حجمها
في تحقيق القيمة المضافة من خلال المساهمة في تشغيل ايدي عاملة متزايدة مع تزايد قيمة الانتاج المرتبط بها .
كذلك يتضح ان هناك تذبذب اقتصادي في قيمة الانتاج للأنواع الثلاثة للشركات الصناعية العراقية خلال
السلسلة الزمنية المبحوثة من خلال القيم الموجبة والسالبة لنسبة التغير في القيمة المضافة .

اما فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية HDI (Human Development Index) فإنه وبحسب
البرنامج الانمائي للامم المتحدة www.undp.org فإن مؤشر التنمية البشرية هو مقياس موجز لتقييم
التقدم على المدى الطويل في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية : حياة طويلة وصحية ، والحصول على
المعرفة ومستوى معيشي لائق. ويتم قياس العمر الطويل والصحي حسب العمر المتوقع. اذ يُقاس مستوى
المعرفة بمتوسط سنوات الدراسة بين السكان البالغين ، وهو متوسط عدد سنوات الدراسة التي تلقاها في
العمر مدى الحياة أشخاص تتراوح أعمارهم بين 25 سنة وما فوق ؛ والوصول إلى التعلم والمعرفة من خلال
سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة ، وهو إجمالي عدد سنوات الدراسة التي يمكن
لطفل في سن الالتحاق بالمدرسة أن يتوقع تلقيها إذا بقيت الأنماط السائدة لمعدلات الالتحاق الخاصة

بالسن نفس الشيء طوال حياة الطفل. يُقاس مستوى المعيشة بإجمالي الدخل القومي للفرد معبراً عنه بالدولار الدولي الثابت لعام 2011 المحول باستخدام معدلات تحويل تعادل القوة الشرائية . وبالنسبة للعراق فإنه يحتل المرتبة 120 من بين 189 بلداً حول العالم في مؤشر التنمية البشرية ويمكن تصنيفه على أنه بلد ذو مؤشر تنمية بشرية متوسط , فقد ارتفعت قيمة مؤشر التنمية البشرية في العراق من 0.574 إلى 0.689 ، بزيادة قدرها 20.0 في المائة. ويستعرض الجدول (2) التقدم الذي أحرزه العراق في كل مؤشر من مؤشرات التنمية البشرية. بين عامي 1990 و 2018 ، حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع في العراق عند الولادة بـ 4.4 سنوات ، أي بزيادة سنوات الدراسة بنسبة 4.1 سنوات والسنوات المتوقعة في الدراسة بنسبة 1.5 سنة. ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في العراق بنحو 0.35 في المائة بين عامي 1990 و 2018

جدول (6) مؤشر التنمية البشرية العام لجمهورية العراق للاعوام 1990-2018

السنوات	العمر المتوقع للحياة (سنة)	العمر المتوقع للتعليم (سنة)	قيمة مؤشر التنمية البشرية الاجمالي
1990	66.0	9.6	0.574
1995	68.4	9.1	0.569
2000	69.1	8.7	0.608
2005	68.3	10.2	0.632

0.652	10.4	68.6	2010
0.665	10.1	69.9	2015
0.672	10.1	70.1	2016
0.684	11.0	70.3	2017
0.689	11.1	70.5	2018

المصدر : اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات البرنامج الانمائي للامم المتحدة www.undp.org

المبحث الرابع : المقترحات الخاصة بالبحث

يقترح الباحث مجموعة من المعالجات والحلول التي من الضروري الاعتماد عليها لتحقيق التنمية الاقتصادية

المستدامة في العراق :

1- وضع القوانين والتشريعات الخاصة بالبحث والتطوير ملزمة للتعاون بين جميع مؤسسات القطاع الصناعي والجامعات العراقية ومراكز البحث المتخصصة للنهوض بأساليب الصناعة وادخال المعارف والطرق المتطورة التي تؤدي الى تحسين جودة الانتاج وتخفيض كلفة الوحدة المنتجة للمساهمة في زيادة تنافسية المنتجات الوطنية مقابل المنتجات المستوردة .

2- الزام الشركات الصناعية العراقية على اختلافها بإصدار تقرير سنوي شفاف عن ايراداتها ونفقاتها ومركزها المالي ورأس المال والموجودات والخطط المستقبلية لها على ان توضع امام المسائلة القانونية في حال الاخفاق في عملها وعدم تحقيق الاهداف المخطط لها .

- 3- تعزيز القطاع الصناعي العراقي بالأيدي العاملة الماهرة والخبرات القادرة على استيعاب وتكييف التقنيات الحديثة في التصنيع وذلك من خلال ربط مخرجات التعليم التقني والتعليم المهني بإحتياجات سوق العمل واعتماد اسلوب التدريب الفني المستمر .
- 4- حل مشاكل القطاع الصناعي العام من خلال اعادة التأهيل او الخصخصة وتشجيع اندماج القطاع الخاص بالاستثمار الاجنبي من خلال المشاركة وتنمية الامتيازات التي يفتقدها المستثمر الاجنبي والتي قد يجدها في المشاركة مع المستثمر او الصناعي في البيئة العراقية .

المصادر

- 1- الامام , محمد محمود (1995) " الابعاد المجتمعية للتنمية البشرية - التنمية البشرية في الوطن العربي " اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا (الاسكوا)
- 2- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة www.undp.org
- 3- السامرائي , يسرى مهدي حسن و العبيدي , زهرة خضير عباس (2014) "دور المساهمات الاختيارية في تمويل التنمية البشرية في مصر وامكانية نجاحها في العراق" , مجلة الرأي للعلوم القانونية والادارية والمالية- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , المجلد الاول , العدد الثاني , بغداد , العراق .
- 4- العيساوي , كاظم جاسم (2005) " دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات - تحليل نظري وتطبيقي " , دار المناهج للنشر والتوزيع , الطبعة الثانية , عمان , الاردن .
- 5- الفتلاوي , كامل علاوي كاظم و الزبيدي , حسن لطيف كاظم (2009) " مبادئ علم الاقتصاد " , دار صفاء للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , عمان , الاردن .

6- القرشي , مدحت (2005) " الاقتصاد الصناعي " , دار وائل للنشر , الطبعة الثانية , عمان , الاردن .

7- كتيب الاحصاءات العالمية (منظمة الامم المتحدة - قسم ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية -
شعبة الاحصاءات) , 2019 : السلسلة 5 العدد 43

8- مصطفى , احمد فريد (2009) " دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية " , مؤسسة
شباب الجامعة , الاسكندرية , جمهورية مصر العربية .

9- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية - الجهاز المركزي للاحصاء - مديرية الاحصاء الصناعي

10- Krajewski Lee J, Malhotra , Mango K,(2016) "operations
management- processes and supply chains" (11th ed.-Global ed.)

United State of America: Pearson Education,inc